



GLOBAL COALITION
TO FIGHT
FINANCIAL CRIME



MENA FCCG
Making a Collective Impact

الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لوحظ مؤخرًا تركيزًا كبيرًا على غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية، ومع ذلك، وكما يوضح هذا المستند، تُعد التجارة وسيلة مناسبة للعديد من أنواع الجرائم المالية. إذ يمكن تضخيم أو تخفيض قيم فواتير البضائع، ويمكن التجارة في البضائع المزيفة، ويمكن ان يتم وصف البضائع بطريقة مختلفة عما يرد في الفواتير لتجنب الكشف، ويمكن تقديم وثائق لعمليات شحن وهمية. ولا يمثل كل ذلك سوى عدد قليل من الطرق التي يمكن من خلالها اساءة استخدام النظام التجاري لإضفاء النشاط الإجرامي. وسيستخدم مصطلح "الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية" في هذا المستند ليشمل مختلف السيناريوهات المتعلقة بالتجارة الدولية والتي يمكن أن تشكل جريمة أو نشاطًا غير قانوني.

قد تنطوي الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية على تعقيدات وعلى العديد من الأطراف مع استخدام مجموعة متنوعة من المخططات في محاولة للتحايل على القوانين واللوائح التنظيمية والأنظمة والضوابط لضمان نجاح مخططاتها. ولا يوجد طريقة واحدة لمنع الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية أو الحد من أثرها المحتمل؛ ولكن من خلال العمل معًا من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين القطاعات وحتى التعاون الداخلي بين الفرق، سيتكمن المسؤولون من الحد من الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية وبالتالي مكافحتها بفعالية.

تم إعداد هذا المستند من قبل مجموعة عمل الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية التابع للحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو تحالف بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى تعزيز مكافحة الجرائم المالية على الصعيد العالمي. ويقدم هذا المستند نظرة عامة عن الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، بدءًا من تحديد ماهيتها، وكيفية حدوثها، والأدوار المختلفة داخل الدورة التجارية، ومنتجات الخدمات المالية التي تساعد في التجارة، والخطوات التي يمكن تحقيقها في عملية تحديد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والحد منها. وهي مصممة لجميع الأطراف التي ترغب في الحصول على رؤية أفضل حول كيفية نقل الأموال أو البضائع أو الخدمات غير المشروعة من خلال التدفقات التجارية. اعتمد المؤلفون على عقود من الخبرة المشتركة بالإضافة إلى المعلومات الوفيرة المنشورة حول هذا الموضوع لإنجاز هذا الدليل المرجعي.

GCFFC MENA Chapter

الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية – منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هذا المستند دليل مرجعي للمهتمين بمكافحة الجرائم المالية



تمهید

تتخطى الجرائم المالية الحدود وتؤدي المجتمعات والاقتصادات؛ حيث ينتج عنها سرقة تريليونات الدولارات من الافراد في جميع أنحاء العالم، وعادة المجتمعات الأكثر فقرا، كما تجعل الموارد الثمينة المحدودة أكثر عرضة للخطر. وعليه، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في اثار الجرائم المالية على البشر، والبيئة، والكلف الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب عملا مستمرا وجماعيا للتعامل معه ومكافحته.

تعتمد المنظمات الإجرامية على نظام مالي دولي مترابط لدعم مخططاتها غير المشروعة؛ وتقوم باستغلال وسائل مختلفة لنقل مكاسبها غير المشروعة للحيلولة دون اكتشافها، والاستفادة من المتحصلات بمجرد غسلها وتغطيتها لدرجة تعيق تتبعها. اشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى أن حجم التجارة العالمية قد وصل إلى حجم قياسي حيث بلغ 28.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2021، لذا فإن نظام التجارة العالمي يعد أداة جذابة بشكل خاص لمركبي الجرائم، حيث يوفر شبكة مستمرة للأنشطة التجارية، نقل البضائع والأموال في جميع أنحاء العالم.

ان تعقد نظام التجارة العالمي واتساعه لا يجعله عرضة للاستخدام كقناة للأموال غير المشروعة فحسب، بل وأيضا يجعلان الحماية من الفعل الجرمي أمرا صعبا. تتضمن أي معاملة تجارية عدة أطراف، يقدم كل منهم خدمة أو يؤدي دورا مختلفا، وكل حلقة في السلسلة التجارية قد تتعرض لجرائم مالية من خلال عمليات التجارة الدولية. على الرغم من ان الاهتمام عادة يتم توجيهه نحو مخاطر غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية، إلا أن هنالك عددا كبيرا من الوسائل الأخرى التي يمكن من خلالها ارتكاب الجرائم المالية، مثل الاحتيال على المستثمرين، التحايل على العقوبات الاقتصادية او التهرب من الضرائب. ومن الضروري أن يكون المتمرسين في خطوط الدفاع المختلفة لكل من القطاعين العام والخاص على دراية بكيفية اكتشاف النشاطات المشبوهة، والتعامل معها بمجرد اكتشافها.

تم اعداد هذا الدليل المرجعي الشامل بعنوان **“الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا”** من قبل التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجميع العاملين في المنطقة والمهتمين بحماية سلامة الاقتصادات. تماشيا مع مهمة التحالف المتمثلة في تعزيز الخبرات المحلية والإقليمية وربط جهود القطاعين العام والخاص، تم إعداد هذا الدليل المرجعي من قبل خبراء، حيث تم التركيز على اليات تنفيذ منهجيات الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويهدف هذا الدليل إلى توفير مصدر واحد يمكن الوصول إليه للمعرفة والاسترشاد للعاملين في مجال مراقبة الامتثال، مسؤولي الجمارك ووحدات إنفاذ القانون على حد سواء لخلق فهم متسق حول الكيفية التي يمكن من خلالها إساءة استخدام النظام التجاري، وما هي الأساليب المتاحة للكشف عن المخالفات، وكيف يمكن للسلطات نشر هذه المعلومات للحد من المزيد من الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية. ومن خلال اصدار الدليل بشكل ثنائي اللغة فهذا الامر سيتيح تسهيل الوصول إليه على الفور للعاملين كما يعكس التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الامر الذي يكمن في صميم مهمة التحالف في المنطقة.

ويرجع الفضل في ذلك إلى الخبراء الذين قدموا معارفهم ورؤاهم المميزة في هذا الدليل المرجعي. ولا يضا هي خبراتهم إلا سخائهم في تكريس الكثير من الوقت والجهد لهذه المبادرة، وتغانيهم المشترك في تحسين اليات الدفاع للحد من التجارة غير القانونية.



مايكل ماتوسيان

نائب رئيس التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نائب رئيس مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نائب الرئيس التنفيذي – رئيس قسم الامتثال لمجموعة البنك العربي



إبتسام الأسود

رئيس التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شريك، التيميمي ومشاركوه

كلمة من الرعاة المشاركين الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية

لا تزال الجرائم المالية تمثل تحديًا كبيرًا لصناع السياسات، الحكومات، أجهزة ووحدات إنفاذ القانون والجهات التنظيمية والمؤسسات المالية نظرًا لتأثيرها المباشر وغير المباشر على المجتمعات. إن مسببات الجريمة المالية وأثرها ليس لهما حدود، والمجرمون بطبيعتهم، لا يحترمون قوانين الدول؛ بل إنهم في الواقع يستغلون الاختلافات في القوانين واللوائح التنظيمية لزيادة أنشطتهم البشعة.

وكما نعلم جميعًا، يمكن أن تتأثر المتحصلات غير المشروعة عن العديد من الجرائم مثل الجريمة المنظمة، والفساد، والاتجار بالبشر والاحياء البرية، والنهرب الضريبي، والجرائم السيبرانية، والإرهاب، والمخدرات والنهرب من برامج العقوبات الاقتصادية وما إلى ذلك. وتعد إساءة استخدام شبكة التجارة العالمية من العوامل الرئيسية التي تربط بين الجهات سيئة السمعة التي تسعى إلى غسل متحصلات الجريمة أو النهرب من برامج العقوبات الاقتصادية.

تعد التجارة وسيلة جذابة لغسل متحصلات الجريمة، والتحايل أو النهرب على برامج العقوبات الاقتصادية، نظرًا للعديد من سماتها الأساسية؛ مثل طبيعتها الدولية والعبارة للحدود، ومشاركة العديد من الأطراف في المعاملة التجارية (مما يحد من القدرة على الفهم الكامل لسلسلة المعاملات من بدايتها إلى نهايتها) وتنوع السلع، والأهم من ذلك، استخدام التجارة من خلال الحسابات المفتوحة (حيث لا يكون تقديم الوثائق والمستندات التجارية التقليدية إجباريًا مثل الاعتمادات المستندية).

تتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بانتشار التجارة فيها منذ القدم. لذا، فإنها تشارك الانماط المستخدمة في الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية مع مراكز التجارة العالمية الأخرى، ولكنها تتميز أيضًا بأنماط خاصة بها تعكس المخاطر الفريدة التي تعبر هذه المنطقة الجغرافية. وتعد الدول التي تساهم بشكل كبير في تيسير التجارة وتتمتع بأسواق مزدهرة وبنية مالية ناضجة أكثر عرضة لمخاطر الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية. وتجسد منطقة الشرق الأوسط مفهوم المركز التجاري، إذ تربط الشرق، والغرب وأفريقيا من خلال موقعها الجغرافي المتميز واقتصاداتها المتقدمة وتاريخها التجاري الطويل.

وفي هذا السياق، اعطى التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأولوية للتركيز على وضع خلاصة وافية للمعرفة والمساعدة في تحسين الوعي بالجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية كدليل مرجعي لأي شخص معني بالمنظومة التجارية. يركز هذا الدليل بشكل كبير على أجزاء المعاملات التجارية التي تنطوي على تحويل القيمة (أو المال)، وبالتالي فهو مفيد بشكل خاص للمؤسسات المالية. غير أننا بذلنا جهودًا واعية لتحقيق التوازن الصحيح بين المفاهيم العامة والتفاصيل بهدف جعل هذا المستند متاحًا ومفيدًا للجهات المعنية من المؤسسات غير المالية المشاركة في المعاملات التجارية.

يجسد هذا المشروع جهدًا جماعيًا من فريق من الخبراء الذين تطوعوا بوقتهم الشخصي لوضع معارفهم الواسعة وتقديمها في هذا المشروع. ونود ان نشكر كل منهم على جهوده طوال مدة المشروع.

أمجد بطاينة (مؤلف) هو مدير لوحة التحقيقات الخاصة في مجموعة الالتزام بالمتطلبات الرقابية لمجموعة البنك العربي. ويتمتع بأكثر من 18 عامًا من الخبرة في مجال مراقبة الامتثال والتجارة الدولية لدى القطاع المصرفي، وقد شغل سابقًا العديد من المناصب المتخصصة في مجال مراقبة الامتثال لبرامج العقوبات الاقتصادية، التحقيقات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، التمويل التجاري والحوالات المصرفية لدى عدد من البنوك المحلية والدولية في الأردن. يحمل أمجد العديد من الشهادات الدولية بما في ذلك أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال، أخصائي معتمد في مجال العقوبات الدولية والعديد من الشهادات من معهد لندن للخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة، وكذلك شهادة في مكافحة غسل الأموال من خلال المعاملات التجارية، شهادة خبير في الاعتمادات المستندية، شهادة اخصائي في الكفالات المصرفية، شهادة في مجال التجارة الدولية والتمويل، وشهادة دبلوم معتمد في منتجات التمويل التجاري.

كما يحمل أمجد درجة الماجستير في الإدارة المالية من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، وهو مدرب معتمد في رابطة المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال ومعهد الدراسات المصرفية في الأردن.

تشانينغ مافريليس (المحرر الرئيسي) هي مديرة قسم التجارة غير المشروعة في معهد النزاهة المالية العالمية، وتركز على التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة العابرة للحدود والتجارة الدولية. تتمتع تشانينغ بأكثر من عقد من الخبرة في العمل على القضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي متخصصة في إجراء التحليلات القائمة على بيانات التجارة غير المشروعة والتدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالتجارة. كما أن لديها خبرة كبيرة في تقديم المشورة بشأن السياسات والتدريب للمسؤولين الحكوميين والأمريكيين والأجانب بشأن التجارة غير المشروعة. وقد ادلت بشهادتها أمام الكونغرس الأمريكي وقدمت ملاحظات حول التجارة غير المشروعة، الاحتيايل الجمركي، التدفقات المالية غير المشروعة في فعاليات تم تنظيمها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الجمارك، حماية الحدود الأمريكية، وزارة الدفاع الأمريكية، وزارة الدفاع الأمريكية وغيرها من المؤسسات.

فهد حقي (مؤلف) هو الرئيس الإقليمي للعقوبات في منطقة الشرق الأوسط، شمال أفريقيا وتركيا في بنك إتش إس بي سي (HSBC). يعمل لدى مجموعة إتش إس بي سي (HSBC) منذ أكثر من 8 سنوات، في مكافحة غسل الأموال والعقوبات حيث يدخل في نطاق عمله الاشراف على برامج العقوبات الاقتصادية لتواجدها في لندن، ميلان وديبي. عمل فهد مع الجهة التنظيمية للخدمات المالية في المملكة المتحدة وهيئة السلوك المالي ويحمل شهادة الدبلوم من الجمعية الدولية للامتثال في الحوكمة والمخاطر والامتثال.

غراهام بالدوك (مؤلف) يتمتع بأكثر من 17 عامًا من الخبرة في مجال مراقبة الامتثال، حيث شغل العديد من المناصب في المؤسسات المالية في المملكة المتحدة. وقبل انتقاله إلى الإمارات العربية المتحدة، شغل غراهام منصب رئيس الامتثال للجرائم المالية في إدارة التمويل التجاري في بنك إتش إس بي سي (HSBC). وهو عضو في اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومجموعة عمل غسل الأموال باستخدام التجارة الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للتحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية. ويحمل درجة الدكتوراه المختصة في العدالة الجنائية من جامعة بورتسموث في المملكة المتحدة، إلى جانب العديد من الشهادات الدولية بما في ذلك شهادة أخصائي معتمد في مجال العقوبات العالمية وشهادة متقدمة في مجال المخاطر (أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال-إدارة المخاطر).

جوناثان بروير (مؤلف) هو أستاذ زائر في كلية كينجز- لندن، يجري أبحاثًا حول تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. كان الخبير المالي لغريق قرار مجلس الأمن 1929 بشأن إيران. عمل جوناثان سابقًا في السلك الدبلوماسي في المملكة المتحدة، كما عمل في السفارة البريطانية في لواندا ومدينة مكسيكو وموسكو. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الفيزياء الجيولوجية من جامعة كورنيل في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في الجيولوجيا من جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة.

نيشانت نوثاث (قائد المشروع) يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي - رئيس مكافحة غسل الأموال، مكافحة الرشوة، الفساد والتكنولوجيا في الإمارات العربية المتحدة-. وقبل ذلك، شغل منصب الرئيس العالمي لمراقبة المعاملات في بنك إتش إس بي سي (HSBC) وعدداً من الأدوار القيادية في مكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في بنك إتش إس بي سي (HSBC) وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank) وشركة كي بي إم جي (KPMG). نيش هو محاسب قانوني (الهند)، محاسب إداري معتمد (المملكة المتحدة)، حاصل على شهادة الدراسات العليا في علوم البيانات وتحليلات الأعمال من جامعة تكساس، أوستن، الولايات المتحدة.

نأمل أن يساهم هذا الدليل في رفع مستوى الوعي بهذا الموضوع المعقد ودعم جهود مجتمع مكافحة الجرائم المالية.



سكوت رامزي

راعي مشارك – مشروع الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نائب الرئيس التنفيذي الأول، رئيس قسم الامتثال في المجموعة، بنك المشرق



كولين لوبو

راعي مشارك – مشروع الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الرئيس الإقليمي لقسم الامتثال، بنك إتش إس بي سي (HSBC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا

5	تمهيد
6	كلمة الرعاة المشاركين - مشروع الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية
10	مسرد المصطلحات والاختصارات
13	مقدمة
16	مقدمة عن التجارة
16	أطراف المعاملة التجارية
18	الاتفاقيات التي تشمل التجارة والتمويل التجاري
19	تسليم البضائع
22	الدفع مقابل البضائع
30	الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية
31	غسل الأموال
33	التلاعب بالفواتير التجارية
36	غسل الأموال من خلال الخدمات
36	تمويل الإرهاب
39	تمويل التسلح
45	الجرائم الضريبية
48	التحايل على برامج العقوبات الاقتصادية
49	الاتجار غير المشروع بالحياة البرية
51	اعتبارات إضافية
60	الأنماط المستخدمة
60	المخاطر المرتبطة بالوثائق والمستندات
60	بوالص الشحن المستبدلة (التي تم إصدارها كنسخة مختلفة عن تلك الأصلية)
60	بوالص الشحن لحاملها القابلة للتظهير لطرف ثالث
61	بوالص الشحن البحري المزورة والمستندات الأخرى المزورة
61	الاعتماد المقابل لاعتماد آخر / الاعتمادات المتقابلة
62	إساءة استخدام اعتماد الجهوز
62	المخاطر المرتبطة بالبضائع
63	التهرب من خلال تجميع البضائع
64	البضائع ذات المخاطر المرتفعة
65	المخاطر المرتبطة بالجهات الفاعلة
65	وكلاء الشحن ووسطاء الجمارك
65	الشركات الوهمية
67	المخاطر المرتبطة بالنقل
67	تغيير وسيلة النقل (الخطرما)
68	إخفاء الوجهة النهائية للبضائع
69	الردود الدولية والوطنية على الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية
69	الأمم المتحدة
69	مجموعة العمل المالي الدولية
70	المنهجية المستندة الى تقييم مخاطر غسل الاموال
71	السلع والبضائع الحساسة وذات الاستخدام المزدوج
73	ضوابط التصدير

76	المؤسسات المالية والجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية: نقاط الضعف والاستجابة
76	نقاط الضعف
77	الردود
77	تقييم المخاطر
78	العناية الواجبة للعميل
79	الفحص على قوائم العقوبات
79	مراقبة المعاملات
80	المعاملات غير العادية
84	رقمنة التجارة
84	الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والتكنولوجيا
85	التحليلات الشبكية
85	التحول الرقمي
85	البيانات
86	الابتكار
86	تقنيات السجلات الرقمية الموزعة
88	المخاطر
89	مستقبل اعتماد تقنيات السجلات الرقمية الموزعة
91	الخلاصة
92	قائمة المراجع
96	الملحقات
96	الملحق الأول: المراجع الموصى بها
97	الملحق الثاني: معلومات إضافية عن رسائل الدفع ورسائل السويفت التجارية (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)
98	الملحق الثالث: رموز النظام الموحد للبضائع (HARMONIZED SYSTEM)
99	الملحق الرابع: مؤشرات المخاطر الخاصة بالجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية
106	الملحق الخامس: قوائم التحقق لبعض منتجات التمويل التجاري
110	الملحق السادس: مؤشرات تمويل التسلح
112	الملحق السابع: مؤشرات غسل الاموال من خلال الاتجار غير المشروع بالحياة البرية
114	فريق مشروع الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

جدول المحتويات

مسرد المصطلحات والاختصارات

التعريف	المصطلح/الاختصار
مكافحة غسل الأموال	Anti-money laundering
بوليصة الشحن البحري	Bill of lading
البنك المركزي الإيراني	Central Bank of Iran
بذل العناية الواجبة للعميل	Customer Due Diligence
مكافحة تمويل الإرهاب	Combating the financing of terrorism
الدفع عند التسليم أو التحصيل عند التسليم	Cash on delivery or collect on delivery
بوالص التحصيل المستندية	Documentary collection
تقنية السجلات الرقمية الموزعة	Distributed ledger technology
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية)	Democratic People's Republic of Korea (North Korea)
الاتحاد الأوروبي	European Union
المكتب الإحصائي الأوروبي	European Statistical Office
قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (الولايات المتحدة)	Foreign Account Tax Compliance Act (United States)
مجموعة العمل المالي الدولية	Financial Action Task Force
هيئة السلوك المالي (المملكة المتحدة)	Financial Conduct Authority (UK)
الحاويات الممتلئة بالكامل	FCL
مؤسسة مالية	Financial institution
وحدة الاستخبارات المالية	Financial Intelligence Unit
منطقة تجارة حرة (منطقة اقتصادية خاصة)	Free Trade Zone
القاعدة العامة لمكافحة التجنب	General anti-avoidance rule
التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية	Global Coalition to Fight Financial Crime
رموز النظام الموحد للبضائع (Harmonized System)	Harmonized system
الجمعية الدولية للامتثال	International Compliance Association
غرفة التجارة الدولية	International Chamber of Commerce
التدفق المالي غير المشروع	Illicit financial flow
معهد القانون والممارسات المصرفية الدولية	Institute of International Banking Law & Practice
مصطلحات التجارة الدولية	International Commercial Terms
سلاح الحرس الثوري الإيراني	Iranian Revolutionary Guard Corps

ممارسات المعيار الدولي المصرفي (نشرة رقم 745)	International Standard Banking Practice Publication (745)
الأعراف الدولية لاعتمادات الجهور (نشرة رقم 590)	International Standby Practices, 1998 edition
خطة العمل الشاملة المشتركة	Joint Comprehensive Plan of Action
اعرف عميلك	Know your customer
الاعتماد المستندي	Letter of credit
الحاويات غير الممثلة بالكامل، والمعروفة أيضًا باسم "التجميع"	Less than container load; also known as "groupage"
خطاب ضمان مصرفي / الكفالات المصرفية	Letter of guarantee
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	Middle East and North Africa
غسل الأموال	Money laundering
تحويل ائتمان عميل واحد	(MT103) Single Customer Credit Transfer
رسالة السويغت المعتمدة لإصدار اعتماد مصرفي رقم 700	(MT700) Issue of a Documentary Credit
رسالة السويغت المعتمدة لإصدار كفالة مصرفية رقم 760	(MT760) Issue of a Guarantee
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for Economic Co-operation and Development
مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (الولايات المتحدة)	Office of Foreign Assets Control (United States)
تمويل التسلح	Proliferation financing
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	Public-private partnership
اعتماد الجهور	Standby letter of credit
عمليات غسل الاموال من خلال الخدمات	Service-based money laundering
المواطنون المحددة أسماؤهم بصفة خاصة	Specially Designated Nationals
تقارير المعاملة المشبوهة	Suspicious Transaction Reports
الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية	Trade-based financial crime
غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية	Trade-based money laundering
تمويل الإرهاب / تمويل الارهاب من خلال عمليات التجارة الدولية	Terrorist financing / Trade Based Terrorism Financing
الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المصرفية (نشرة رقم 600)	Uniform Customs and Practice for Documentary Credits
الأمم المتحدة	United Nations
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	United Nations Office on Drugs and Crime
قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	United Nations Security Council Resolution
القواعد الموحدة للضمانات / الكفالات المصرفية عند الطلب	Uniform Rules for Demand Guarantees
أسلحة الدمار الشامل	Weapons of mass destruction
الاتجار غير المشروع بالحياة البرية	Illegal Wildlife Trade



مقدمة

“لا يوجد في العقل المتغطرس مكانٌ لإكتساب الحكمة” (مثل أفريقي)

إنّ مكافحة الجرائم الماليّة هي عملية معقدة تتطلب مشاركة الهيئات المهنية والممارسين والمشرّعين والهيئات المنظمة للأسواق والتربويين. وإذا تُرك النشاط الإجرامي دون رادع وإذا لم تتم محاسبة المجرمين، فسوف تُفقد أرواح عزيزة، وتتخطم أجيال بكاملها للخطر.

من موقعنا التربويّ، نحن مهتمون بصدق -خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- بفهم الدوافع التي تجعل بعض الناس يفعلون الصواب بينما يختار آخرون خلاف ذلك. نحن مهتمون بفك رموز الأسباب التي تدفع أحياناً بعض الأشخاص الطيبين إلى ارتكاب أخطاء فادحة، وإشاعة سلوكيات إجرامية أو غير أخلاقية، وإظهار نُعرات مذهلة في أحكامهم الأخلاقية تؤدي إلى عواقب وخيمة. إن تفسير هذه الأمور أبعد من أن نُغزوها إلى مُجرّد سبب واحد أو سببين.

يرتكب الأشخاص الطيبون سلوكيات فاسدة أو إجرامية أحياناً لأنهم يفتقرون إلى الحساسية الأخلاقية، أي أنّهم ببساطة لا يدركون أن مساراً معيناً من السلوكيات له أبعاد قانونية أو أخلاقية. كما إنهم لا يستطيعون تقدير تداعيات خياراتهم الفردية على الآخرين. يعرف الناس أحياناً أن سلوكاً معيناً هو سلوك خاطئ، لكنهم يفتقرون إلى الحنكة لفهم كيفية مقارنته، وبالتالي لا يكون لديهم النُضج المعرفي أو العاطفي ليتمكنوا من اختيار الصواب من الخطأ. وفي أوقات أخرى، يرتكب الناس سلوكيات خاطئة بسبب عدم وجود حوافز داخلية شخصية أو مؤسسية كافية تلهمهم لفعل الشيء الصحيح. بالإضافة إلى كل هذه الأسباب المحتملة التي تفسر السلوكيات السيئة، قد يكون سبب عدم القيام بالشيء الصحيح مرده إلى أنّ الإنسان يفتقد أحياناً إلى الشجاعة الأخلاقية، أي أنّه ليس لديه الميزات الشخصية التي تجعله يقوم باتخاذ الخيارات الصحيحة في الأوقات الحرجة.

إن وجود دليل مرجعيّ لمكافحة الجرائم الماليّة - بدون أيّ شك - سيساعد المهنيين على اتّخاذ القرار الصّحيح على مستويات مختلفة. فهو سيساعد على توعيتهم حول الآثار الوخيمة للجرائم المالية. كما أنّه سيساعدهم على تقدير الدور المهم الذي يلعبونه - منفردين ومجتمعين- في سبيل مواجهة تلك الجرائم. كما يوفر بعض وسائل مكافحة الملائمة لاستخدامها، ويشرح كيف ومتى يتم استخدامها تلك الوسائل. أضف إلى ذلك أنّه يساهم في تحفيزهم لأداء الفعل الصحيح بعد أن يتعمقوا في معرفة مدى خطورة تأثير الجرائم الماليّة على الأشخاص والمنظمات والمجتمعات وحتى على صعيد بلدان بأكملها.

ولكن بما يتجاوز ذلك كله، إنّ مكافحة الجرائم المالية تتطلب الشجاعة الأخلاقية. ونعني بالشجاعة هنا أن يفهم الإنسان بفعل الشيء الصحيح بغض النظر عن التداعيات، و بغض النظر عن مواقف الآخرين تجاه ذلك الفعل. غالباً ما يواجه القادة والعاملون في المؤسسات ما يسمّى باللحظات الحاسمة: تلك هي اللحظات التي يتمّ فيها اختبار قيمهم، وفي كثير من الأحيان يكون هذا الإختبار قاسياً تتخلله حالات مُشعبة بعدم اليقين والارتباك والشك. تتطلب تلك الشجاعة القدرة على المجازفة مع عدم ترك الحذر، والقدرة على تحديّ وجهات نظر الآخرين -عند الضرورة- مع استمرار الإبتحاح تجاههم، والقدرة على اتّخاذ الموقف الحاسم مع عدم إغفال التواضع. في سبيل تحقيق ذلك، يجب أن يكون أعضاء المنظمة متيقظين للمواقف التي يجعلهم فيها خوفهم أو كبريائهم أقل حساسية للمواقف التي تتطلب موقفاً أخلاقياً ضد الجريمة. في تلك اللحظات يظهر القادة الحقيقيون، وتبرز شخصياتهم الأصيلة المُساهمة في الجهد الجماعي ضد الجرائم الماليّة. هذا الدليل المرجعيّ هو فرصة لنا جميعاً لإحداث تأثير جماعي لتحسين هذه المنطقة وشعوبها حتى تكون لهم حياة وتكون حياة أفضل.

يوسف صيداني

عميد وبروفيسور القيادة وأخلاقيات العمل
كلية سليمان عليان للأعمال - الجامعة الأمريكية في بيروت





مقدمة عن التجارة



مقدمة عن التجارة

تتمثل التجارة في جوهرها في شراء السلع و/أو الخدمات (من قبل المشتري) وبيعها (من قبل البائع) وحيثما كان هنالك اتفاق للقيام بذلك، يجب على البائع تسليم ما يتم شراؤه ونقل الحقوق إليه، ويجب على المشتري قبول ما يتم تسليمه، إذا كان مطابقاً للاتفاقية، وأن يدفع ثمنه.

ويمكن أن تكون التجارة محلية أو دولية. تتم التجارة المحلية داخل حدود الدولة نفسها، أما التجارة الدولية فهي تبادل البضائع والخدمات بين الأطراف في دول مختلفة. وغالباً ما تكون المعاملات التجارية الدولية أكثر تعقيداً في طبيعتها، لأنها عادة ما تشمل عدداً من الأطراف الأخرى إلى جانب المشتري والبائع، ومجموعة متنوعة من الاتفاقيات مع هذه الأطراف وفيما بينها، وتعدد المعايير والممارسات المعتادة، وتعدد المنتجات المصرفية، بما في ذلك تلك التي تسهل تسليم البضائع ودفع قيمتها، فضلاً عن ضمان الأداء.

وفي حين أن التجارة الدولية عادة ما تكون محور برامج الامتثال لمكافحة الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، إلا أنه يمكن أيضاً استخدام التجارة المحلية لغسل الأموال أو دعم الإرهاب أو تسهيل الفساد أو كوسيلة للاحتيال التجاري. ونظراً لمحدودية الضوابط التنظيمية للتجارة المحلية في العادة، مثل الجمارك، فإن إحصاءات التجارة المحلية محدودة.³

وتشير منظمة التجارة العالمية إلى أن قيمة التجارة العالمية بالبضائع والخدمات بلغت 22 تريليون دولار أمريكي في عام 2020، في حين تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن التجارة العالمية حققت رقمًا قياسيًا تاريخيًا بلغ 28.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2021.²

أطراف المعاملة التجارية

يشكل المشتري والبائع أساس كل معاملة تجارية، ومع ذلك، قد يشارك المزيد من الأطراف تبعاً لمدى تعقيد المعاملة. وقد يشمل ذلك أطرافاً مثل الضامنين، الممولين، شركات التأمين، المعايين للبضائع، الوسطاء ومقدمي الخدمات اللوجستية. كما قد تؤدي الجهات الحكومية أيضاً مجموعة متنوعة من الأدوار فيما يتعلق بالتجارة؛ فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الجهات الحكومية والمملوكة للدولة دور المشتري والبائع على حد سواء.

يقدم الجدول التالي (الجدول 1) لمحة عامة عن بعض الأطراف الأكثر شيوعاً والمشاركة في المعاملات التجارية.

الجدول 1 - الأطراف المشاركة في المعاملة التجارية

الدور	الطرف
الجهة التي تشتري البضائع أو الخدمات إما للاستخدام أو لتصنيع منتج آخر أو لإعادة بيعها.	المشتري
أي جهة تبيع البضائع أو الخدمات إلى المشتري.	البائع

¹World Trade Organization, *World Trade Statistical Review 2021* (Vienna: World Trade Organization, 2021), 11, https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2021_e/wts2021_e.pdf.

²<https://unctad.org/news/global-trade-hits-record-high-285-trillion-2021-likely-be-subdued-2022>

³James E. Byrne and Justin B. Berger, *Trade Based Financial Crime Compliance* (Montgomery Village, MD: Institute of International Banking Law & Practice; London Institute of Banking & Finance, 2017), 18.

الوسطاء	فئة واسعة من الأطراف وتشمل أي وسيط، باستثناء المشتري/البائع الذي قد يشارك في شراء وبيع البضائع أو تمويل أو تسهيل أو نقل هذه السلع.
الممولون	أي جهة تقدم التمويل لجهة أخرى، والذي يمكن أن يكون البائع أو المشتري أو الوسيط أو البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى. على سبيل المثال، يمكن للبائع توفير التمويل لمصنع أو لوكلاء المبيعات أو حتى للمشتري، وهي في الغالب مؤسسة مالية توفر التمويل.
مقدمو خدمات النقل	عندما يتم نقل البضائع من موقع تصنيعها أو تخزينها إلى مكان آخر، تكون هناك حاجة للنقل. وفي حين يمكن للمشتري أو البائع توفير خدمة النقل، فمن الشائع استخدام أطراف ثالثة، مثل الشحن الجوي والشحن البحري وخدمات النقل بالشاحنات. ⁴
وكيل الشحن	يسهل وكلاء الشحن شحن البضائع، من خلال "مساعدة المشتريين والبائعين على التعامل مع إجراءات الجمارك وإجراءات الشحن المعقدة. فهم يعملون كخبراء في تحديد طريقة النقل الأكثر كفاءة لنقل البضائع، والتي يمكن أن تتضمن وسائل متعددة للشحنة واحدة." ⁵
وسطاء الجمارك	يعمل وسطاء الجمارك على تسهيل عمليات استيراد وتصدير البضائع بسهولة، من خلال تسهيل تخليص البضائع في العمليات الجمركية. ويعمل الوسيط مع المستوردين للتحقق فيما إذا كانت الوثائق والمستندات أو التراخيص اللازمة موجودة، مع ضمان دفع الرسوم والضرائب الصحيحة، للحد من أي تأخير. ⁶ وقد يتبعون لوكلاء شحن أو يمكنهم العمل بشكل مستقل.
ميسرو النقل	أي وسطاء خارجيين يسهلون عملية الشحن (مثل: وسطاء الشحن) أو الاستلام (مثل: وسطاء الجمارك).
المستودعات وأمناء المستودعات	غالبًا ما يشارك أمناء المستودعات عندما يتم نقل ملكية البضائع دون نقل البضائع فعليًا، وتكون البضائع تحت سيطرة طرف ثالث. ويتمثل التزام أمين المستودع في تسليم البضائع إلى الشخص الذي يحق له استلام البضائع وفقًا للاتفاقية المعدة بهذا الخصوص.
وكالات معاينة البضائع التابعة لطرف ثالث	تشمل هذه الفئة جهات القطاع الخاص التي تقوم بفحص البضائع واعتماد النتائج وفقًا للمعايير المطلوبة والمتفق عليها تجاريًا. ⁷ وتوفر هذه العمليات الطمأنينة للمشتريين ومموليهم بأن المنتج الذي سيتم تسليمه هو ما تم طلبه بالفعل.
الهيئات الحكومية	تشمل هذه الفئة وكلاء الضرائب، والمفتشين (بما في ذلك مفتشي الصحة) والجهات المسؤولة عن منح تراخيص أو تصاريح التصدير أو الاستيراد.

⁴Historically, the mode of transport associated with international trade was maritime or ocean transport which was the only practical, or the cheapest, form of transport, particularly for bulk products. In this form of transport, the goods are entrusted to the carrier by the shipper, who is the seller or a third party who contracts with the party providing transport (the carrier). The carrier is obligated to deliver the goods in accordance with the terms of the contract of carriage. The principal modes of transport are water (ocean, maritime or inland, by common carrier or chartered vessel), rail, road, or air. Except for bulk goods and commodities (for example: oil, iron ore or other metals and mining products, grain, and sugar), most contemporary transportation of goods is done by means of standardized containers. This means of shipment has given rise to a significant increase in multimodal transportation; that is, transportation involving more than one mode of transport, thus avoiding the need to repack or reconsolidate in transit. For example, the goods can be placed into a container which is loaded onto a truck at an inland point, trucked to a railhead, loaded on board a train and transported to a port, where the container is laden on board a marine vessel. The reverse process can occur at the destination, until the container reaches the buyer's facilities.

⁵Financial Action Task Force and Egmont Group, *Trade-Based Money Laundering: Trends and Developments* (Paris: Financial Action Task Force, 2020), 25, <https://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/trade-based-money-laundering-trends-and-developments.html>.

⁶Financial Action Task Force and Egmont Group, 26.

⁷An example of one of the better-known third-party inspection agencies is Société Générale de Surveillance (SGS).

تشمل هذه الفئة الجهات المتخصصة بتوزيع مخاطر الخسائر المتعلقة بالتجارة. وهناك أنواع مختلفة من شركات التأمين التي ترتبط بالتجارة، بما في ذلك تغطية النقل (مثل التأمين البحري)، مخاطر البلد نفسه أو مخاطر الدفع. وغالبًا ما يكون توفير نوع من التأمين جزءًا من صفقة الاتفاق بين المشتري والبائع، أو يقوم الممولون بالتكليف بها. ومن الشائع أن يتداخل التأمين. كما أنّ بعض شركات التأمين هي شركات تجارية، بينما ترتبط شركات أخرى بالجهود الحكومية لتشجيع الصادرات.	المؤمنين
تشمل هذه الفئة المؤسسات التي تم تأسيسها لتوفير التمويل والدعم للتجارة ومعالجة الوثائق، المستندات والمدفوعات.	المؤسسات المالية
بالإضافة إلى المؤسسات المالية، توفر الجهات الأخرى ضمانًا للدفع أو تقوم بالإقراض لتسهيل التجارة كضامين. هذا وسيتم مناقشة أدوار هذه الاطراف بالتفصيل لاحقًا.	الأطراف التي تقدم ضمان المدفوعات
تتطوي كل مرحلة من مراحل المعاملة التجارية تقريبًا على قضايا وعلاقات قانونية محتملة. ونتيجة لذلك، فمن المألوف أن يقدم المحامون المشورة للأطراف في مرحلة مبكرة من المفاوضات التجارية، صياغة أو مراجعة التعهدات، الوثائق والمستندات، أو تمثيل الأطراف في أي وقت، سواء أثناء المعاملة التجارية أو بعدها.	المحامون
تشمل هذه الفئة المؤسسات التي تمثل الجهات المشاركة في التجارة أو الخدمات ذات الصلة على المستوى الوطني أو الدولي. وتضع هذه المؤسسات وتصدر في كثير من الأحيان المعايير والقواعد وتقدم خدمات أخرى مختلفة. ⁸	الاتحادات التجارية وهيئات وضع المعايير

الاتفاقيات التي تشمل التجارة والتمويل التجاري

على الرغم من أنّ المعاملات التجارية متنوعة ومعقدة بطبيعتها، إلا أنّها تتفق في جوهرها والمتمثل في تسليم البضائع، ودفع قيمتها.

وفي معاملات بيع البضائع، فإن البائع لا يريد ان يفقد سيطرته على البضائع (تسليم البضائع لطرف اخر) دون الحصول على قيمتها أو ضمانة يمكن الاعتماد عليها للحصول على قيمة البضائع المباعة. ومن ناحية أخرى، لن يرغب المشتري في الدفع دون وجود بضائع في متناول يده والتأكد من أنّها من نفس النوع والجودة والكمية المتفق عليها. كما أنّ هناك مخاوف مماثلة بشأن تقديم الخدمات: وهي عدم رغبة مقدم الخدمة في القيام بذلك ما لم يتم الدفع له، ولكن الشخص الذي يبحث عن الخدمة لا يرغب في الدفع إلا بعد التأكد من أنّ الخدمة هي الخدمة التي وُعد بتلقيها.

تتضمن معظم التفاصيل المتعلقة بالتسليم والدفع الموازنة ما بين هذه المخاوف؛ وهي عملية تتأثر وفقًا للقوة النسبية لمراكز الطرفين، أو قوتهم التفاوضية. ويقدم هذا القسم لمحة عامة عن الأنواع المختلفة للاتفاقيات المبرمة بين أطراف المعاملة التجارية التي تنطوي على تسليم البضائع، ودفع ثمنها، بالإضافة إلى أي اعتبارات أخرى.

قد يكون هناك اتفاق بين المشتري والبائع، حيث يدفع المشتري مقدمًا عن البضائع التي يتم إرسالها، أو جزئيًا، أو يمكن للمشتري الدفع عند استلام البضائع. وهناك عدد من منتجات الخدمات المالية المتاحة للطرفين لتسهيل عملية التجارة، مثل القرض التجاري، أو الاعتماد المستندي، التي يمكن للمؤسسة المالية من خلالها نقل الوثائق والمستندات التي تدعم التجارة إلى جانب التعهد بالدفع في حال استيفاء كافة الشروط. وسيتم مناقشة المنتجات المختلفة بمزيد من التفصيل لاحقًا في هذا المستند.

⁸Byrne and Berger, *Trade Based Financial Crime Compliance*, 20–22.

تقدم عدد من المؤسسات المالية منتجات التمويل التجاري. وعادةً ما تكون نقطة البداية للتمويل التجاري عبارة عن سلسلة من الاتفاقيات. وقد تتجسد هذه الاتفاقيات أو قد لا تتجسد في عقد رسمي خطي وموقع، وقد يكون موجزاً أو شاملاً. ومن الجدير بالملاحظة أن كلمة "العقد" تحمل معنيين مختلفين؛ كاتفاق الطرفين واجب التنفيذ، أو النص المكتوب الذي يعكس ذلك الاتفاق. وعند وجود اتفاق مكتوب أو خطي، يطرح السؤال حول ما إذا كان بياناً نهائياً لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، أو إذا كانت الظروف والوثائق والمستندات الخارجية والإضافية تكمل الاتفاقية أو تعدلها.

وبناءً على التعاملات والتجارب السابقة للطرفين، قد تكون الاتفاقيات غير رسمية إلى حد ما. ومع ذلك، عادةً ما يتفق الطرفان على الأقل على كيفية قيام البائع بتسليم البضائع ونوعها وجودتها وكميتها، وكيفية دفع المشتري مقابلها، والسعر الإجمالي للعقد.

تسليم البضائع

تسليم البضائع هو أحد الالتزامات الأساسية التي تقع على عاتق البائع عند إبرامه لعقد البيع، ويتمثل ذلك في تسليم البضائع من البائع إلى المشتري (أو من يمثله). ويمكن أن يشمل ذلك النقل المكاني للبضائع ونقل السيطرة وملكية البضائع، أو نقل السيطرة والملكية فقط دون النقل المكاني الفعلي للبضائع نفسها.

بوليصة الشحن

عندما تتطلب عملية بيع البضائع النقل الفعلي للبضائع عن طريق الشحن، يستلزم ذلك تقديم بوليصة الشحن. وبوليصة الشحن هي عبارة عن "مستند يصدره الناقل أو وكيله للإقرار باستلام البضائع من أجل شحنها." وتؤدي البوليصة ثلاث مهام رئيسية، وهي:⁹

- تعتبر إيصالاً نهائياً، فهي تفيد الإقرار بتحميل البضائع
- تثبت شروط عقد النقل
- تمثل وثيقة تفيد بملكية البضائع. وهي في الأساس "تمنح الملكية على البضائع إلى المرسل إليه أو إلى المالك القانوني".¹⁰

نظراً لأهمية الدور الذي تؤديه بوليصة الشحن، فمن الضروري:

- أن يتم الاحتفاظ بها دائماً مع البضائع حتى تصل إلى وجهتها النهائية
- أن تكون مكتملة ومملوءة بشكل صحيح
- أن تشير إلى اسم الناقل، وأن يتم توقيعها من قبل:
 - الناقل، أو الوكيل الذي يسميه الناقل لينوب عنه
 - أو الرُبان، أو الوكيل الذي يسميه الرُبان لينوب عنه.¹¹

كما هو موضح في القاموس القانوني، فإن بوليصة الشحن هي عبارة عن "دليل على وجود عقد وعلى هذا النحو، يجب ملؤها بشكل مناسب في كل خطوة، بدءاً من لحظة استلام الشحنة، وحتى لحظة تسليمها".¹²

توجد عدة أنواع من بوالص الشحن التي من الممكن ان تستخدم حسب طبيعة المعاملة التجارية. ويوضح الجدول رقم 2 بعض الأنواع الأكثر شيوعاً من هذه البوالص.

⁹"What Is Bill of Lading?," NYC Supply Chain Solutions Inc., accessed March 17, 2022, <https://nycscs.com/what-is-bill-of-lading/>.

¹⁰Financial Action Task Force and Egmont Group, *TBML: Trends and Developments*, 26.

¹¹ICC Uniform Rules for Documentary Credit (UCP600), Article 20-a-i

¹²"Bill of Lading", Legal Dictionary, accessed December 20, 2021, <https://legaldictionary.net/bill-of-lading>. – Article 20-a-i of UCP600 Bill of Lading.

النوع	الوصف
بوليصة الشحن القابلة للتداول	تشبه بوليصة الشحن القابلة للتداول الى حد ما الشيكات وبالتالي يمكن تظهيرها لصالح المستورد او شركة الشحن او لأي طرف اخر. ويستخدم هذا النوع من [المستندات] لتحويل قيمة البضاعة، مما يعطيه قدرًا كبيرًا من الأهمية. وليس ذلك فحسب، بل إن اصدار بوليصة شحن قابلة للتداول إضافية او كبدل فاقد هي عملية صعبة، ولهذا السبب يجب على من يتعامل مع هذا النوع من [المستندات] أن يكون حذرًا للغاية من فقدها ¹³ .
بوليصة الشحن المباشرة	هي بوليصة الشحن التي تبين اسم المستورد (المشتري) مباشرة، لذلك يُسمح للمرسل إليه فقط باستلام البضائع، أي تحمل مسؤوليتها.
بوليصة الشحن البحري	هي عبارة عن "عقد غير قابل للتداول بين الناقل البحري والعميل لتسليم البضائع التي حجزها العميل إلى مرسل إليه معين. وعادة ما تفضل الشركات التي تتعامل بشكل مباشر مع بعضها البعض وبشكل منتظم هذا النوع من بوالص الشحن البحري ¹⁴ .
بوليصة الشحن التي تم إصدارها كنسخة مختلفة عن تلك الاصلية (بوالص الشحن المستبدلة)	هي عبارة عن " المجموعة الثانية من بوالص الشحن التي قد تصدر عن الناقل أو وكيله "في مقابل" أو "بدلاً عن" أول مجموعة من بوالص الشحن الصادرة في الأصل عند إجراء الشحن. ولا يمكن إصدار المجموعة الثانية من بوالص الشحن، بينما لا تزال المجموعة الأولى كاملة قيد التداول وسارية" ¹⁵ .
بوليصة الشحن لحاملها القابلة للتظهير لطرف ثالث	يشير التظهير لطرف ثالث على البوليصة إلى أنّ البائع لم يحدد مستلم أو مشتري البضائع في وقت الشحن، [لذلك] يمكنهم الإشارة إلى "الأمر" في حقل المرسل إليه في بوليصة الشحن. ويصبح الناقل حينها مسؤولاً عن تسليم البضائع وعن أي تكاليف إضافية تتعلق بالشحنة ¹⁶ .
تختلف بوليصة الشحن أيضاً في نوعها تبعاً لوقت وكيفية شحن البضائع؛ وتوجد أيضاً بوالص شحن تفيد بان البضاعة تم تحميلها على متن وسيلة النقل او انه تم استلامها ليتم تحميلها. ويجب أن يكون هناك (تدوين) منفصل يثبت ان البضائع قد تم شحنها على وسيلة النقل.	
تتفق الأطراف عادةً على كيفية ومكان التسليم، وغالبًا ما يكون ذلك بمصطلحات مختصرة لاستخدامها لتعكس التزامات الاطراف. وتعرف المصطلحات الأكثر استخدامًا باسم المصطلحات التجارية الدولية، التي تربط التسليم والدفع والابعاد المختلفة للوثائق والمستندات بالإضافة إلى التزامات الأطراف المعنية والمخاطر التي تواجهها ¹⁷ . وعلى الرغم من أنّ مصطلحات التجارة الدولية هي الأكثر استخدامًا، إلا إن كل معاملة تجارية يمكن أن يكون لها مصطلحات مختصرة خاصة بها مع معاني مختلفة قليلاً. وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض مصطلحات التجارة الدولية لا تنطبق إلا على وسائل نقل معينة؛ وبعض هذه المصطلحات لا يستخدم إلا مع وسائل النقل المائي الداخلية، في حين أن بعضها الآخر متعدد الوسائط ¹⁸ .	
وتشمل المخاوف المتعلقة بعملية التسليم والتي يجب تناولها في الاتفاقية ما إذا تم اعتماد السيطرة على البضائع في الاتفاقية، ودور الوسطاء، وما إذا كانت هناك وثائق ومستندات تمثل السيطرة على البضائع، وكيف ترتبط شروط التسليم بشروط الدفع.	
تتضمن المعاملة التجارية غالباً على قيام أطراف ثالثة بنقل البضائع أو الاحتفاظ بها، مما يثير أسئلة تتعلق بحيازة البضائع وملكيته. وهناك مجموعة متنوعة من الخيارات التي يمكن من خلالها نقل السيطرة	

¹³"Bill of Lading".

¹⁴Hari Menon, "What Is Seaway Bill in Shipping?", *Marine Insight* (blog), December 21, 2021, <https://www.marineinsight.com/maritime-law/what-is-seaway-bill-in-shipping/>.

¹⁵Hariesh Manaadiar, "What Is a Switch Bill of Lading and When and Why Is It Used.???", *Shipping and Freight Resource*, February 1, 2019, <https://www.shippingandfreightresource.com/what-is-a-switch-bill-of-lading-and-when-and-why-is-it-used/>.

¹⁶"Blank Endorsement on a Bill of Lading," *Investopedia*, accessed December 20, 2021, <https://www.investopedia.com/ask/answers/032615/what-endorsement-blank-bill-lading.asp>.

¹⁷The most recent edition of these Incoterms is the 2020 revision. Incoterms also referred to Domestic and International Trade Terms.

¹⁸Byrne and Berger, *Trade Based Financial Crime Compliance*, 23–24.

على البضائع من البائع إلى المشتري، ولكل منها فوائده ومخاطره المختلفة. كما أنّ المؤسسات المالية التي تقدّم التمويل التجاري ليست على دراية بالخيارات المتوفرة فحسب، بل تربط منتجاتها بها، وهو ما ينعكس عادةً في الاتفاقية بين المشتري والبائع.

نقل البضائع

نقل البضائع من البائع إلى المشتري وطريقة النقل المستخدمة هي من العناصر الأساسية في عملية تسليم البضائع. ويتم تحديد طريقة النقل من خلال عوامل مختلفة، بما في ذلك: النوع، الكمية، قيمة البضائع والوقت الذي يطلب فيه المشتري تسليمها. ويمكن أن تكون وسيلة النقل جوية أو برية أو بحرية. وعند النظر في الشحن البحري، توجد اختلافات في استخدام الحاويات والطرق التي قد تسلكها البضائع.

عند مناقشة مسألة شحن الحاويات، هناك امران أساسيان: وهما الحاويات الممتلئة بالكامل، أو الحاويات غير الممتلئة بالكامل. الحاويات الممتلئة بالكامل هي شحنة تشغل مساحة الحاوية بأكملها دون وجود بضائع أخرى معها. وتشير الحاويات غير الممتلئة بالكامل، أو كما تُعرف بالتجميع، إلى الشحنات التي تشغل جزء من الحاوية، ويتم شحنها إلى جانب بضائع أخرى من جهات شحن أخرى في نفس الحاوية.¹⁹

ومن الجوانب المهمة الأخرى لآليات شحن البضائع هي تغيير وسيلة النقل لشحنة معينة (الاضطرما) والتي بموجبها قد لا تشحن البضائع مباشرة من البائع إلى المشتري، أو من النقطة أ إلى النقطة ب. وتعني الاضطرما (تغيير وسيلة النقل لشحنة معينة) تفريغ البضائع من السفينة وتحميلها على سفينة أخرى لإكمال رحلتها إلى الوجهة الأخرى، حتى عندما تضطر السفينة إلى البقاء في الموانئ لبعض الوقت قبل رحلتها. ولكن يمكن أيضًا تطبيق هذا المصطلح بشكل اعم على وسائل النقل الأخرى، مثل نقل البضائع برا عبر الطرق أو السكك الحديدية أو نقلها جواً، أو أي استخدام لأكثر من وسيلة من وسائل الشحن.²⁰

يختلف النقل بالعبور (ترانزيت) عن الاضطرما (تغيير وسيلة النقل لشحنة معينة)، ومن المهم توضيح الفرق بين هذين المصطلحين، لا سيما في سياق البلدان الخاضعة للعقوبات مثل إيران. النقل بالعبور (ترانزيت) هو نقل البضائع من خلال منطقة جغرافية تستمر فيها البضائع في وسائل النقل الأصلية (على سبيل المثال: السفن أو القطارات أو الطائرات) والاضطرما أو تغيير وسيلة النقل لشحنة معينة هو نقل البضائع من خلال منطقة يتم فيها تفريغ البضائع من وسيلة نقل واحدة وتحميلها على وسيلة نقل أخرى (على سبيل المثال: التحميل من السفينة إلى القطار).²¹

ويرتبط ذلك ببرامج العقوبات الاقتصادية نظرًا إلى نطاق مرور البضائع أو التعامل معها من خلال الدولة أو الجهة. وذكرت وزارة الخزانة الأمريكية على أنّ "البضائع تعتبر قد مرت بإيران، على سبيل المثال، إذ تم نقلها من أحد الموانئ أو المطارات في إيران أو تمت معالجتها من خلال الجمارك الإيرانية، أو إذا كانت تعبر إيران بالشاحنات أو قطارات في طريقها إلى وجهة خارج إيران".²² على سبيل المثال، إذا تم زراعة الطماطم في تركيا وشحنها إلى أوزبكستان عن طريق شاحنة عبر إيران، فإن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة سيعتبر بان الاضطرما (تغيير وسيلة النقل لهذه الشحنة قد حدثت) وسيعتبر انها اصبت ذات طرف إيراني. ومن ناحية أخرى، إذا لم يتم نقل البضائع من الميناء ولم تتوقف السفينة إلا في ميناء إيراني لإعادة التزود بالوقود، فإنها تعتبر بضائع عابرة. وتسمى المعاملة التي تنطوي على التوقف في الميناء فقط بأنها معاملات ميناء الرسو أو التوقف، وهي مسموحٌ بها عمومًا وفقًا لبرامج العقوبات الدولية.

¹⁹"LCL vs FCL," iContainers, accessed December 20, 2021, <https://www.icontainers.com/help/lcl-vs-fcl/>.

²⁰"Glossary: Transshipment," Eurostat, accessed December 20, 2021, <https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Glossary:Transshipment>.

²¹Aaron Dunne, "The Role of Transit and Transshipment in Counterproliferation Efforts", SIPRI Good Practice Guide (Stockholm: SIPRI, September 2016), 2, https://www.sipri.org/sites/default/files/SIPRI%20Transport%2006_Dunne.pdf.

²²486. What Is an Example of Goods Otherwise Coming into Contact with Iran?, US Department of the Treasury, December 22, 2016, <https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/faqs/486>.

الدفع قيمة البضائع

أحد العناصر الرئيسية في اتفاقيات التجارة يتعلق بكيفية قيام المشتري بدفع قيمة البضائع. فيما يلي أهم طرق الدفع المتعارف عليها:

- تسهيل ائتماني للتعهد بالدفع خلال 30 أو 60 أو 90 يومًا بعد تحقق حدث معين (على سبيل المثال، إصدار وثائق النقل أو الفواتير التجارية، أو قبول المشتري للبضائع المستلمة)
- ان يضمن طرف ثالث الدفع مقابل قيام البائع بالأعمال المتفق عليها. ويمكن أن يكون الطرف الثالث الشركة الام أو شركة تابعة أو شركة ضامنة أو وكيل التصدير
- قيام المشتري بالدفع فور وصول وقبوله للمستندات أو من خلال قيامه بتوقيع سحب مقبول (كميالية)، بعد أن يقدم البنك المحصل الوثائق والمستندات المشار إليها من قبل البائع، مما يمكن المشتري من الحصول على البضائع (وهو ما يسمى بالتحويل المستندي أو التحصيل البنكي)
- وعد من قبل المشتري بالدفع، من خلال خطاب اعتمادات الجهور أو ضمان مستقل مستحق الدفع عند الطلب
- الاعتماد المستندي التجاري الصادر عن طرف ثالث لصالح البائع والذي يشير إلى أنه سيتم الدفع مقابل التقديم المطابق للوثائق والمستندات
- الدفع عند التسليم، ويسمى أيضًا "التحويل عند التسليم". عند استلام البضائع، يدفع المشتري ثمنها للبائع
- الدفع مقدمًا، مما يعني سداد بعض أو كل المبلغ المستحق مقدمًا، قبل تسليم البضائع.²³

تعتمد شروط الدفع التي يختارها الطرفان على عدد من العوامل، بما في ذلك العلاقة بين المشتري والبائع، وتوافر التسهيلات المالية ورأس المال العامل لكليهما، والبلدان المشاركة في المعاملات التجارية. ويقدم القسم التالي شرحًا واسعًا حول أساليب الدفع الرئيسية الستة المتاحة للمشتري والبائع في تمويل التجارة الدولية، مع التركيز على الفوائد والمخاطر المتعلقة بالمشتري والبائع.

الدفع من خلال الحساب المفتوح

تعد طريقة التجارة من خلال معاملات الحساب المفتوح الطريقة الأكثر شيوعًا للدفع في التجارة الدولية؛ ويتم إجراء أكثر من 80 في المائة من التجارة العالمية عن طريق معاملات الحساب المفتوح.²⁴ وفي معاملة الحساب المفتوح، يقوم البائع بإيصال بضائعه إلى المشتري ويرسل فاتورة بها (وأي مستندات أخرى مطلوبة) مباشرة إلى المشتري، ويطلب من المشتري الدفع مباشرة أو في تاريخ محدد. وإذا تم شحن البضائع عن طريق البحر، يتم إرسال البضائع إلى المشتري ويتم إرسال وثائق ومستندات الملكية مباشرة إلى المشتري؛ وإذا تم شحن البضائع عن طريق الجو، يتم إرسال البضائع مباشرة إلى المشتري. كما يتم إعطاء تاريخ محدد للدفع ويقوم المشتري بدفع ثمن البضاعة للبائع على النحو المتفق عليه.

وبالتالي، تتطلب ترتيبات التعامل في الحساب المفتوح من البائع أن يضع قدرًا كبيرًا من الثقة في المشتري. وبمجرد استلام البضائع أو تقديم الخدمات، يفقد البائع ضمانه الدفع، ويعتمد على مصداقية المشتري وجدارته الائتمانية. وعند الضرورة، يمكن للبائعين السعي للحصول على التأمين الائتماني على الأفراد المدينين في الخارج ويمكنهم استخدام تسهيلات خصم فاتورة التصدير لتسريع التدفقات النقدية.²⁵

وهو أمر ذو فائدة بشكل خاص في المعاملات التجارية التي تنطوي على عدة شحنات، حيث يقوم المستورد في كثير من الأحيان بسداد الدفعات على فترات محددة عن البضائع المستلمة خلال فترة سابقة. وفي كثير من الحالات، يضع البائعون قيودًا على المشتريين تحدد حجم الرصيد غير المسدد؛ ويعتمد حجم هذه القيود

²³Byrne and Berger, *Trade Based Financial Crime Compliance*, 23–24.

²⁴London Institute of Banking & Finance, *Certificate of International Trade and Finance Manual* (London: London Institute of Banking & Finance, 2019), 107, <https://www.libf.ac.uk/study/professional-qualifications/trade-finance/certificate-in-international-trade-and-finance>.

²⁵Export invoice discounting facility is a type of short-term trade finance that allows the seller to sell their receivables (i.e. payment from the buyer) to a third party for an advanced, albeit discounted, payment rather than waiting to receive payment from the buyer directly.

على الجدارة الائتمانية للمشتري. وطالما أنّ المشتري يستوفي شروط الدفع المنصوص عليها في العقد وإيقاع الأرصدة المستحقة ضمن الحدود، ستستمر عملية تسليم البضائع. ومع ذلك، إذا تأخر المشتري في الدفع أو تعثر في السداد، يرتفع الرصيد المستحق عن الحد المتفق عليه، ويجوز للبائع التوقف عن تسليم البضائع. وفي بعض الحالات، يمكن تأمين هذه الحدود من خلال ضمانات الدفع الصادرة عن بنك المشتري أو من خلال بوليصة الائتمان²⁶ تؤدي إدارة الائتمان لدى البائع دوراً مهماً، إذ يجب عليها مراقبة وضع المشتري، وقد تضطر إلى التدخل وإيقاف تسليم البضائع إذا توقف المشتري عن الدفع أو كانت جدارته الائتمانية أقل مما كان يعتقد سابقاً.²⁷

إذا قرر المشتري والبائع إتمام عملية التجارة بطريقة الدفع من خلال الحساب المفتوح، فإنّ المؤسسة (المؤسسات) المالية التي تقوم بتنفيذ عمليات تحويل الأموال المتفق عليها سوف تتعرف على معلومات المشتري والمورد في رسالة التحويل المالي الخاصة بالدفع²⁸. وفي بعض الأحيان، قد تكون هناك معلومات إضافية في رسالة التحويل المالي، مثل رقم الفاتورة الذي يمكن البائع من تحصيل الدفعة من المشتري. وقد يكون رقم الفاتورة (المعلومة الوحيدة) التي تزود للمؤسسة المالية والتي تشير إلى أنّ هذه الدفعة مخصصة لشراء البضائع أو الخدمات. وتمثل هذه المعلومات المحدودة عددًا من التحديات أمام المؤسسة المالية لتحديد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والحد منها، خاصة مع مراعاة حجم التجارة التي تتم تسويتها بهذه الطريقة.

الدفع مقدما

يشير مصطلح الدفع مقدما إلى الدفع من قبل المشتري مقابل البضائع أو الخدمات قبل استلامها؛ بحيث يقوم البائع بإرسال البضائع بمجرد استلامه للأموال. من وجهة نظر البائع، فإن استلام الدفعات المقدمة قبل الشحن أو تقديم الخدمات هو الوضع المثالي، حيث أنه يلغي جميع المخاطر المرتبطة بعدم الدفع.

ومع ذلك، يمكن أن تبقى المخاطر موجودة اعتماداً على طريقة الدفع. فعلى سبيل المثال، إذا تم الدفع بشيك صادر عن بنك أجنبي، يبقى خطر عدم السداد قائماً حتى يتم تسديد الشيك والوفاء به. وقد يقبل بعض البائعين الدفع عن طريق بطاقة الائتمان؛ يجوز لمزود الخدمة (أجهزة نقاط البيع) استرداد الأموال من حساب البائع في حالة استخدام بطاقة ائتمان مزورة.

ومن وجهة نظر المشتري، فإن الدفع مقدما ينطوي على مخاطر كبيرة، لأنه يعتمد على دفع قيمة البضائع (قبل عملية الشحن) أو تقديم الخدمة وفقاً للعقد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الدفع المقدم إلى مشاكل في السيولة النقدية للمشتري، حيث يتعين عليه الانتظار لاستلام البضائع أو الخدمات. وفي بعض الأحيان، يمكن ترتيب اتفاق بين البائع والمشتري بحيث يتم سداد دفعة جزئية مقدماً (على سبيل المثال، دفع 30 في المائة من قيمة البضائع أو الخدمات) ويتم دفع الرصيد المتبقي في تاريخ لاحق باستخدام إحدى طرق الدفع الأخرى التي سيتم مناقشتها أدناه.

ويمكن أيضاً دفع قيمة البضائع / الخدمات من خلال الحساب المفتوح والدفع مقدما باستخدام أنظمة تحويل الأموال الإلكتروني، مثل الحوالات.²⁹ الحوالات هي عملية تحويل الاموال من مؤسسة مالية إلى أخرى وهذا يحتاج الى توثيق العلاقة من خلال نظام سويغت بين المرسل والمستلم.³⁰ يمكن أن تكون أوامر الدفع هذه فعالة على الفور في نفس الدولة حيث يتم دعمها من قبل البنك المركزي (على سبيل المثال: خدمة "Fedwire" في الولايات المتحدة)، أو يمكن إدارتها من خلال غرف المقاصة، بحيث تخضع لقواعدها (على سبيل المثال: نظام المدفوعات الآلية في غرف المقاصة، الذي يديره بنك إنجلترا ويسهل عمليات تحويل المبالغ الكبيرة المقومة بالجنيه الاسترليني أو نظام غرفة المقاصة للمدفوعات بين البنوك في الولايات المتحدة، وهو أكبر نظام مقاصة بالدولار الأمريكي للقطاع الخاص في العالم).

²⁶Payment guarantees cover the risk of nonpayment, that is if the buyer does not pay the seller for goods delivered.

²⁷London Institute of Banking & Finance, *CITF Manual*, 107.

²⁸The payment message is most likely to be sent via the SWIFT network, a member-owned cooperative that facilitates safe and secure financial transactions for its members. The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (SWIFT) uses a standardized proprietary communications platform to send payment orders between Financial Institutions.

²⁹Sent, for example, via the SWIFT network.

³⁰From SWIFT, the RMA is a "SWIFT-mandated filter that enables Financial Institutions to define which counterparties can send them FIN messages. Any unwanted traffic is blocked at the sender level, reducing the operational risks associated with handling unwanted messages and providing a first line of defence against fraud." See "RMA and RMA Plus: Managing Correspondent Connections," SWIFT, July 10, 2018, <https://www.swift.com/news-events/news/rma-and-rma-plus-managing-correspondent-connections>.

بوالص التحصيل المستندية

لمناقشة بوالص التحصيل المستندية، من المهم أولاً تحديد مصطلحين من حيث صلتهم بالتمويل التجاري وهما: "المستندات" و "التحصيل".

يشير مصطلح "**المستندي**" إلى المستندات المالية و/أو المستندات التجارية:

- تشمل المستندات المالية على الكمبيالات أو السندات أو الشيكات أو غيرها من الأدوات المماثلة المستخدمة لتحصيل الأموال
- في حين تشمل المستندات التجارية على الفواتير ومستندات النقل ومستندات الملكية وغيرها من المستندات المماثلة أو أي مستندات غير مالية أخرى

ويشير "التحصيل" إلى معالجة وتمرير الوثائق والمستندات من قبل المؤسسات المالية، وفقاً للتعليمات المقدمة من الاطراف المنخرطة بالمعاملة التجارية، من اجل:

- الدفع و/أو القبول
- تسليم المستندات مقابل الدفع و/أو القبول
- تسليم المستندات بناء على أي شروط وأحكام أخرى (على سبيل المثال: السحوبات المقبولة المكفولة - Avalisation-³¹).

وبهذا فان "**بوالص التحصيل المستندية**" تشير إلى تحصيل المستندات المالية و/أو المستندات التجارية من قبل مؤسسة مالية من أجل تنفيذ الاتفاقية.³²

وفي معاملات بوالص التحصيل المستندي، يقوم البائع بشحن أو ارسال البضائع وبدلاً من إرسال المستندات مباشرة إلى المشتري يقوم البائع بارسالها عبر النظام المصرفي لتأخير تحويل الاموال لحين استلام قيمة المستندات أو قبولها من قبل المشتري. وبوالص التحصيل المستندية ليست الطريقة الأكثر أماناً ولا الأكثر خطورة لكلا الطرفين. ومع ذلك، فإنها توفر بعض الحماية لكل من المشتري والبائع، بالإضافة إلى كونها طريقة بسيطة وريضة لضمان دفع قيمة المستندات.

تنظم القواعد الموحدة للتحصيل (نشرة رقم 522) الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بوالص التحصيل المستندية وبوالص التحصيل النظيف إذا كانت تعليمات التحصيل تشير إلى تطبيقها.³³

الاعتماد المستندي

يسمح الاعتماد المستندي للمشتري والبائع بالتعاقد مع وسيط موثوق به (البنك المسمى) الذي يضمن الدفع الكامل للبائع، شريطة أن يكون البائع قد قام بشحن البضائع بحسب الشروط المنصوص عليها في الاعتماد المستندي.³⁴ ويعمل الاعتماد المستندي على توزيع المخاطر بالتساوي بين المشتري والبائع، حيث يتم ضمان الدفع للبائع مقابل التقديم المطابق للوثائق والمستندات ويضمن المشتري استلام البضائع المطلوبة.

قد يطلق على الاعتماد المستندي اسم الاعتماد المستندي للاستيراد (من وجهة نظر المشتري) أو الاعتماد المستندي للتصدير (من وجهة نظر البائع).

³¹In some countries, a bank or other party can guarantee payment of a draft or promissory note by giving its 'avail'. By signing the note in this way on the back, the bank or other organization commits itself unconditionally to pay should the maker or drawee default. This practice is well established by legislation in most European countries - London Institute of Banking & Finance, Certified Documentary Credit Specialist (CDCS) Manual I, 2014 Edition page (42)

³²"Clean collection" means collection of financial documents not accompanied by commercial documents.

³³For more information see Appendix I.

³⁴Article 2 of the Uniform Rules of Documentary Credit defines "credit" as any arrangement, however named or described, that is irrevocable and thereby constitutes a definite undertaking of the issuing bank to honour a complying presentation. In this circumstance, "honour" means a) to pay at sight if the credit is available by sight payment; b) to incur a deferred payment undertaking and pay at maturity if the credit is available by deferred payment; or c) to accept a bill of exchange ("draft") drawn by the beneficiary and pay at maturity if the credit is available by acceptance. For more information, see International Chamber of Commerce, *Uniform Rules for Documentary Credit (UCP600)*, E600E (Paris: International Chamber of Commerce, 2007), https://2go.iccwbo.org/uniform-rules-for-documentary-credits-config+book_version-eBook/.

يعرف الاعتماد المستندي بأنه تعهد خطي من بنك (البنك المُصدر) للبائع (المستفيد) بناءً على طلب المشتري (طالب الإصدار) لدفع مبلغ مالي محدد مقابل التقديم المطابق للوثائق والمستندات مع الامتثال لشروط الاعتماد المستندي في غضون فترة زمنية محددة. وهناك ثلاثة أنواع من الاعتمادات المستندية من حيث طريقة الدفع: الدفع عند الاطلاع، القبول، والدفع المؤجل.

في الاعتمادات المستندية المحلية، تختلف المتطلبات، حيث انه من الممكن ان تتعرض المؤسسات المالية لخطر عدم الحصول على مستندات النقل.

الجدول 3 - الأطراف المشاركة في الاعتماد المستندي

الدور	الطرف
طالب الإصدار أو المشتري	الطرف الذي يتم إصدار الاعتماد المستندي بناءً على طلبه
البنك المُصدر	البنك الذي يصدر اعتمادًا مستنديا بناءً على تعليمات طالب الإصدار أو بالنيابة عنه
المستفيد أو البائع	الطرف الذي يتم إصدار الاعتماد المستندي لصالحه
البنك المُبلغ	البنك الذي يُبلغ الاعتماد المستندي بناءً على طلب البنك المُصدر
البنك المعزز	البنك الذي يضيف تعزيره للاعتماد المستندي بناءً على تفويض او طلب البنك المُصدر
البنك المسمى	البنك الذي يكون الاعتماد متاح لديه او أي بنك في حال كان الاعتماد متاحا لدى (أي بنك) حسب شروط الاعتماد المستندي
البنك المغطى	البنك الذي يتلقى التعليمات أو يصرح له بالتغطية بموجب تفويض تغطية صادر عن البنك المصدر

على الرغم من أن هذه الأداة بسيطة بطبيعتها، إلا أنه قد يكون لها العديد من الأشكال المختلفة.³⁵ وفيما يلي مثالان على ذلك:

- آلية الاعتماد المقابل لاعتماد اخر / الاعتمادات المتقابلة: قد يتضمن الاعتماد المستندي وسيطاً بين المشتري والبائع. وفي مثل هذه الحالة، يتم إصدار اعتمادين مستنديين منفصلين: الاعتماد الاول من المشتري إلى الوسيط والاعتماد الاخر من الوسيط إلى البائع. ويسمى هذا النوع من أنواع الاعتمادات المستندية (الاعتماد المقابل لاعتماد اخر / الاعتمادات المتقابلة)³⁶.
- آلية الاعتماد المستندي القابل للتحويل: يقصد بالاعتماد القابل للتحويل الاعتماد الذي يذكر فيه صراحة أنه "قابل للتحويل". ويجوز تحويله كلياً أو جزئياً لمستفيد آخر ("المستفيد الثاني") بناءً على طلب المستفيد الرئيسي ("المستفيد الأول").³⁷ على سبيل المثال، الاعتماد المستندي المحول هو الاعتماد الذي يصدره البنك "أ" لصالح البنك "ب"، ثم يقوم البنك "ب" بتحويل "الاعتماد المستندي من خلال بنك مُبلغ الى البنك "ج" ثم إلى المستفيد النهائي.

³⁵The ICC's Uniform Rules for Documentary Credit (UCP600) governs LC agreements. See Appendix I for more information.

³⁶Under Article 38 of UCP 600 transferrable LCs are discussed in detail; however, UCP600 does not mention back-to-back LCs

³⁷Under MT720 (for further details see Appendix 2) there is no "Applicant Name" field; instead, is a field for the "beneficiary". Bank B is only authorised to change the following information: applicant name (this will be replaced by their customer's name); expiry date (which should be for a shorter period than for Bank A); the period of presentation; unit price; the amount of the LC; and the latest shipment date or given period for shipment.

اعتماد الجهور

يختلف اعتماد الجهور عن الاعتمادات المستندية الأخرى، فهو عبارة عن كفالة مصرفية، غالبًا ما يستخدم هذا النوع ليس كطريقة دفع أساسية، بل كوسيلة ائمة لضمان الاتفاقيات طويلة الأجل.³⁸ يمكن أن تظل اعتمادات الجهور سارية لسنوات (تحت ما يسمى بـ "الشرط الأخضر")،³⁹ مما يلغي تكلفة اصدار عدة اعتمادات مستندية.

ولا يعد اعتماد الجهور بالسداد إلا في حال إخفاق المشتري في سداد أي دفعة، أو في حال عدم تنفيذ الشروط والأحكام المحددة مسبقًا، وإذا تخلف المشتري عن السداد، يجب على البائع تقديم مطالبة إلى البنك للدفع؛ وهي عملية بسيطة نسبيًا دون عبء التوثيق المعقد للمستندات المطلوبة.

بطبيعته، فإن اعتماد الجهور هو تعهد غير قابل للنقض، مستقل، مستندي وملزم عند إصداره، ولا حاجة لذكر ذلك فيه.⁴⁰ وهذا يعني:

- نظرًا لأن اعتماد الجهور غير قابل للنقض، لا يمكن تعديل التزامات المصدر أو الغائها من قبل المصدر باستثناء ما هو منصوص عليه في اعتماد الجهور، أو على النحو الذي يوافق عليه الشخص الذي تم تأكيد التعديل أو الإلغاء له.
- ونظرًا لاستقلالية اعتماد الجهور، فإن قابلية تنفيذ التزامات الجهة المُصدرة بموجب اعتماد الجهور لا تعتمد على (أ) حق الجهة المُصدرة أو قدرتها على الحصول على تعويض من طالب الإصدار؛ (ب) حق المستفيد في الحصول على دفعة من طالب الإصدار؛ (ج) الإشارة في اعتماد الجهور إلى أي عقد (أساسي)
- ونظرًا لأن اعتماد الجهور مستندي، فإن التزامات الجهة المُصدرة تعتمد على تقديم الوثائق والمستندات المطلوبة وتدقيقها في ظاهرها
- ونظرًا لأن اعتماد الجهور أو التعديل ملزم عند إصداره، فهو قابل للتنفيذ من جهة الإصدار سواء أذن طالب الإصدار بذلك أم لا، أو سواء حصل البنك المصدر على رسومه، أو تم تبليغ المستفيد (باعتماد الجهور أو التعديل).

تنظم الأعراف الدولية لاعتمادات الجهور (نشرة رقم 590) والصادرة عن غرفة التجارة الدولية اتفاقيات ومعاملات اعتمادات الجهور.⁴¹

خطاب الضمان المصرفي / الكفالة المصرفية

تشير مصطلحات "الكفالة أو الضمان" أو "كفالة الطلب" أو "الكفالة المستقلة" إلى أي تعهد موقع، مهما كان اسمه أو وصفه، ينص على الدفع عند التقديم المطابق للمستندات.⁴² وفي التمويل التجاري، يكون خطاب الكفالة المصرفية التزامًا صادرًا عن بنك بالنيابة عن المشتري بتقديم ضمانات للبائع بأن البنك سيدفع للبائع إذا لم يتمكن المشتري من استيفاء جميع ما تم الاتفاق عليه في عقد البيع (بافتراض استيفاء جميع الأجزاء الأخرى من اتفاقية البيع).⁴³

كما أن الكفالة أو الضمان المستقل هو تعهد بالوفاء لتقديم مستندي مطابق وهو مشابه لاعتماد الجهور. وعادة ما تستخدم الضمانات المستقلة في المعاملات القائمة على التجارة لضمان الأداء (التنفيذ).

³⁸Article 1.01 states that SBLCs or other similar undertaking, however named or described, whether for domestic or international use, a) may be made subject to the Rules by express reference to them. Additionally, an undertaking subject to ISP98 Rules, referred to as a "standby", may expressly modify or exclude their application. See James E. Byrne, James G. Barnes, and Gary W. Collyer, *International Standby Practices (ISP98)*, E590E (Paris: International Chamber of Commerce, 1998), https://2go.iccwbo.org/international-standby-practices-isp98-config+book_version-eBook/.

³⁹An evergreen contract automatically renews after the expiry date (i.e. it is automatically extended). The parties involved in the contract agree that it rolls over automatically until one gives the notice to terminate it.

⁴⁰See Article 1.06, Byrne, Barnes, and Collyer, *ISP98*, 5.

⁴¹Byrne, Barnes, and Collyer, 1.

⁴²See Article 2, Georges Affaki et al., *Guide to ICC Uniform Rules for Demand Guarantees (URDG758)*, E702E (Paris: International Chamber of Commerce, 2010), X, https://2go.iccwbo.org/guide-to-icc-urdg-config+book_version-eBook/.

⁴³Many types of guarantees used in international trade, including payment guarantee, performance guarantee, advance payment guarantee, retention money guarantee, warranty guarantee, customs guarantee, tender guarantee, subcontract guarantee, court/arbitration guarantee, financial guarantee, and parent company guarantee.

وبسبب استخدام كلمة "الضمان"، غالبًا ما يتم الخلط بين خطاب الضمان المصرفي / الكفالات المصرفية والضمانات غير المستقلة التقليدية (accessory or suretyship)⁴⁴ وغالبًا لا تكون شروط هذه الضمانات مفيدة بشكل خاص في تمييزها عن بعضها البعض.⁴⁵

يُعد اختيار طريقة التسوية أمرًا مهمًا. إذ تحتاج بعض أنواع الضمانات إلى دفعة مقدمة للمستفيد (المشتري أو البائع أو أي طرف ثالث على النحو المنصوص عليه في الضمان)، وفي حالة الاضغاق من المستفيد، قد يواجه الطرف الامر أو طالب الإصدار (المشتري أو البائع) صعوبات في استرداد أي أموال تم دفعها بالفعل. وبناء على الطريقة المستخدمة، يتعين على المشتري أو البائع دراسة الموقف فيما يتعلق بالمخاطر التي يرغبون في خوضها والوضع التفاوضي الذي هما فيه.

يتم إصدار الضمانات المستقلة بشكل شائع وفقًا للقانون المحلي. وعادة ما تحكم القواعد الموحدة لضمانات الطلب (نشرة رقم 758) الضمانات المستقلة. علما بأنه من الممكن ان يتم اصدار كفالات الطلب بإخضاعها الى الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المستندية (نشرة رقم 600) او ممارسات الجهوز الدولية (نشرة رقم 590).⁴⁶

⁴⁴Define traditional dependent (accessory or suretyship) guarantees create a secondary liability on the part of the guarantor.

⁴⁵See Article 5, Affaki et al., URDG758.

⁴⁶There is no prohibition to issue LGs subject to UCP. See Appendix I for more information.



**الجرائم المالية
من خلال عمليات
التجارة الدولية**



الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية

الجرائم المالية ليست أمرًا جديدًا. فتاريخيًا، كانت تنطوي على إساءة استخدام النظام المالي لغايات غير مشروعة.⁴⁷ ويأتي الخداع والتستر وانتهاك الثقة في صميم هذه الجرائم. في حين يشير مصطلح "الجريمة المالية" وفقًا لمبادئ التمويل التجاري لمجموعة ولوفسبرغ إلى "غسل الأموال (جميع الجرائم بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاحتيال والتهرب الضريبي والاتجار بالبشر) والرشوة والفساد وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الأخرى ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي".⁴⁸

ويمكن أن تنطوي الجرائم المالية، وتحديدًا غسل الأموال، على نقل الأموال التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني إلى النظام التجاري العادي بحيث تبدو مشروعة أو إخفاء هذه الأموال من السلطات من خلال النظام المالي. ويمكن ان تنطوي أيضا للاستخدام غير القانوني في النظام المالي لإساءة استخدام الأموال المشروعة.

وقد لا يكون المال هو الهدف الوحيد للمؤسسات الإجرامية، ولكنه ضروري لعملها؛ فعلى سبيل المثال، المنظمات الإرهابية يكون لديها دوافع سياسية، ولكنها لا تزال بحاجة إلى التمويل لتحقيق أهدافها. والمال ضروري لدفع أجور المرؤوسين والحصول على ممتلكات حقيقية وشخصية تستخدم في إدارة المؤسسة، ولدفع ثمن البضائع والخدمات التي لا يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى، ورشوة المسؤولين وغير ذلك من الأمور.

ويمكن لبعض هذه الجرائم أن تلحق ضررًا مباشرًا بالأشخاص، بينما تنطوي جرائم أخرى على ضرر مؤسسي أو مجتمعي. فعلى سبيل المثال، يمكن لسرقة الهوية أن تضر بالشخص الذي تسرق هويته، في حين أن التجنب غير المشروع للضرائب يمثل في العادة ضررًا على المجتمع.

وفي حين أن الجرائم المالية قد تكون ذات طبيعة دولية، فإن سبل علاجها سواء كانت مدنية أو جنائية، متأصل في قانون الدولة نفسها. فالجريمة المالية ليست جريمة محددة في معظم الدول، ولكنها تعتبر فئة من فئات الجرائم والأنشطة الاحتيالية ذات الطبيعة المماثلة. ولأغراض هذا المستند التوجيهي، تتضمن أي إشارة إلى الجرائم المالية عملاً جنائياً واحداً أو أكثر، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل والرشوة والفساد والتهرب الضريبي والاحتيال.

وهناك فئتان رئيسيتان من الجرائم المالية: (1) غسل الأموال، و(2) نقل أو تحريك البضائع أو الأموال بما ينتهك العقوبات أو المحظورات الحكومية، بما في ذلك دعم العناصر الإرهابية. أما الجوانب الأخرى للجرائم المالية المشمولة في هذه التوجيهات فهي إما مجموعات فرعية من هذه الأنشطة أو تتعلق بها، مثل تمويل أسلحة الدمار الشامل والرشوة والاحتيال التجاري والتحايل على البلدان الخاضعة للعقوبات.⁴⁹ وتعرف هذه الجرائم باسم الجرائم الأصلية، وتسمى بذلك لأنها الجرائم الأساسية التي يتولد عنها متحصلات الجريمة.

وفي حين أن غسل الأموال والجرائم المالية الأخرى لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتجارة أو بمنتجات التمويل التجاري، إلا أن الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية تجذب اهتماماً كبيراً في تطور الجهود المبذولة للسيطرة على حركة الأموال والبضائع والخدمات التي تدعم الأنشطة غير المشروعة بدءاً بالاتجار بالمخدرات وانتهاءً بتمويل الإرهاب. ونظرًا لأن جهود الحكومات والقطاع الخاص قد تناولت الأساليب الأكثر وضوحاً التي يتم من خلالها نقل الأموال والبضائع، فقد تحول الاهتمام إلى الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية. ويؤدي ذلك إلى العديد من التحديات للمؤسسات المالية، حيث زادت الجهات التنظيمية من تدقيقها على بيئة الرقابة، وتتوقع من المؤسسات المالية اتخاذ خطوات لزيادة جهودها في تحديد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والتخفيف منها. ونظرًا لتعقيدات قطاع الخدمات

⁴⁷Byrne and Berger, *Trade Based Financial Crime Compliance*, 45.

⁴⁸The Wolfsberg Group, International Chamber of Commerce, and BAFT, *The Wolfsberg Group, ICC and BAFT Trade Finance Principles: 2019 Amendment* (Paris: The Wolfsberg Group; International Compliance Association; BAFT, 2019), 8, <https://iccwbo.org/content/uploads/sites/3/2019/03/trade-finance-principles-2019-amendments-wolfsberg-icc-baft-final.pdf>.

⁴⁹Byrne and Berger, *Trade Based Financial Crime Compliance*, 45.

المالية، تكافح المؤسسات المالية من أجل زيادة جهودها لإثبات أنها قد زادت بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة في بيئتها الرقابية بما يكفي لإرضاء الجهات التنظيمية بأنه يمكنها تحديد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والتخفيف منها. وناقش فيما يلي الخطوات التي يمكن للمؤسسات المالية اتخاذها في هذا الصدد.

كما ذكرنا سابقاً، تشمل الجرائم المالية العديد من الأنشطة غير القانونية ويمكن أن تكون معقدة في طبيعتها. ونظراً لعدم وجود تصنيف موحد للجرائم المالية، فإن الفئات التي تم اختيارها في هذا المستند التوجيهي هي الفئات التي من المرجح أن تنطوي على إساءة استخدام منتجات التمويل التجاري والتي تشدد عليها الجهات التنظيمية بشكل كبير. تقدم منتجات التمويل التجاري ميزة إضافية تتمثل في تحديد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية التي توفر فرصة لفهم نشاط العميل بشكل أفضل وبالتالي تخفيف الجرائم المالية لتوفر المستندات والبيانات في هذه المستندات. وبالنظر إلى ما هو أبعد من تركيز هذا القسم على منتجات التمويل التجاري، من المفهم عدم الاستهانة بحجم التجارة، وبالتالي النشاط غير المشروع المحتمل الموجود في معاملات الحسابات المفتوحة. ونتيجة لذلك، من الضروري أن يقوم القطاع المالي بتقييم المخاطر ووضع خطط التغطية هذه المخاطر على نطاق واسع، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالسمعة، المخاطر القانونية، مخاطر الامتثال، السداد والائتمان والملاءة المالية.

غسل الأموال

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة في فيينا لعام 1988 غسل الأموال بأنه "تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها ناتجة عن أي جريمة أو جرائم، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العقاقب القانونية لأفعاله؛"⁵⁰

وببساطة، فإن غسل الأموال هو عملية إخفاء الأموال غير المشروعة، وهو أمر "ذو أهمية بالغة، لأنه يمكن المجرمين من الاستفادة من أرباحهم دون تعريف المصدر للخطر"⁵¹، مما يسمح للمؤسسة الإجرامية بالاستمرار. ولتمكين المجرمين من استخدام أموالهم غير المشروعة فإنهم يقومون بتوجيه هذه الأموال إلى النظام المصرفي التقليدي من بين سبل أخرى.

وتوجد عادة ثلاث مراحل لهذه المعاملات (انظر الشكل 1):

- **الإيداع والتوظيف:** يدخل غاسل الأموال أرباحه أو المتحصلات غير القانونية في النظام المالي. فعلى سبيل المثال، يمكنه تقسيم مبالغ كبيرة من النقد إلى مبالغ أصغر يتم إيداعها بعد ذلك مباشرة في حساب بنكي، أو شراء سلسلة من الأدوات النقدية (على سبيل المثال: الشيكات والأوامر النقدية وما إلى ذلك) التي يتم تحصيلها وإيداعها في حسابات في موقع آخر.
- **التغطية والتمويه:** يشارك غاسل الأموال في سلسلة من التحويلات أو حركات للأموال لإخفاء مصدرها. ويمكن توجيه الأموال من خلال شراء وبيع الأدوات الاستثمارية، أو قد يقوم غاسل الأموال بتحويل الأموال من خلال سلسلة من الحسابات في بنوك مختلفة في جميع أنحاء العالم. ويعد هذا الاستخدام للحسابات المنتشرة على نطاق واسع لغسل الأموال سائداً بشكل خاص في الدول التي لا تتعاون في التحقيقات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. وفي بعض الحالات، قد يخفي غاسل الأموال التحويلات على هيئة دفعات مقابل البضائع أو الخدمات، مما يمنحها مظهرًا مشروعًا.
- **الإدماج:** تمثل مرحلة الإدماج الغاية النهائية لغسل الأموال حيث يتم فيها ادماج الأموال غير المشروعة في النظام المالي المشروع واختلاطها بالأموال المشروعة وقد يختار غاسل الأموال استثمار الأموال في العقارات، الأصول الفاخرة أو المشاريع التجارية.

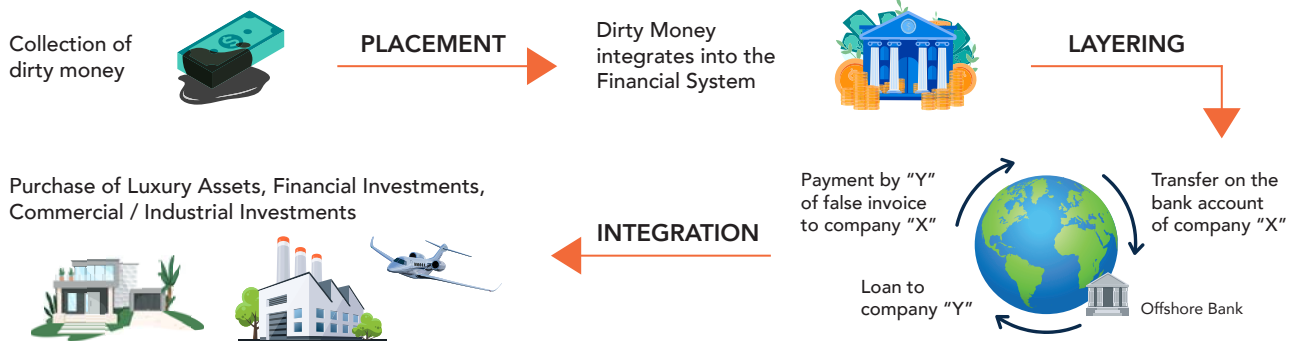
يشير القسم 3.2.1 (إجراءات التصعيد) في مبادئ التمويل التجاري الصادرة عن وولفسبرغ إلى ما يوصف بـ "خطوط الدفاع الثلاثة"، والذي يوصى به باعتباره النهج الأكثر فعالية للتخفيف من المخاطر. وبشكل عام، فإن الخطوط الثلاثة هي: (1) إدارة العمليات التجارية؛ (2) وحدة الجرائم المالية (الامتثال)؛ (3) إدارة التدقيق.⁵²

⁵⁰United Nations, "United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances" (1988), 3, https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf.

⁵¹"Money Laundering," Financial Action Task Force, accessed December 13, 2021, <https://www.fatf-gafi.org/faq/moneylaundering/>.

⁵²Trade Finance Principles Wolfsberg, et al. (2017) Section 3.2.1 (Escalation Procedures).

الشكل رقم (1) - دورة غسل الأموال



المصدر: "غسل الأموال"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

في الواقع، قد لا تتضمن حالة غسل الأموال المراحل الثلاث جميعها؛ فقد يتم دمج بعض المراحل، أو تكرار بعض المراحل عدة مرات. فعلى سبيل المثال، تتضمن إحدى طرق غسل الأموال من مبيعات المخدرات تقسيم المبالغ النقدية إلى مبالغ صغيرة يتم إيداعها بعد ذلك من قبل "وسيط لنقل الأموال"، ثم تحويلها بعد ذلك كدفعة مقابل الخدمات إلى شركة وهمية. في هذا المثال، يتم إجراء الإيداع والتوظيف، التغطية والتمويه في مرحلة واحدة.

أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أنه "بسبب الطبيعة السرية لعملية غسل الأموال، من الصعب تقدير المبلغ الإجمالي للأموال التي تمر خلال دورة غسل الأموال"، ولكن الرقم من 2 إلى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 800 مليار دولار إلى 2 تريليون دولار أمريكي، يعطى عادةً على أنه المبلغ المقدر للأموال التي يتم غسلها على مستوى العالم في عام واحد.⁵³

لا يمكن لعملية غسل الأموال أن تحدث بمعزل عن غيرها، إذ يجب أن يكون هناك جريمة أولية تجعل من هذه الأموال متحصلات لتلك الجريمة. وكما ذكرنا أعلاه، يشار إلى ذلك على أنه "جريمة أصلية". وفي السياق المالي، فإن الجريمة الأصلية هي أي جريمة تولد المتحصلات النقدية.

وقد أدى توجيه الاتحاد الأوروبي السادس بشأن غسل الأموال (6AMLD)، الذي دخل حيز التنفيذ في يونيو 2021، إلى توسعة قائمة جرائم غسل الأموال الأصلية لتعكس بشكل أفضل المشهد الحديث للتهديدات (انظر الشكل رقم 2).⁵⁴ وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب توجيه الاتحاد الأوروبي السادس بشأن غسل الأموال، أصبحت المساعدة والتحرير على غسل الأموال وكذلك الغسل الذاتي للأموال بمثابة أعمال إجرامية.

⁵³"Money Laundering," United Nations Office on Drugs and Crime, accessed December 13, 2021, <https://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/overview.html>.

⁵⁴European Parliament, "Directive (EU) 2018/1673 of the European Parliament and of the Council of 23 October 2018 on Combating Money Laundering by Criminal Law," PE/30/2018/REV/1 § (2018), <https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2018/1673/oj>.

الشكل رقم (2) - الجرائم الأصلية بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي السادس بشأن غسل الأموال



المصدر: "توجيه الاتحاد الأوروبي السادس بشأن غسل الأموال، 22 جريمة أصلية لغسل الأموال"، فوائد الامتثال

وتجدر الإشارة إلى أن (الأفراد) الذين يقومون بغسل المتحصلات الإجرامية قد لا يكونون (الأفراد) الأصليين أو نفس (الأفراد) الذين ارتكبوا الجريمة الجنائية الأساسية؛ ويمكن أن يكونوا أفراداً مختلفين، ويعملون بطريقة قد تبدو فيها المعاملات نشاطاً مالياً مشروعاً. ويشكل ذلك تحدياً لقدرة المؤسسات المالية ووحدة إنفاذ القانون على الفهم الكامل لتدفق الأموال، حيث تتضمن بعض مخططات غسل الأموال المعقدة مخططات لوجهات متعددة فاعلة عبر الحدود.

تعرف مجموعة العمل المالي الدولية عملية غسل الأموال القائمة على عمليات التجارة بأنها "عملية إخفاء متحصلات الجريمة ونقل القيمة من خلال استخدام المعاملات التجارية في محاولة لإخفاء الشرعية على أصولها غير المشروعة". كما أشرنا أعلاه، يمكن تصنيف الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية بشكل عام على أنها تتم مع أو بدون التزوير متعلق بالوثائق والمستندات؛ ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لغسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية.⁵⁵ وبغض النظر عما إذا كانت المعاملات التجارية تنطوي على وثائق مزورة، فإن برامج غسل الأموال من خلال عمليات التجارة "تختلف في تعقيدها وتستخدم بشكل متكرر جنباً إلى جنب مع تقنيات أخرى لغسل الأموال لإخفاء تعقب الأموال".⁵⁶

التلاعب بالفواتير التجارية

يمكن أن تتضمن برامج الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية تضليل في سعر أو كمية أو نوع البضائع في المعاملات التجارية (التلاعب بالفواتير التجارية) لتحويل القيمة وإخفاء أصل المتحصلات غير المشروعة. وتجدر الإشارة إلى أن التلاعب بالفواتير التجارية هي وسيلة تستخدم لنقل الأموال بشكل غير مشروع، أي أنها قد تكون وسيلة أو تقنية لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو التهرب من الضرائب أو المشاركة في أنشطة أخرى في الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية.

⁵⁵Page 5, Trade-Based Money Laundering, Financial Action Task Force, 23 June 2006

⁵⁶Page 5, Trade-Based Money Laundering, Financial Action Task Force, 23 June 2006

ووفقًا للمنظمة المالية العالمية، فإن التلاعب بفواتير المعاملات التجارية "يُعد من أكبر مكونات التدفقات المالية غير المشروعة القابلة للقياس [و] تمثل تحديًا عالميًا كبيرًا على جبهتين: بالنسبة للهيئات الجمركية والضريبية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، يعكس التلاعب بالفواتير التجارية فقدان المليارات من الدولارات في الإيرادات الضريبية غير المحصلة المرتبطة بالتجارة كل عام؛ وبالنسبة لمؤسسات إنفاذ القانون، يسهل التلاعب بالفواتير التجارية [التدفقات المالية غير المشروعة] في الاقتصاد العالمي".⁵⁷

هناك عدة طرق للتلاعب بالفواتير، مثل التضخيم أو التخفيض المتعمد للأسعار ("تضخيم قيم الفواتير" أو "تخفيض قيم الفواتير"، على التوالي)، أو الشحن بكميات أكبر أو أقل ("الزيادة في كمية البضائع المشحونة" أو "التخفيض في كمية البضائع المشحونة" على التوالي) للبضائع أو الخدمات المقدمة. يمكن أن تنطوي مخططات التلاعب بالفواتير التجارية الأكثر تعقيدًا على تكرار استيراد وتصدير نفس البضائع ("المعاملات التجارية الدائرية")، أو عدم شحن أي بضائع على الإطلاق ("الشحن الوهمي") أو إنشاء واستخدام فاتورتين أو أكثر لمعاملة تجارية واحدة ("فواتير مزدوجة"، "فواتير متكررة" أو "فواتير متعددة").

يعد التلاعب بالفواتير التجارية أمرًا مهمًا بالنسبة لغسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية نظرًا لتكرار استخدامها في الأنظمة الجنائية المتعلقة بالتجارة. وعلى الرغم من أن التلاعب بالفواتير التجارية من الناحية الفنية هو نوع من أنواع الاحتيال، إلا أن أنظمة الاحتيال يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من المخططات الجنائية، التي لا يرتبط الكثير منها بالجريمة القائمة على المعاملات التجارية أو تتجاوزها. كما يمكن أن تكون أنظمة الاحتيال معقدة بشكل استثنائي، لذلك فإن المناقشة المتعمقة للاحتيال خارج أنظمة التلاعب بالفواتير التجارية هي خارج نطاق هذا الدليل المرجعي.

وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون كلا من البائع والمشتري يعملان تحت مظلة المنظمة نفسها وأن يكونا متواطئين مع بعضهما البعض. فعلى سبيل المثال، يمكن للشركة الأم أن تنشئ شركة أو كيان في دولة منفصلة ذات ضوابط ضعيفة لغسل الأموال، ثم تبيع البضائع إلى تلك الشركة أو الكيان بأسعار "السوق العادلة"، بناءً على الوثائق والمستندات الصحيحة. ويمكن لهذه الشركة بعد ذلك بيع هذه البضائع إلى مشتر نهائي، بسعر أقل أو أعلى. تؤدي هذه المعاملات إلى نقل مخطط التضخيم أو التخفيض في قيم الفواتير إلى دولة أخرى، مما قد يقلل من خطر كشفها. ويمكن أن تكون الهيكلة أكثر تعقيدًا إذا أنشأت الشركة الأم شركات أو كيانات إضافية في دول أخرى. ويمثل هذا التعقيد تحديات واضحة للمسؤولين للوقاية من هذه الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والكشف عنها والتحقيق فيها.

يعد تخفيض قيم الفواتير للصادرات واحدة من أكثر تقنيات الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية شيوعًا في نقل الأموال. ويرجع ذلك على الأرجح إلى أن التركيز الأساسي لمعظم الهيئات الجمركية ينصب على إيقاف استيراد المواد المهربة وضمان تحصيل رسوم الاستيراد المناسبة. وبالتالي، تقوم الهيئات الجمركية عمومًا بمراقبة الصادرات بدقة أقل صرامة من الواردات.⁵⁸

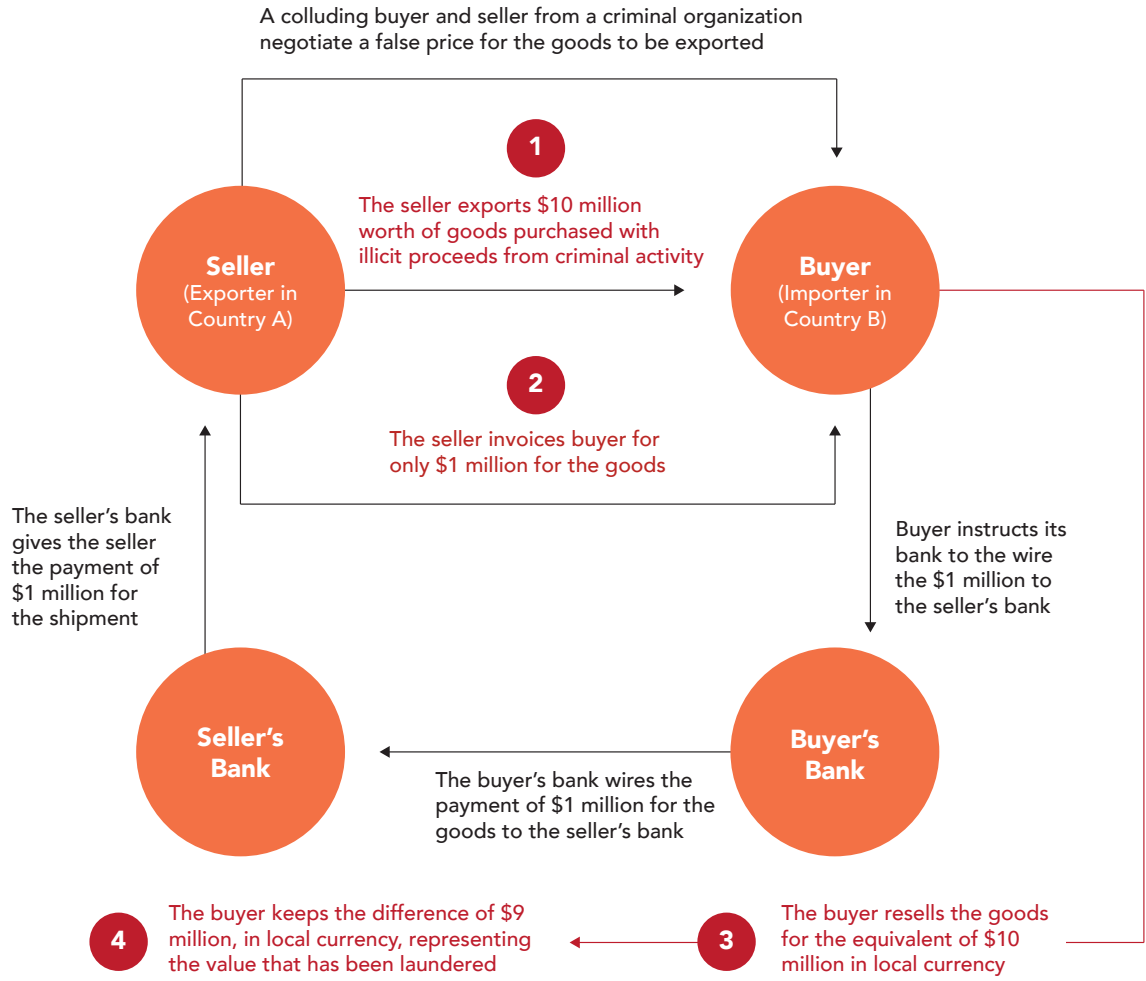
ونتيجةً لذلك، يوضح الشكل 3 فيما يلي كيف يمكن لمنظمة إجرامية تعمل بين بلدين أن تضلل في سعر البضائع التي يتم تصديرها من البلد "أ" إلى البلد "ب" لغسل المتحصلات غير المشروعة وقيمتها.⁵⁹

⁵⁷"Trade-Related Illicit Financial Flows in 134 Developing Countries 2009-2018," Global Financial Integrity, December 16, 2021, <https://gfinetegrity.org/report/trade-related-illicit-financial-flows-in-134-developing-countries-2009-2018/>.

⁵⁸Financial Action Task Force, *Trade Based Money Laundering* (Paris: Financial Action Task Force, 2006), 5, <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Trade%20Based%20Money%20Laundering.pdf>.

⁵⁹US Government Accountability Office, *Trade-Based Money Laundering: US Government Has Worked with Partners to Combat the Threat, but Could Strengthen Its Efforts* (Washington, D.C.: US Government Accountability Office, 2020), 6, <https://www.gao.gov/assets/gao-20-333.pdf>.

الشكل رقم (3) – مخطط غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية باستخدام التلاعب بالفواتير التجارية



المصدر: مكتب المساءلة الحكومية، غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية

يمكن لغاسلي الأموال أيضاً استخدام متحصلات الجريمة لشراء البضائع أو الخدمات التي يتم استيرادها أو تصديرها بعد ذلك دون الحاجة إلى التلاعب بالوثائق والمستندات التجارية (أي عدم التلاعب بالفواتير التجارية). يشار إلى هذا النوع من أنظمة غسل الأموال من خلال عمليات التجارة عادة باسم صرف البيزو في السوق السوداء. ويشمل نظام صرف البيزو في السوق السوداء:

تحويل قيمة متحصلات الجريمة من السيولة (عادة ما تكون نقدًا) إلى سلع (على سبيل المثال: الإلكترونيات أو الملابس) في منطقة واحدة وبعملة واحدة (على سبيل المثال: الولايات المتحدة بالدولار الأمريكي) ثم تحويلها إلى سيولة (على سبيل المثال: النقد أو التحويل المصرفي) في منطقة ما وبعملة أخرى (على سبيل المثال: المكسيك بعملة البيزو المكسيكي). ويعني هذا التحويل للقيمة أنه يمكن نقل المتحصلات من بلد إلى آخر دون استخدام النظام المالي. في نظام صرف البيزو في السوق السوداء، لا حاجة للتلاعب بقيمة المعاملة التجارية، حيث تجسد البضائع نفسها متحصلات الجريمة.⁶⁰

⁶⁰Julia Yansura et al., *Financial Crime in Latin America and the Caribbean: Understanding Country Challenges and Designing Effective Technical Responses* (Washington, D.C.: Global Financial Integrity, 2021), 162, <https://gfiintegrity.org/report/financial-crime-in-latin-america-and-the-caribbean/>.

غسل الأموال من خلال الخدمات

تتجسد أحد الطرق المستخدمة في الجرائم المالية في غسل الأموال من خلال الخدمات وهي المشكلة التي غالبًا ما يتم تجاهلها. وكما هو الحال في نظام التلاعب بالفواتير التجارية في غسل الأموال من خلال عمليات التجارة المذكور في الأعلى، تتضمن عمليات غسل الأموال من خلال الخدمات التلاعب بالفواتير المتعلقة بالخدمات. وبالمقارنة مع غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية، يمكن أن تحتوي عمليات غسل الأموال من خلال الخدمات تحديات إضافية لأنه "عند التحقيق في غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية، يمكن للسلطات في كثير من الأحيان تتبع البضائع أو السلع. وعلى النقيض من ذلك، لا تترك عمليات غسل الأموال من خلال الخدمات أي مسار مادي لتعقبها، وتكون قيمة الفاتورة غير ملائمة".⁶¹

تقدم المراجعة العالمية الموثقة التي أجرتها وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2015 مثالًا جيدًا على المنهجية القائمة على عمليات غسل الأموال من خلال الخدمات لعملية غسل أموال حدثت في مونتينيغرو (الجزيل الأسود)، حيث "أرسلت الشركات البحرية فواتير وهمية إلى شركة من شركات الجزيل الأسود (للبحر الأسود) والسوق والاستشارات والبرمجيات والتأجير وما إلى ذلك) بغرض سحب الأموال من حساب الشركة في الجزيل الأسود لإرسالها إلى الخارج."⁶² وغالبًا ما شملت ترتيبات عمليات غسل الأموال من خلال الخدمات تلك الخدمات المعقدة و/أو الخدمات التي يصعب قياسها (تسعيورها) مثل العروض الترويجية للحفلات الموسيقية أو البرمجة الحاسوبية.⁶³

وهناك منهجية أخرى لعمليات غسل الأموال من خلال الخدمات تتضمن الاستعانة بشركات استشارية، وهي شركات تقدم استشارات مقابل أتعاب معينة. ويمكن أن يكون من السهل إلى حد ما إنشاء مثل هذه الشركات، لا سيما في مناطق الأوفشور أو المناطق (ذات السرية المصرفية العالية)؛ ويمكن إنشاء شبكة معقدة من الشركات الاستشارية لتسهيل تحويل الأموال غير المشروعة بين الدول.⁶⁴ يمكن للمجرمين الاستعانة بشركة استشارية لتبرير حركة الأموال التي تمثل أو بالأحرى (التضليل للتدفقات المالية) مثل دفع أو استلام أتعاب استشارية. بالإضافة إلى ذلك، "بينما تميل عملية غسل الأموال إلى أن تكون مكلفة في قطاعات الأعمال الأخرى، فإن القطاع الاستشاري يوفر بديلًا مريحًا محتملًا لغاسلي الأموال، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المزايا الضريبية التي يتم الحصول عليها من خلال مشاركة شركات خارجية."⁶⁵

وقد أبرزت مجموعة العمل المالي الدولية ومجموعة إيغمونت في إطار تقريرهما (غسل الأموال من خلال المعاملات التجارية) الصادر في عام 2020 أن الخدمات والقطاعات التالية تم تحديدها على أنها معرضة لعمليات غسل الأموال من خلال الخدمات:

- المقامرة، ولا سيما مقدمي خدمات المقامرة عبر الإنترنت
- مزودو البرمجيات، بما في ذلك برامج الألعاب والأعمال، (على سبيل المثال: خدمات نقاط البيع الإلكترونية)
- الخدمات المالية، بما في ذلك إدارة ثروات الأصول الافتراضية
- الاستشارات والخدمات الاستشارية، العلامات التجارية والعناصر غير الملموسة المماثلة (على سبيل المثال: حقوق الملكية الفكرية)

تمويل الإرهاب

يعد الإرهاب مشكلة معقدة ولها أصول وأطراف فاعلة متنوعة. وكذلك، فإن "أي محاولة لفهم دوافع الأفراد والجماعات الإرهابية وأفعالهم يجب أن تراعي التنوع الهائل فيها".⁶⁶

⁶¹ John Cassara, "Service-Based Money Laundering: The Next Illicit Finance Frontier," Foundation for Defense of Democracies, May 19, 2016, <https://www.fdd.org/analysis/2016/05/19/service-based-money-laundering-the-next-illicit-finance-frontier/>.

⁶² US Department of State, *Money Laundering and Financial Crimes Country Database* (Washington, D.C.: US Department of State, 2015), 308, <https://2009-2017.state.gov/documents/organization/239329.pdf>.

⁶³ Cassara, "Service-Based Money Laundering."

⁶⁴ Fabian M. Teichmann and Madeleine Camprubi, "Money Laundering Through Consulting Firms," *Compliance Alliance Journal* 5, no. 2 (2019): 69-70.

⁶⁵ Teichmann and Camprubi, 72.

⁶⁶ Walter Reich, *Origins of Terrorism: Psychologies, Ideologies, Theologies, States of Mind* (Woodrow Wilson Center Press, 1998), 1.

ويُعد تعريف "الإرهاب" أمرًا صعبًا والتعريفات الحديثة له مثيرة للجدل بطبيعتها. يستخدم هذا المستند التعريف الوارد في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء العدل العرب في القاهرة، مصر في عام 1998. تُعرّف الاتفاقية الإرهاب على أنه:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو اغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى القاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بايذاتهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.⁶⁷

يستخدم تمويل الإرهاب القائم على التجارة المعاملات التجارية بنفس الطريقة التي تكون فيها عُرضة للجرائم المالية من خلال المعاملات التجارية، ولكن مع وجود فرق كبير وجوهري؛ يمكن أن تتأثر المتحصلات أو القيمة المنقولة من مصادر مشروعة وغير مشروعة، مما يزيد من التعقيد في الكشف عن تمويل الإرهاب القائم على التجارة وتعطيله. وعلى هذا النحو، يُعرّف التقرير تمويل الإرهاب القائم على التجارة بأنه إخفاء حركة القيمة من خلال استخدام المعاملات التجارية في محاولة لتمويل الإرهاب، سواء من مصادر مشروعة أو غير مشروعة. ومع ذلك، نظرًا للقيم (المنخفضة) التي تنطوي عليها عادة والمستويات الإضافية من التعقيد، فإن الكشف عن مخططات تمويل الإرهاب القائم على التجارة يكون بطبيعته أكثر صعوبة.⁶⁸

أفاد مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020 إلى وجود 13,826 حالة وفاة في عام 2019 بسبب الإرهاب.⁶⁹ وإلى جانب التكلفة الكبيرة التي تتحملها حياة البشر، قدر الأثر الاقتصادي للإرهاب بحوالي 26.4 مليار دولار أمريكي في العام نفسه.⁷⁰ في حين أن الهجمات الإرهابية يمكن أن تحدث في أي مكان في العالم، شكلت الوفيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 40 في المائة من إجمالي الوفيات العالمية الناجمة عن الإرهاب منذ عام 2002.⁷¹

الجماعات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

صنف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المجموعات التالية التي تتخذ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقرًا لها على أنها منظمات إرهابية:

- بموجب القرار رقم 1267 (1999) والقرارات اللاحقة، فإن تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والأفراد والمجموعات والكيانات الأخرى المرتبطة بهم، وتوجد أكثر من 80 جهة إرهابية مدرجة على موقع الأمم المتحدة تحت هذه الفئة
 - كما تم إدراج جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بموجب القرار رقم 2170 (2014)
 - بموجب القرار رقم 1988 (2011)، الأفراد والكيانات المرتبطة بحركة طالبان، بما في ذلك شبكات حقاني
- يتم تحديث القوائم على موقع الأمم المتحدة على الإنترنت بانتظام، ويمكن الاطلاع على أحدث المعلومات على:
- تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام: https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1267/aq_sanctions_list/summaries
 - حركة طالبان: <https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1988/materials/summaries>

⁶⁷League of Arab States, "The Arab Convention For The Suppression of Terrorism," Cairo § Council of Arab Ministers of the Interior and Council of Arab Ministers of Justice (1998), 2.

⁶⁸FATF-Egmont 2020 TBML report - Page (12).

⁶⁹Institute for Economics & Peace, *Global Terrorism Impact 2020: Measuring the Impact of Terrorism* (Sydney: Institute for Economics & Peace, 2020), 2, <https://visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2020-web-1.pdf>.

⁷⁰Institute for Economics & Peace, 2.

⁷¹Institute for Economics & Peace, *Global Terrorism Impact 2020*.

تنظيم القاعدة - هو جماعة إرهابية إسلامية راديكالية ترجع أصولها إلى الحرب السوفيتية في أفغانستان

تنظيم الدولة "ISIL" و"ISIS" - هو نفس المجموعة التي تترجم بشكل مختلف قليلاً إلى **الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أو الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام**. وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا هي جماعة إرهابية إسلامية متطرفة انشقت عن تنظيم القاعدة وتتواجد في سوريا.

تنظيم الدولة - (الدولة الإسلامية) هو جماعة إرهابية إسلامية راديكالية تشكلت من ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أو الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، ووسع نطاقه الجغرافي ليشمل جميع أنحاء العالم، ويطالب بفرض سلطته على جميع الجماعات الجهادية في العالم⁷²

يمكن وصف تمويل الإرهاب بأنه العملية التي يحاول الشخص من خلالها جمع الأموال أو توفيرها لغرض تنفيذ عمل إرهابي من قبل إرهابي أو منظمة إرهابية، على النحو المحدد في الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب.⁷³

يخضع النظام التجاري الدولي لمجموعة واسعة من المخاطر ونقاط الضعف التي تتيح للمنظمات الإرهابية فرصة نقل القيمة والبضائع من خلال تدفقات تجارية تبدو مشروعة.

وقد تم وصف الأساليب والتقنيات المحددة المستخدمة لغسل الأموال من خلال النظام التجاري في تقرير مجموعة العمل المالي الدولية لعام 2006 والمتعلق بغسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية، على الرغم من أن تمويل الإرهاب لم يكن محور ذلك العمل. ويمكن أن تساعد مواصلة دراسة الأساليب والتقنيات المحددة المستخدمة لاستغلال النظام التجاري لأغراض تمويل الإرهاب في وضع التدابير اللازمة لتحديد هذا النشاط ومكافحته.

استخدام الإرهاب في قطاع التجارة من أجل نقل الأموال

تم إعداد دراسة الحالة التالية من بلجيكا، وتم الحصول عليها مباشرة من خلال تقرير غسل الأموال من خلال المعاملات التجارية الصادر عن مجموعة العمل المالي الدولية لعام 2006

تلقت وحدة الاستخبارات المالية إفصاحات من عدة بنوك تتعلق بأصحاب الحسابات: الشخصان "أ" و"ب" والشركة "ج"، وجميعهم يعملون في تجارة اللباس. وفي غضون بضعة أشهر، شهدت الحسابات "أ" و"ب" و"ج" عددًا كبيرًا من التحويلات المالية من وإلى بلدان أجنبية. علاوة على ذلك، تلقى الشخص "ب" بعد فتح حسابه مباشرة عدة شيكات مصرفية مقابل مبالغ كبيرة بالدولار الأمريكي.

أظهرت المعلومات المالية التي جمعتها وحدة الاستخبارات المالية أن الشركة "ج" تلقت تحويلات كبيرة بالدولار الأمريكي من شركات نشطة تعمل في صناعة اللباس وظهرت لأول مرة من خلال العديد من التحويلات إلى الشرق

دراسة حالة

⁷²Hot Topics: Terrorism in the Middle East: Terrorist Groups," University of Maine, accessed December 16, 2021, <https://libguides.library.umaine.edu/c.php?g=144444&p=2961556>.

⁷³United Nations, "International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism" (1999), https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtsdg_no=XVIII-11&chapter=18&clang=en.

الأوسط لصالح الشخص "أ"، وهو مواطن أوروبي ولد في أفريقيا والمقيم في الشرق الأوسط. وكان أحد مديري الشركة "ج"، وهو مواطن بلجيكي مقيم في أفريقيا، يمتلك حساباً في أحد البنوك في بلجيكا يتم من خلاله التحويلات من وإلى بلدان أخرى في أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط. وتمت التحويلات الواردة من الدول الأجنبية بشكل أساسي بالدولار الأمريكي. ثم تم تحويلها إلى اليورو واستخدامها لإجراء تحويلات إلى بلدان أجنبية وحسابات في بلجيكا تعود إلى الشخص "ب" وزوجته.

وأظهرت معلومات الشرطة التي جمعتها وحدة الاستخبارات المالية أن المدعي العام فتح ملفاً يتعلق بالاتجار بالألماس القادم من أفريقيا. وكانت أكبر عمليات تحويل للأموال من قبل الشركة التي تتاجر في الألماس موجهة بشكل رئيسي لنفس الشخص "أ" المقيم في الشرق الأوسط. وكشفت مصادر الشرطة أن كلاً من الشخص "أ" والشخص "ب" يشتبه في أنهما اشتريا الألماس من جيش المتمردين في بلد أفريقي وقاما بتفريبه إلى بلجيكا لصالح منظمة إرهابية.

وعلاوةً على ذلك، يبدو أن بعض الأشخاص والشركات المرتبطة بالشخصين "أ" و"ب" قد تم إحالتهم بالفعل إلى أعضاء النيابة العامة من قبل وحدة الاستخبارات المالية في قضايا أخرى لغسل الأموال المتأتية من الجريمة المنظمة.⁷⁴

تمويل التسلح

يُعد انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية (أسلحة الدمار الشامل) ونظم توصيلها تهديداً كبيراً للسلامة والأمن الدوليين. وفي الوقت الحالي، يُنظر إلى الجهات الفاعلة في الدولة على أنها المصادر الرئيسية لهذا التهديد. تخضع برامج أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية وإيران وسوريا لعقوبات الأمم المتحدة أو للعقوبات الأحادية (التي يفرضها الاتحاد الأوروبي أو الدول الفردية). ولا تخضع برامج أخرى من برامج أسلحة الدمار الشامل، مثل البرامج الخاصة بالهند وباكستان، لمثل هذه العقوبات على الرغم من أن البلدان الفردية (على سبيل المثال: الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة) قد يكون لديها ضوابط لمنع صادرات المعدات والمواد والتكنولوجيا الحساسة لانتشار الأسلحة. ومع ذلك، فإن الدول ليست المصدر الوحيد لتهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل. فعلى سبيل المثال، اشتهرت شبكة مشتريات أنشأها عالم نووي باكستاني، عبد القدير خان، بسبب تزويد ليبيا وكوريا الشمالية وإيران بمعدات وتقنيات حساسة لانتشار السلاح على أساس تجاري إلى أن تم تفكيكها في عام 2003.

في عام 2016، صرح رئيس مجموعة العمل المالي الدولية جي يون شين آنذاك في مجلس الأمن الوطني الأمريكي قائلاً: إن التدابير المالية كانت "واحدة من أكثر الأدوات فعالية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل". وقد سلط الضوء على أهمية التدابير المالية الفعالة:⁷⁵

- التدابير الوقائية تجعل من الصعب على المجرمين جمع الأموال ونقلها، مما يحد من قدرة شبكات التسلح
- تقدم الاستخبارات المالية تحذيراً مسبقاً عن محاولات نقل البضائع والمواد الحساسة بشكل غير قانوني. يمكن اكتشاف الشحنات والاعتراض عليها على أساس تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة من المؤسسات المالية
- لكل حركة بضائع معاملة مالية مرتبطة بها [بحيث يمكن للمحققين] تتبع مسارات المال للبحث عن الإقرارات وتحليل شبكات التسلح وتحديد الميسرين.⁷⁶

وافق مجلس الأمن على عدد من القرارات التي تتطلب من الدول اتخاذ تدابير لمكافحة تمويل التسلح، ومنها:

⁷⁴Financial Action Task Force, *Trade Based Money Laundering*, 16.

⁷⁵"FATF President Juan Manuel Vega-Serrano's Remarks at the Meeting of the UN Security Council, December 15, 2016," Financial Action Task Force, December 15, 2016, <http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/speech-vega-serrano-un-security-council-meeting-dec2016.html>.

⁷⁶"FATF President Juan Manuel Vega-Serrano's Remarks."

- يستهدف القرار رقم 1540 (2004) انتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية
- القرار رقم 2231 (2015) موجه إلى الأنشطة النووية الإيرانية ويتضمن العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار الأسلحة
- يركز القرار رقم 1718 (2006) والقرارات اللاحقة على البرامج الخاصة بكوريا الشمالية وتشمل العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار الأسلحة

وعلى غرار تمويل الإرهاب، لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً لتمويل انتشار الأسلحة، على الرغم من أن مجموعة العمل المالي الدولية نشرت تعريفاً غير رسمي في عام 2010، استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 1540، والذي يستخدم على نطاق واسع:

يشير مصطلح "تمويل انتشار الأسلحة" إلى: توفير الأموال أو الخدمات المالية المستخدمة كلياً أو جزئياً في تصنيع أو حيازة أو تطوير أو تصدير أو إعادة شحن أو الوساطة أو النقل أو تخزين أو استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل تسليمها والمواد ذات الصلة بها (بما في ذلك كل من التقنيات والبضائع ذات الاستخدام المزدوج المستخدمة لأغراض غير مشروعة)، بما يخالف القوانين الوطنية أو الالتزامات الدولية، حيثما ينطبق ذلك".⁷⁷

ويشمل هذا التعريف:

- اخذ اعتبارات التسلح من الجهات الحكومية وغير الحكومية
- استثناء التجارة في الأسلحة والبضائع ذات الاستخدام المزدوج لأغراض مشروعة
- التعامل مع تمويل انتشار الأسلحة واستثناء القضايا المتعلقة بالمعرفة أو النية أو الإهمال
- التوسع إلى الخدمات المالية ذات الصلة (وليس مجرد المعاملات المالية)
- شمول الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، ووسائل تسليمها، وكذلك "المواد ذات الصلة" (المصطلح المحدد في القرار رقم 1540 (2004)، بما في ذلك التقنيات والبضائع ذات الاستخدام المزدوج).

إن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن إيران وكوريا الشمالية لا يعني بالضرورة مواجهة تمويل انتشار الأسلحة على النحو الذي حددته مجموعة العمل المالي الدولية. علاوةً على ذلك، لا تتضمن توصيات مجموعة العمل المالي الدولية أي إشارة إلى القرار رقم 1540 وتركز بشكل حصري على العقوبات المالية المستهدفة.⁷⁸ وللمساعدة في تحديد تقييم الوضع الأمني لتمويل انتشار الأسلحة، نشرت مجموعة العمل المالي الدولية، بالإضافة إلى الدول والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات البحثية إرشادات ومعلومات متعلقة بتصنيف تمويل انتشار الأسلحة وعمليات تقييم مخاطره.⁷⁹

يمكن أن يبدو الشراء غير المشروع للمعدات والمواد والتكنولوجيا المرتبط بأسلحة الدمار الشامل مشابهاً إلى حد كبير للتجارة الدولية المشروعة، ويتضمن بشكل مميز ما يلي:

- المواد الصناعية التي قد تكون أو لا تكون ذات استخدام مزدوج، وقد تكون أو لا تكون مدرجة في قوائم رقابة الصادرات⁸⁰
- المعاملات التي تتم عادة من خلال القنوات المالية الرسمية

⁷⁷Financial Action Task Force, *Combating Proliferation Financing: A Status Report on Policy Development and Consultation* (Paris: Financial Action Task Force, 2010), 5, <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Status-report-proliferation-financing.pdf>.

⁷⁸Recommendation 1 includes a requirement on states and Financial Institutions to conduct proliferation financing risk assessments; Recommendation 2 relates to domestic cooperation and coordination in countering proliferation financing; Recommendation 7 relates to implementation of UNSC proliferation finance-related targeted financial sanctions; and Recommendation 15 extends the requirements of these recommendations to virtual asset service providers.

⁷⁹For a list of some of the primary resources on PF typologies and risk assessments, see Appendix I: Recommend Resources

⁸⁰For example, under [Nuclear Suppliers Group](#), [Missile Technology Control Regime](#) or other export arrangement guidelines

- الشبكات المعقدة من وكلاء المشتريات والشركات الوهمية في دول متعددة
- الممارسات المخادعة من قبل وكلاء المشتريات بهدف إخفاء وجهة الشحنات الحساسة المتعلقة بالتمويل أو مصادر التمويل (التي قد تكون جهات أو دولاً خاضعة للعقوبات).

وبالتالي، قد يكون من الصعب التمييز بين تمويل التسلح وتمويل التجارة الدولية المشروعة. ومن التعقيدات الأخرى أن تمويل التجارة الدولية يتم بطريقتين رئيسيتين: أولاً: استخدام منتجات التمويل التجاري التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والمحلية لمساعدة عملائها على سداد المدفوعات وإدارة المخاطر؛ وثانياً: عن طريق الائتمان التجاري ما بين الشركات بين المشتريين والبائعين. حيث تعد الاعتمادات المستندية الشكل الأكثر استخداماً للتمويل التجاري. ويمكن أن يتكون الائتمان التجاري بين الشركات من معاملات الحسابات المفتوحة (وكما هو موضح أعلاه، يتم شحن البضائع قبل الدفع) ومعاملات الدفع المقدم (حيث يتم الدفع قبل الشحن). وتختلف تقديرات نسبة التجارة الدولية التي تتم من خلال التمويل التجاري بوساطة البنوك مقابل الائتمان التجاري بين الشركات، ولكن كما هو موضح أعلاه، تقدر مجموعة وولفسبرغ أن حوالي 20% من التجارة العالمية تتم عادة وفق شروط التمويل التجاري.

إن الفجوة بين التجارة التي يتم إجراؤها وفق شروط التمويل التجاري والتجارة التي يتم إجراؤها وفق شروط الحسابات المفتوحة مهمة لتقييم مخاطر تمويل التسلح. إذ تضمنت أكثر من نصف دراسات الحالة في تقرير الأنماط المستخدمة الصادر عن مجموعة العمل المالي الدولية في عام 2008 تمويلًا تجاريًا.⁸¹ مع ذلك، فقد وجدت دراسة نشرتها كلية كينغز لندن في عام 2017 أن التمويل التجاري كان جزءًا من عدد أصغر بكثير من حالات تمويل التسلح.⁸² وقد يعكس هذا التباين عدم كفاية البيانات، إلا أنه قد يعكس أيضاً التغيرات في الأساليب المالية التي تستخدمها جهات التسليح، لا سيما إذا أصبحت الاعتمادات المستندية أقل استخداماً في التجارة الدولية بشكل عام.

وتتيح المعاملات المتعلقة بالتمويل التجاري المزيد من الفرص للبنوك للقيام بالعناية الواجبة من معاملات الحسابات المفتوحة (كما هو موضح أدناه في الفصل المتعلق بمراقبة المعاملات). إذ تطلب البنوك المشاركة في التمويل التجاري عادة نسخاً من الوثائق والمستندات ذات الصلة، مثل الفواتير وبوالص الشحن وتراخيص التصدير (إذا لزم الأمر) المتعلقة بالشحنات المعنية. ويمكن التحقق من المعلومات الواردة في هذه الوثائق والمستندات بمقارنتها بمؤشرات المخاطر المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك تمويل التسلح.⁸³ وعلى النقيض من ذلك، عادة ما تكون معاملات الحسابات المفتوحة مصحوبة برسائل سويفت من نوع 103، التي عادة ما توفر معلومات قليلة عن المعاملة الأساسية.⁸⁴ وفي مثل هذه الحالات، تحتاج المؤسسات المالية إلى الاعتماد على مجموعة من تقييمات المخاطر إلى جانب مراقبة العملاء والمعاملات (إدراج مؤشرات مجموعة العمل المالي الدولية في إجراءات المراقبة القائمة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ للاطلاع على لمحة عامة على مؤشرات المخاطر، انظر الملحق السادس) للتخفيف من مخاطر تمويل التسلح.

⁸¹See Financial Action Task Force, *Proliferation Financing Report* (Paris: Financial Action Task Force, 2008), <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Typologies%20Report%20on%20Proliferation%20Financing.pdf>.

⁸²Jonathan Brewer, *Study of Typologies of Financing of WMD Proliferation* (London: King's College London, 2017), <https://www.kcl.ac.uk/csss/assets/study-of-typologies-of-financing-of-wmd-proliferation-2017.pdf>.

⁸³See Appendix VI for a list of possible proliferation financing indicators collected from the FATF as well as other sources.

⁸⁴SWIFT (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication) MT103 payment messages are used specifically for cross-border payments. See "Open Account" page 9 above; Although Field 70 of MT103s can be used to include remittance information it is not mandatory and so in practice SWIFT 103 messages contain little information that could be used to screen for proliferation financing.

دراسة حالة

تمويل التسلح: مضخات تفريغ من هولندا إلى إيران

تم اقتباس الحالة التالية من الحالة 26 من تقرير دراسة الأنماط المستخدمة في تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.⁸⁵ وهي توضح العديد من مؤشرات تمويل التسلح الأكثر شيوعًا.⁸⁶

فوفقًا للمعلومات التي قدمتها إدارة الجمارك الهولندية، حاولت شركة هولندية في عام 2011 تصدير شحنة من حلقات "Viton" إلى إيران عن طريق البريد السريع. وتم اعتراض الشحنة من قبل الجمارك الهولندية. كانت البنود تتطلب ترخيصًا للتصدير، ولكن لم يتم التقدم بطلب للحصول على ترخيص. وكشفت التحقيقات التي أجرتها السلطات أن الشركة المعنية كانت شركة تجارية هولندية صغيرة تأسست في عام 1997 من قبل إيراني يعيش في ألمانيا بالقرب من الحدود الهولندية. ووفقًا لقواعد بيانات غرفة التجارة، كانت الشركة متخصصة في تجارة العملة بالمعادن الحديدية. وكانت حسابات الشركة غير منظمة بشكل جيد. قامت السلطات بمصادرة حلقات Viton "O" وأرسلت خطابًا تحذيريًا إلى الشركة.

وبعد عام، تلقت السلطات الهولندية بيان تصدير من نفس الشركة لشحن شحنة إلى الشركة "أ" في طهران مكونة من مواد موصوفة بأنها "معدات لإنتاج الزجاج" (الشكل 4). تم إيقاف الشحنة ووجد أنها تتألف من 22 مضخة تفريغ جزئية توربينية تم تصنيعها وتوريدها من قبل شركة في دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي بقيمة 232,500 يورو. وكانت هذه المضخات مدرجة في لوائح العقوبات المعمول بها في الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت لأن من المحتمل استخدامها في البرنامج النووي الإيراني. ولم تكن الشركة قد حاولت الحصول على رخصة تصدير، لذا، أجرت السلطات الهولندية تحقيقات إضافية حول الشركة.

وأظهرت هذه التحقيقات أن حسابات الشركة التجارية كانت غير مكتملة كما في العام السابق. وعلى الرغم من أن الشركة كانت تبدو على الورق وكأنها نفذت الكثير من الأعمال التجارية، إلا أن القليل من هذه الأعمال كان حقيقيًا في الواقع، وثبت أن الشركة ليس لديها أي أعمال أخرى في هولندا. ووجدت السلطات عددا من الفواتير المزيفة. كما أشارت السلطات إلى أن مالك الشركة كان غالبًا ما يستخدم في رسائل البريد الإلكتروني اسمًا يبدو هولنديًا أو ألمانيًا بدلًا من اسمه الإيراني الحقيقي.

وكانت الشركة التجارية قد ابلغت المورد في الدولة الأخرى في الاتحاد الأوروبي بأن وجهة مضخات التفريغ كانت لشركة زجاج جديدة في تركيا، ولكن وفقًا للوثائق والمستندات المصاحبة للشحنة، كان المرسل إليه شركة في طهران، وهي الشركة "أ". علاوة على ذلك، كشفت التحقيقات عن رسالة إلكترونية من شركة أخرى في طهران، وهي الشركة "ب"، تطلب من الشركة التجارية تغيير اسم المرسل إليه من الشركة "ب" إلى الشركة "أ". وأظهرت التحقيقات الإضافية أن الشركة "ب" كانت شركة واجهة للغطية على البرنامج النووي الإيراني.

ومن أجل تمويل صفقة مضخات التفريغ، كانت الشركة التجارية قد تلقت خمس دفعات عن طريق الحوالات إلى حساب في بنك هولندي محلي من شركات مقرها في الخارج خلال فترة امتدت لأربعة أشهر في عام 2011. وأشارت السلطات إلى أنه بالإضافة إلى محاولة تصدير هذه المضخات إلى إيران دون ترخيص، لم تكن الشركة التجارية قد تقدمت أبدًا بطلب ترخيص لتلقي هذه الدفعات على النحو المطلوب في لوائح الاتحاد الأوروبي السارية في ذلك الوقت.⁸⁷ وقد أظهرت التحقيقات التي أجريت على هذه الشركات الخمس أنه لم يكن لدى جميعها موقع إلكتروني. ويفترض أنها أنشئت خصيصًا لتمويل هذه الصفقة (وربما صفقات أخرى في أماكن أخرى).

وقبل شحن مضخات التفريغ إلى إيران في أيار 2012، دفعت الشركة التجارية للمورد أقساط على مدى خمسة أشهر في عام 2011. وعلى الرغم من أن التكلفة الإجمالية لمضخات التفريغ بلغت 232,500 يورو، فقد تم دفع ما مجموعه حوالي 239,800 يورو إلى الحساب المصرفي للشركة التجارية، مما يشير إلى أن الشركة حققت أرباحًا قدرها حوالي 7,300 يورو من الصفقة.

⁸⁵Brewer, Study of Typologies of Financing of WMD Proliferation, 110.

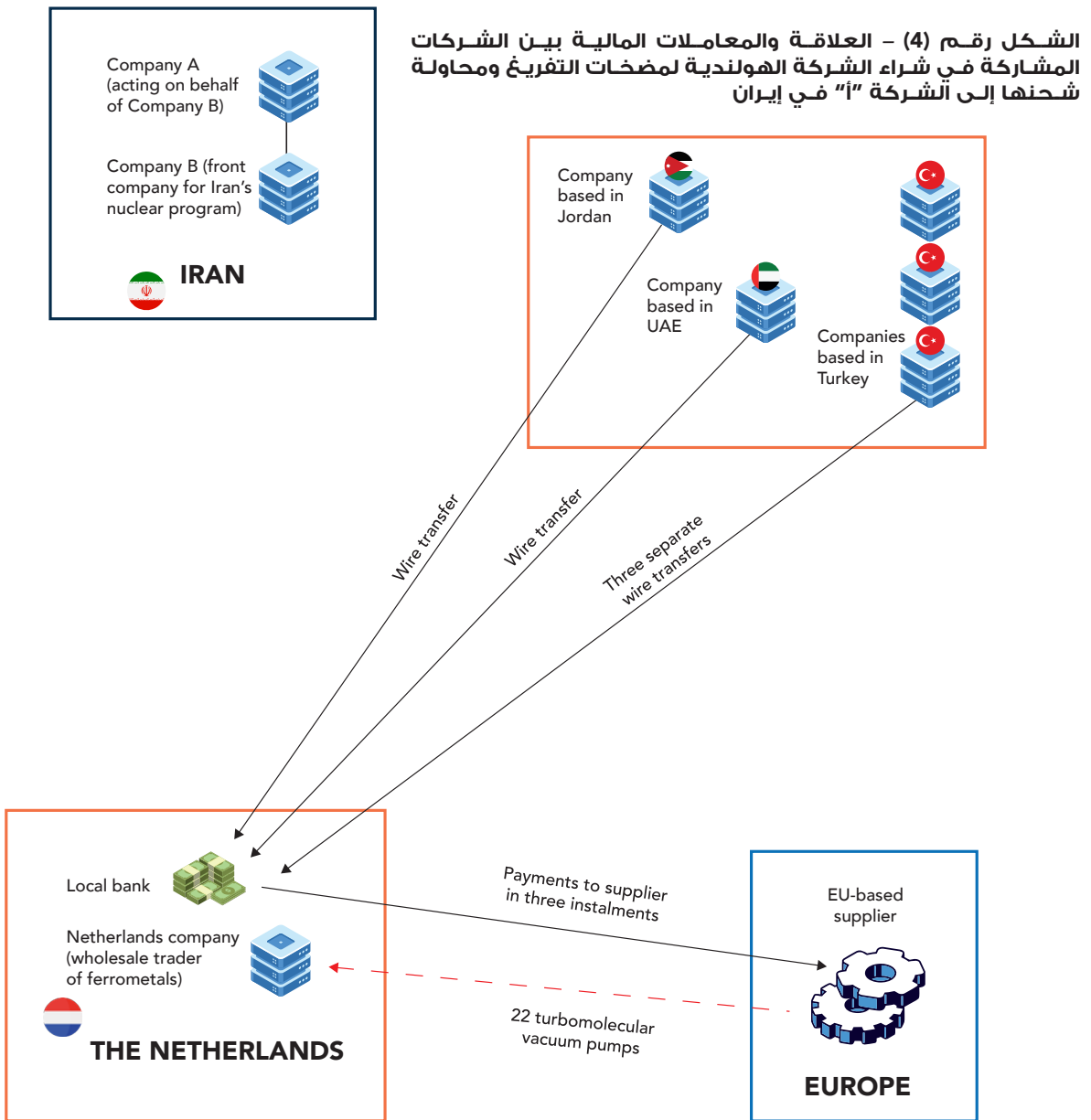
⁸⁶See Appendix VI: Proliferation Financing Indicators for more information.

⁸⁷EU Regulations (961/2010) in force at the time required a licence for financial transactions involving Iran larger than EUR 40,000, so the company should have applied for a licence for three of the five payments and notified the authorities of the other two payments.






بعد التحقيقات التي أجرتها السلطات، أُغلق البنك حساب الشركة التجارية. ولم يكن لدى البنك أي سجلات لمعاملات إضافية تشمل الجهات الخمس. وتمت مصادرة المضخات وبيعها في السوق المحلية من قبل السلطات الهولندية. واستخدمت المتحصلات لتسوية فاتورة ضريبية مستحقة على الشركة.

على الرغم من مرور عشر سنوات على الحالة، فمن المرجح أن منهجيات تمويل التسلح لم تتغير كثيرًا منذ ذلك الحين. وطالما استمر نجاح الأساليب التقليدية، فسيستمر ناشرو الأسلحة في استخدامها.

وكما أشرنا أعلاه، فإن تمويل التسلح لا يعادل بالضرورة التحايل على برامج العقوبات الاقتصادية، ولكن وفقًا لتقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بكوريا الشمالية، فإن ممولي التسلح في كوريا الشمالية يستخدمون الهجمات السيبرانية بزيادة لجمع الأموال التي يمكن استخدامها من أجل تمويل التسلح، بالإضافة إلى العملات المشفرة. وإذا ما استخدمت العملات المشفرة في التجارة الدولية، فمن المرجح أن تستخدمها كوريا الشمالية لأغراض تمويل التسلح، مثل الدفع مقابل شراء البضائع. لذلك، قامت مجموعة العمل المالي الدولية بالحماية من المخاطر المستقبلية التي تتعلق بتمويل التسلح في هذا الجانب إلى حد ما، بسبب الحاجة إلى إدراج الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية في تقييمات المخاطر التي تجريها الدول والمؤسسات المالية بناء على التوصية الأولى لمجموعة العمل المالي الدولية.



تلقت الشركة التجارية الدفعات المتصلة بالمضخات وأنشأتها وفقًا للجدول الزمني الموضح في الجدول 4.

Date	Payment received by trading company	Amount (€)	Description attached to payment	Action by trading company
March 2011	 Turkey	36,185.00	Invoice No...	
March 2011				Payment to supplier
11 April 2011	 UAE	44,926.00	Business transaction	
14 April 2011	 Turkey	25,000.00		
14 April 2011	 Jordan	55,480.00	Purchase	
15 April 2011				Payment to supplier
2 June 2011	 Turkey	68,220.00	Based on First Glass	
12 July 2011				Payment to supplier
May 2012				Attempted export of vacuum pumps

توضح حالة تمويل التسلح هذه ما يلي:

- مشاركة أطراف مزدوجي الجنسية، وشركة تجارية صغيرة، وشركة تبدو أنها تقوم بأعمال تجارية قليلة
- الاصرار- على الرغم من أن الشركة كانت قد لفتت انتباه السلطات الهولندية سابقاً، إلا أنها استمرت في محاولة تصدير البضائع دون ترخيص
- الأنماط غير العادية للمعاملات المالية - لم تكن الدفعات الكبيرة من خلال الحساب المصرفي للشركة الهولندية فيما يتعلق بشراء المصنوعات منسجمة مع الأعمال العادية للشركة
- الدفعات - تم استلامها من شركات مختلفة في دول مختلفة لتمكين الدفع لمورد المصنوعات
- الدفعات المصحوبة بأوصاف الغرض منها عامة غامضة
- مشاركة الشركات التي ليس لها موقع إلكتروني
- المعاملات التي تنطوي على دول تثير القلق للتحايل على العقوبات (كانت تركيا والإمارات العربية المتحدة، في ذلك الوقت، تعتبران بلدين يمكن من خلالهما إرسال البضائع أو الأموال من أجل التحايل على العقوبات)
- مرسل إليه ظاهري لشحنة حساسة مرتبطة بالتسلح يعمل نيابة عن شركة تمثل واجهة لبرنامج يثير القلق في مجال التسلح.

لمزيد من مؤشرات المخاطر، يرجى الرجوع إلى الملحق السادس.

الجرائم الضريبية

يمكن وصف الضرائب بأنها:

- مبلغ من المال تطلبه الحكومة مقابل الخدمات التي تقدمها، ويُفرض على الدخل والممتلكات والمبيعات وما إلى ذلك.
- رسوم أو التزامات أو تكليف أو طلب.⁸⁸

ويوضح البنك الدولي أن تحصيل الضرائب هو "طريقة أساسية تتيح للدول تحقيق إيرادات عامة تتيح تمويل الاستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية وتوفير الخدمات للمواطنين والشركات"⁸⁹

في حين أن كلمتي "تجنب" و"تهرب" متشابهتان تمامًا في التعريف، فإن معاني "التجنب الضريبي" و"التهرب الضريبي" مختلفة اختلافًا جذريًا. يشير التجنب الضريبي إلى خفض "قيمة فاتورتك الضريبية من خلال هيكله معاملاتك بحيث تجني أكبر قدر من المزايا الضريبية. من ناحية أخرى، يعد التهرب الضريبي محاولة لخفض التزامك الضريبي عن طريق الخداع أو التحايل أو الإخفاء."⁹⁰ ببساطة، فالتجنب الضريبي قانوني في حين أن التهرب الضريبي غير قانوني.

على مدى السنوات الأخيرة، أولت وسائل الإعلام وصناع السياسات والباحثين اهتمامًا متزايدًا بموضوع الإفراط في التجنب الضريبي (المعروف أيضًا باسم الإفراط في التخطيط الضريبي)، الذي تستغل فيه الشركات متعددة الجنسيات، في بعض الحالات، أوجه عدم التطابق والتغرات في الإطار الضريبي الدولي للحد من العبء الضريبي العام عليها.⁹¹ ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن "العديد من الدول اعتمدت قاعدة عامة لمكافحة التجنب... وهي أحكام تمثل الحل الأخير الذي يمكن أن تستعين به هيئة ضريبية للقضاء على ممارسات التجنب الضريبي غير المقبولة التي يجب أن تمثل بخلاف ذلك لشروط قانون الضرائب العادي وتفسيره القانوني".⁹²

وجدت الأبحاث التي أجرتها شبكة العدالة الضريبية أن البلدان في جميع أنحاء العالم تفقد أكثر من 427 مليار دولار أمريكي سنويًا بسبب التهرب الضريبي للأفراد ونقل الأرباح في الشركات متعددة الجنسيات.⁹³

قد تكون اللوائح والتشريعات الضريبية معقدة وقد تختلف من دولة إلى أخرى. إلا أن التهرب الضريبي، كما هو مذكور أعلاه، يمثل عملاً إجرامياً يستخدم فيه الفرد أو الشركة طرقًا غير قانونية لتجنب دفع الضرائب التي يتحملون المسؤولية القانونية عنها. وقد اعتمدت الحكومات والجهات التنظيمية سياسات جديدة لمكافحة هذه الممارسات، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز التقارير المالية وتبادل المعلومات. ومن الأمثلة على ذلك معيار التبادل التلقائي الموحد للمعلومات لاغراض ضريبية، الذي طورته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع دول مجموعة العشرين وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والجهات المعنية الأخرى في⁹⁴ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)،⁹⁵ الذي أصدرته الولايات المتحدة في عام 2010⁹⁶ وتعديلات عام 2012 على توصيات مجموعة العمل المالي الدولية من أجل منع الجرائم الضريبية بشكل أفضل.

⁸⁸"Definition of Tax," Dictionary.com, accessed December 17, 2021, <https://www.dictionary.com/browse/tax>.

⁸⁹"Taxes & Government Revenue," World Bank, accessed December 17, 2021, <https://www.worldbank.org/en/topic/taxes-and-government-revenue>.

⁹⁰"Tax Avoidance Is Legal; Tax Evasion Is Criminal," Wolters Kluwer, November 6, 2020, <https://www.wolterskluwer.com/en/expert-insights/tax-avoidance-is-legal-tax-evasion-is-criminal>.

⁹¹Ernesto Zangari, Antonella Caiumi, and Thomas Hemmelgarn, "Tax Uncertainty: Economic Evidence and Policy Responses," Taxation Papers (Brussels: European Commission, 2015), 26-27, https://ec.europa.eu/taxation_customs/system/files/2017-04/taxation_paper_67.pdf.

⁹²Christophe Waerzeggers and Cory Hillier, "Introducing a General Anti-Avoidance Rule (GAAR)" (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2016), 1.

⁹³Mark Bou Mansour, "\$427bn Lost to Tax Havens Every Year: Landmark Study Reveals Countries' Losses and Worst Offenders," Tax Justice Network, November 20, 2020, <https://taxjustice.net/2020/11/20/427bn-lost-to-tax-havens-every-year-landmark-study-reveals-countries-losses-and-worst-offenders/>.

⁹⁴See Organisation for Economic Co-operation and Development, *Standard for Automatic Exchange of Financial Information in Tax Matters: Implementation Handbook; Second Edition* (Paris: OECD, 2018), <https://www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/implementation-handbook-standard-for-automatic-exchange-of-financial-information-in-tax-matters.pdf>.

⁹⁵See "Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA)," Internal Revenue Service, accessed December 17, 2021, <https://www.irs.gov/businesses/corporations/foreign-account-tax-compliance-act-fatca>.

⁹⁶"FATF Steps up the Fight against Money Laundering and Terrorist Financing," Financial Action Task Force, February 16, 2012, <https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/fatfstepsupthefightagainstmoneylaunderingandterroristfinancing.html>.

وتستطيع الجهات الفاعلة غير المشروعة الانخراط في التهرب الجمركي بطرق متنوعة، "تتراوح من الإقرارات الكاذبة، وتوجيه البضائع من خلال بلد منخفض الرسوم الجمركية إلى الرشوة والتهريب، مما يؤدي إلى التقليل من تكاليف التحصيل الفعلية. كما يمكن أن يدعم عدد من الخصائص التهرب الضريبي، مثل ضعف مستويات إنفاذ القانون أو توزيع التعريفات الجمركية.⁹⁷ فقبل عقد من الزمان، سلطت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال الضوء على مدى تعرض المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة) للجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية. وعلى وجه الخصوص، أشارت إلى أنه "من المرجح أن تستخدم المناطق الحرة أو الدول التي توفر تخفيضات ضريبية عالية على الاستيراد / التصدير لغسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية. ويمثل كل من حجم التجارة، وقيمة التجارة، ونوع السلعة أو الخدمة المتداولة و/أو البيئة التنظيمية المحلية عددًا من العوامل التي تحدد مدى حساسية الدولة لغسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية.⁹⁸

لمزيد من مؤشرات المخاطر، يرجى الرجوع إلى الملحق الرابع.

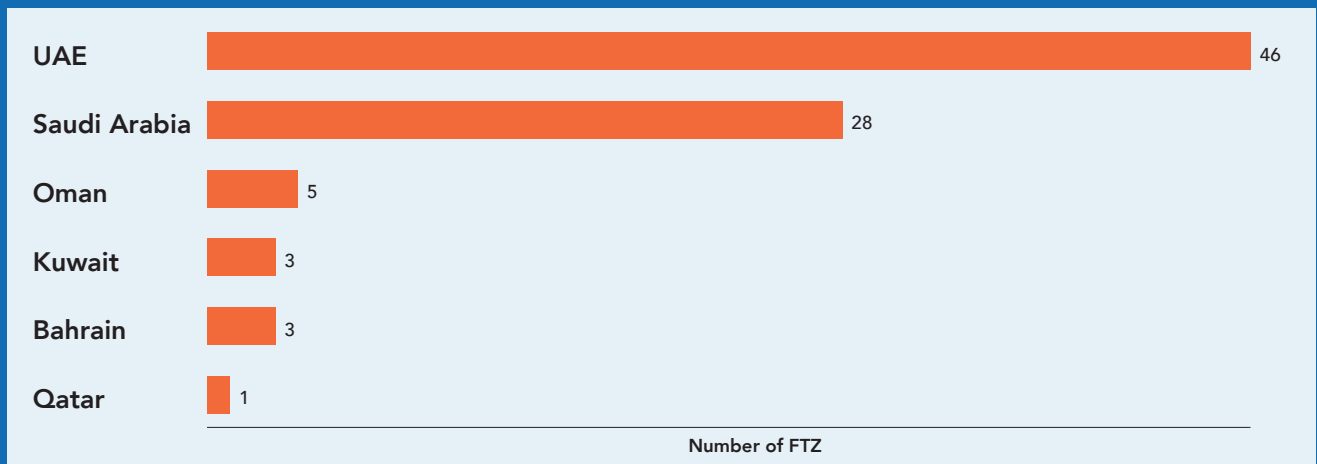
مناطق التجارة الحرة (المناطق الاقتصادية الخاصة)

في الورقة التي نشرت مؤخرًا تحت عنوان تحسين الحوكمة ومكافحة الجريمة في مناطق التجارة الحرة، يسلط المعهد الملكي للخدمات المتحدة الضوء على خصائص مناطق التجارة الحرة (المناطق الاقتصادية الخاصة) التي تجذب كلاً من الجهات الفاعلة المشروعة وغير المشروعة:

يتم تصميم هذه المناطق بصورة تتيح جذب التجارة من خلال تعليق تحصيل الرسوم الجمركية. وغالبًا ما تقتصر هذه الحوافز بمزايا مثل إجراءات التفتيش الجمركي المبسطة وأنظمة تأسيس المنشآت الميسرة على تلك المتاحة في أماكن أخرى في نفس الدولة. وقد تكون هذه الميزات جاذبة للشركات المشروعة والمجموعات الإجرامية على حد سواء. وقد سلطت المنظمات الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الجمارك العالمية، مجموعة العمل المالي الدولية، والاتحاد الأوروبي، الضوء على المخاطر الجنائية المتعلقة بمناطق التجارة الحرة.⁹⁹

إذ تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن هناك أكثر من 3500 منطقة تجارة حرة في 130 دولة توفر تخفيضات على التعريفات والضرائب وتولد الوظائف والنمو إلى جانب جذب الاستثمارات الأجنبية.¹⁰⁰ وتشير إحدى التقديرات إلى أن عدد مناطق التجارة الحرة في الشرق الأوسط بلغ 160 منطقة.¹⁰¹

الشكل رقم (5) – عدد مناطق التجارة الحرة في منطقة الخليج



المصدر: "عدد مناطق التجارة الحرة (المناطق الاقتصادية الخاصة) في مجلس التعاون الخليجي في عام 2018، حسب الدولة"، Statista.

⁹⁷Sébastien Jean and Cristina Mitaritonna, "Determinants of and Pervasiveness of the Evasion of Customs Duties," CEPII Working Paper Number 2010-26 (CEPII, November 2010), 10.

⁹⁸Asia/Pacific Group on Money Laundering, "APG Typology Report on Trade Based Money Laundering" (Sydney: Asia/Pacific Group on Money Laundering, 2012), 35, http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Trade_Based_ML_APGReport.pdf.

⁹⁹Anton Moiseienko, Alexandria Reid, and Isabella Chase, *Improving Governance and Tackling Crimes in Free-Trade Zones* (London: Royal United Services Institute, 2020), vii, https://static.rusi.org/20201012_ftzs_web_2.pdf.

¹⁰⁰"OECD Recommendation on Countering Illicit Trade: Enhancing Transparency in Free Trade Zones," Organisation for Economic Co-operation and Development, October 21, 2019, <https://www.oecd.org/gov/risk/recommendation-enhancing-transparency-free-trade-zones.htm>.

¹⁰¹"The Middle East Free Zones," Sohatoos, accessed March 22, 2022, <https://sohatoos.com/en/the-middle-east-free-zones>.

وبسبب التصور بأن جميع هذه المناطق تنطوي على مخاطر عالية بشكل عام، تشكل مناطق التجارة الحرة عددًا من التحديات للشركات التي تسعى إلى إنشاء منشآت في هذه المناطق، خاصة عندما تسعى إلى الحصول على خدمات مصرفية. ونظرًا لاختلاف المشهد التنظيمي والقواعد بين مناطق التجارة الحرة، فلا توجد منطقتان متشابهتان؛ وبالتالي، فقد تشكل بعض المناطق مخاطر أعلى من غيرها فيما يتعلق بالجرائم المالية.

حددت الأبحاث العديد من الخصائص التقليدية لمناطق التجارة الحرة التي تجعلها جذابة لأغراض التجارة غير المشروعة، بما في ذلك:

- دورها كمواقع عبور مشتركة، مما يوفر الفرصة لإعادة تغليف البضائع وتغيير المصقات المثبتة عليها؛ وتزوير الوثائق والمستندات الرئيسية، مثل بوالص الشحن أو شهادات المنشأ؛ وخط البضائع المشروعة وغير المشروعة
- توفر البنية التحتية لتصنيع أو تجميع البضائع غير المشروعة، مع إشراف محدود يوفر بيئة مثالية لإنتاج وشحن هذه البضائع إلى الأسواق الاستهلاكية
- نظام التعرف الجمركية المخفف، الذي يؤدي إلى حوافز لتسريب المنتجات إلى بقية أراضي البلاد من أجل التهرب من رسوم الاستيراد.

هناك العديد من العوامل المرتبطة بمناطق التجارة الحرة التي تستخدم في التجارة غير المشروعة، بالإضافة إلى خضوعها للوائح تنظيمية محددة، بما في ذلك موقعها الجغرافي كمراكز لوجستية كبيرة الحجم. وتمثل سنغافورة المثال الأكثر وضوحًا، حيث تتم معظم أنشطة تغيير وسيلة النقل (إن لم تكن كلها) فقط عبر إحدى مناطق التجارة الحرة. ومن غير المؤكد ما إذا كان تصميم منفذ أو أي مركز لوجستي آخر باعتباره منطقة تجارة حرة يجعله أكثر جاذبية لأغراض التجارة غير المشروعة. يجب أخذ المخاطر المرتبطة بمناطق التجارة الحرة في الاعتبار عند تقييم الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية؛ ومع ذلك، يجب فهم هذه المخاطر وتقييمها بشكل كامل مقابل العوامل الأخرى وليس بمعزل عنها.¹⁰²

المنافذ الحرة هي مجموعة فرعية من مناطق التجارة الحرة التي "صممت خصيصًا لتشجيع الشركات التي تستورد البضائع ثم تعيد تصديرها، بدلًا من أهداف تقديم الدعم للعام للأعمال أو التجديد."¹⁰³ ويصفها معهد الحكومة بأنها "نوع خاص من المنافذ التي لا تنطبق عليها القواعد الضريبية والجمركية العادية. ويمكن أن تكون هذه المنافذ مطارات أو موانئ بحرية. وفي المنافذ الحرة، يمكن أن تدخل الواردات بوثائق ومستندات جمركية مبسطة ودون دفع التعريفات. ويمكن للشركات العاملة داخل المناطق المحددة في المنفذ وحوله تصنيع البضائع باستخدام الواردات وإضافة القيمة قبل تصديرها مرة أخرى دون دفع التعرفة الكاملة على البضائع الأصلية التي تستوردها - على الرغم من أن التعرفة قد تكون مستحقة على المنتج النهائي عندما يصل إلى وجهته النهائية، بما في ذلك إذا كانت تلك الوجهة في نفس البلد خارج المنفذ الحر."¹⁰⁴

¹⁰²For more information on FTZs, see the Royal United Services Institute (RUSI) paper *Improving Governance and Tackling Crime in Free-Trade Zones*, as well as their *Free Trade Zone Risk Assessment Tool*.

¹⁰³Jeremy Mills-Sheehy and James Kane, "Trade: Freeports and Free Zones," The Institute for Government, July 22, 2021, <https://www.instituteforgovernment.org.uk/explainers/trade-freeports-free-zones>.

¹⁰⁴Mills-Sheehy and Kane.

التحايل على برامج العقوبات الاقتصادية

لأغراض هذا المستند، من المهم أن نفهم أن مصطلح "العقوبات" يتعلق بالإطار الدولي للضوابط المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التسليح، وليس الغرامات أو غيرها من الجزاءات المفروضة على المؤسسات المالية من قبل الجهات التنظيمية. وتشمل أنظمة العقوبات الدولية الرئيسية أنظمة مجلس الأمن المذكورة أعلاه، وهي إلزامية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العقوبات الأحادية. وقد تشمل العقوبات الأخيرة العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، أو الدول الفردية مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو المملكة المتحدة. ويخضع تنفيذ العقوبات الأحادية لتقدير الدولة ويعتمد على المتطلبات الرقابية المحلية. ومن ناحية المعاملات، تركز معظم المؤسسات المالية الدولية على الامتثال لمتطلبات الرقابة الأمريكية لأن معظم عمليات التجارة الدولية تتم بالدولار الأمريكي.

ويمكن تصنيف برامج العقوبات بشكل عام إلى ثلاثة أنواع:

- **شاملة:** تسعى البرامج الشاملة إلى حظر معظم أشكال التفاعل المالي والتجاري مع إقليم و/أو دولة و/أو حكومة معينة، وهي تحظر عمومًا جميع الأنشطة أو المعاملات المباشرة وغير المباشرة مع إقليم أو دولة ما، بما في ذلك الواردات والصادرات وتوفير أي منتجات أو خدمات مالية.
- **انتقائية:** تسعى البرامج الانتقائية إلى حظر نشاط معين، مثل استيراد بضائع معينة، أو المعاملات المتعلقة بمنتجات مالية معينة مع أفراد وكيانات مستهدفة في دولة ما أو نشاط مستهدف يشمل قطاعات معينة. وقد تستهدف أيضًا الحكومات الحالية أو السابقة و/أو المسؤولين الحكوميين فيها بما في ذلك الأفراد والجهات المرتبطة بالحكومة بشكل وثيق. وتعد روسيا البيضاء، وكوريا الشمالية، وأوكرانيا / روسيا (قائمة العقوبات القطاعية)، وزيمبابوي، وفنزويلا أمثلة على أهداف لبرامج انتقائية.
- **معتمدة على قائمة محددة:** تفرض العقوبات التي تعتمد على قائمة محددة قيودًا أكثر استهدافًا من البرامج الشاملة أو الانتقائية. ويمكن تقسيم العقوبات المعتمدة على قائمة محددة إلى عقوبات الأنشطة وعقوبات قائمة على الدول.
- **العقوبات القائمة على الأنشطة:** تسعى لتقييد جميع الأنشطة مع الأفراد والجهات والمجموعات والسفن المدرجة في القائمة التي تشارك في أنشطة جنائية معينة. ويمكن أن يشمل ذلك الإرهابيين/الإرهاب، تهريب المخدرات، أسلحة الدمار الشامل، اللباس الضام، انتهاكات حقوق الإنسان والفساد.
- **البرامج القائمة على الدول:** تستهدف الأفراد والجهات المدرجة في القائمة والمرتبطة بأنظمة حكومية حالية أو سابقة محددة قد تهدد استقرار الدولة أو المنطقة أو تنتهك حقوق الإنسان على نطاق واسع. وعادة ما تفرض قيودًا أقل من البرامج الشاملة. يتضمن الجدول أدناه (الجدول 5) الدول المدرجة في البرامج المعتمدة على القوائم ذات الصلة، ولكن القائمة ليست شاملة.

الجدول رقم (5) الدول المدرجة بشكل متكرر في برامج العقوبات المعتمدة على القوائم

 مصر	 جنوب السودان	 لبنان	 أفغانستان
 الصومال	 تونس	 إيران	 ليبيا

يشير التهرب والتحايل على برامج العقوبات إلى محاولة حجب أو تغيير أو إساءة تفسير اسم أو أي معلومات تعريف أو عمليات أخرى في محاولة للتعطيل على الهوية الحقيقية للأطراف المعنية من أجل مواجهة العقوبات المالية المستهدفة.

التجارة غير المشروعة في الحياة البرية

لقد اصبحت حماية النباتات والحيوانات في كوكبنا من الجريمة المنظمة أولوية رئيسية للمجتمع الدولي في السنوات الأخيرة.

في عام 2013، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة التوقيع على اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الحيوانات البرية والنباتات المهددة بالانقراض واعتبر هذا بمثابة يوماً علمياً للحياة البرية للأمم المتحدة.

دخلت اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الحيوانات البرية والنباتات المهددة بالانقراض حيز التنفيذ في عام 1975، وقد أسست الإجراءات والإطار القانوني لتنظيم التجارة الدولية في أكثر من 37000 نوع من الحيوانات والنباتات. سواء تم الاتجار بها كعينات عينة أو معاطف الغرو أو الأعشاب المجففة.

هدفها ضمان عدم تهديد التجارة الدولية في هذه الأنواع بشكل لا يهدد بقائهم. تخضع جميع عمليات الاستيراد، التصدير، إعادة التصدير والبيئة البحرية غير الخاضعة لولاية أي دولة لقائمة اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الحيوانات البرية والنباتات المهددة بالانقراض والمنظمة من قبلها علماً بأنه يجب ان تكون هذه العمليات خاضعة لنظام ترخيص. حتى الآن، هنالك أكثر من 180 دولة بالإضافة الى الاتحاد الأوروبي واعضاء مجموعة العمل المالي الدولية قد انضمت للاتفاقية.

في عام 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قراراً بشأن "معالجة الاتجار غير المشروع للحياة البرية"، مما يضع إطاراً قوياً للعمل الجماعي. تتضمن أهداف التنمية المستدامة التي تم إطلاقها حديثاً أهدافاً محددة لمكافحة الصيد غير المشروع والاتجار بالأنواع المحمية من خلال مساعدة المجتمعات المحلية على السعي وراء سبل العيش المستدامة. هناك اعتراف متزايد بالمخاطر التي تفرضها جرائم الحياة البرية والغابات ليس فقط على البيئة ولكن أيضاً على سيادة القانون والاستقرار وإمكانية أن تؤدي المتحصلات الإجرامية إلى تأجيج الصراع والإرهاب.¹⁰⁵

يمكن أن تكون "تجارة الحياة البرية" محلية أو دولية، قانونية أو غير قانونية. يعد الاتجار بالحياة البرية، والمعروف أيضاً باسم "الاتجار غير المشروع بالحياة البرية" جريمة رئيسية منظمة عابرة للحدود، والتي تولد مليارات من المتحصلات الاجرامية كل عام. تعتبر التجارة غير المشروعة بالحياة البرية مصدراً للفساد، تهدد التنوع البيئي ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي كبير على الصحة العامة والاقتصاد، وبالتالي إخفاء وغسل متحصلاتها ومن المعروف بان المتاجرين غير المشروعين بالحياة البرية يستغلون نقاط الضعف في القطاعات المالية وغير المالية لتمكين المزيد من جرائم الحياة البرية والإضرار بالسلامة المالية وبرغم ذلك، نادراً ما تحقق السلطات القضائية في المسار المالي التي خلفته هذه الجريمة¹⁰⁶.

يتضمن الاتجار غير المشروع بالحياة البرية الاتجار غير المشروع بالحيوانات المحمية، أجزاء من الحيوانات ومشتقاتها بما في ذلك المشتريات، النقل والتوزيع بشكل يخرق القانون الدولي أو المحلي وغسل الأموال المتعلقة بهذا النشاط، وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من 7000 نوع مختلف يتم الاتجار بها بشكل غير قانوني ويتم تنفيذ هذا النشاط بشكل متزايد من قبل منظمات إجرامية عابرة للحدود، يشجع هذا النوع من الاتجار غير المشروع على الفساد.

في عام 2021، حددت وزارة الخارجية الأمريكية 28 دولة تركز على الاتجار بالحياة البرية، بما في ذلك ستة دول تثير قلقاً خاصاً بشأن الفساد بهذا النوع من الاتجار - كمبوديا، الكامبيرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، لاوس، مدغشقر ونيجيريا. علاوة على ذلك، يعزز الاتجار بالحياة البرية منافذ التجارة غير المشروعة، ويهدد التنوع البيئي، يدمر النظم البيئية الهشة، ويمكن أن يؤدي إلى انتشار امراض حيوانية المصدر.

¹⁰⁵ UNODC - World Wildlife Crime 2016 Report - Trafficking in protected species - page (3).

¹⁰⁶ FATF report June 2020 " Money Laundering and the Illegal Wildlife Trade – page (5) , sample of methods to Launder Proceeds from IWT Misuse of the formal Financial sector, front companies and co-mingling of licit proceeds, money value transfer systems (MVTs), facilitation role of new technologies. The recent methods of facilitation role of new technologies are (the use of pre-paid cards, use of mobile Apps to move value for IWT crimes).

تقدر المنظمات الدولية متحصلات الاتجار بالحياة البرية بما يتراوح بين 7 و23 مليار دولار امريكي سنوياً وتمثل ربع إجمالي تجارة الحياة البرية، ويستخدم هذا النوع العديد من الطرق والأساليب نفسها التي يستخدمها تجار المخدرات وغيرهم من المشاركين في التجارة غير المشروعة ويمكن أن تختلف تبعاً للأنواع. تتضمن أساليب التهريب الشائعة الاغفاء في حقائب شخصية وتحديد البضائع بشكل غير صحيح على أنها حيوانات برية قانونية، يتراوح الاتجار بالحياة البرية غير المشروعة من حيوان واحد على قيد الحياة الى شحنات متعددة من الاطنان علما بان الشائع حالياً هي الشحنات المتعددة.

يمكن ان تتضمن عملية تسهيل الاتجار غير المشروع بالحياة البرية عدد لا يحصى من آليات التمويل، تتضمن هذه الآليات (التي لا يمكن حصرها) النقد، حوالات مصرفية (تحويلات ووكالات تحويل الأموال)، تحويلات من خلال القنوات غير الرسمية، تحويلات من خلال شركات الصرافة، التحويلات التي تتم باستخدام الدفع عبر الإنترنت أو عبر الهاتف المحمول، العمليات باستخدام العملات الافتراضية القابلة للتحويل.

يتجه التجار غير المشروعين بالحياة البرية بشكل متزايد إلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي للإعلان عبر الإنترنت، البيع او الانضراط في الاتجار غير المشروع بالحياة البرية باي طريقة أخرى، بما في ذلك تسهيل المدفوعات وحركة الأموال¹⁰⁷.

وفقاً لتقرير مجموعة العمل المالي الصادر في حزيران 2020 تحت عنوان (غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالحياة البرية)، من الضروري ان تركز السلطات القضائية على التدفقات المالية للاتجار غير المشروع بالحياة البرية لمواجهة العديد من التحديات/ ومن الأفضل أيضاً ان تنظر هذه السلطات في تنفيذ الممارسات التالية:

- اعطاء أولوية لمكافحة التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالحياة البرية بحيث تتناسب مع مخاطر هذا النوع من الاتجار.
- تزويد جميع الجهات ذات الصلة بصلاحيات، تفويض وأدوات لازمة لإجراء تحقيقات مالية ناجحة في الاتجار غير المشروع بالحياة البرية.
- زيادة التنسيق بين السلطات المسؤولة عن مكافحة جرائم الاتجار غير المشروع بالحياة البرية والمسؤولين عن إجراء التحقيقات المالية لضمان قيام هذه السلطات بتبادل المعلومات بشكل أكثر انتظاماً ومتابعة المسار المالي للعمليات.
- التعاون مع السلطات القضائية الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص لمكافحة الاتجار غير المشروع بالحياة البرية¹⁰⁸.

سلسلة التوريد والتدفقات المالية ذات الصلة بالاتجار غير المشروع بالحياة البرية

تؤثر سلاسل التوريد الخاصة بالاتجار غير المشروع بالحياة البرية على البلدان بشكل مختلف، وتعتبر هذه السلاسل مختلفة إلى حد كبير باختلاف أنواع الحياة البرية. مع ذلك وبشكل عام فان الجماعات المتورطة في جرائم الحياة البرية ومن تلقاء نفسها تقوم بعملية الصيد، تربية الأحياء البرية في بلدان تتسم بالتنوع البيئي و / أو التي قد يكون فيها ضعف رقابة على جهات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. وبالمثل، فإن معظم الجماعات المتورطة في مثل هذه الجرائم تنقل الحياة البرية عبر بلدان أخرى من أجل التعطيم على الوجهة النهائية (بلدان "العبور" و "المقصد")¹⁰⁹.

¹⁰⁷ FinCEN notice – FinCEN Calls Attention to Environmental Crimes and Related Financial Activity Nov. 2021” pages (4) & (5).

¹⁰⁸ FATF report June 2020” Money Laundering and the Illegal Wildlife Trade – page (6).

¹⁰⁹ FATF report June 2020” Money Laundering and the Illegal Wildlife Trade – page (14).

دراسة حالة

حالة متعلقة بالإرهاب من حيث الارتفاع في المتحصلات المحتملة للاتجار غير المشروع بالحياة البرية¹¹⁰

يعطي المثال التالي مؤشرا على حجم المتحصلات المتولدة في سوق الاتجار غير المشروع بالحياة البرية، بناء على الأسعار التي تم اقتباسها فان المثال يبين ان الحالة العملية مبنية على اساس لحظي بناء على عدة عوامل والتي من الممكن ان تؤثر على الأسعار، ومن اهم هذه العوامل جودة الاحياء البرية نفسها، نوعها، الاصل الجغرافي، القيود الوطنية المتعلقة بسوق الاحياء البرية (مثل بلد الشراء النهائي) ودرجة المعالجة (مثل التحنيط، تغيير درجة الحرارة لإبقاء الاحياء البرية على قيد الحياة، الجلود وغيرها).

- ثعابين الماء الزجاجية: في أوروبا، يبلغ معدل قيمة هذه الثعابين (300 إلى 500) دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد. ومع ذلك، يمكن أن يصل معدل السعر (1500 إلى 6000) دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد عند تصديره إلى بلدان المقصد. وهذا يمثل زيادة كبيرة بالأسعار.
- وفقا لبيانات وكالة تطبيق القانون الأوروبية (اليوروبول) بين عامي 2018 و2019 فقد قامت جهات انفاذ القانون الأوروبية بمصادرة 5789 كيلوغرام من ثعابين الماء الزجاجية بقيمة تقدر بمبلغ 2153 دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد والتي تعادل متحصلات محتملة بحوالي 12.5 مليون دولار أمريكي.
- العاج: في حين أن معدل السعر المدفوع لصائدي الأفيال يمكن أن يكون 200 دولار أمريكي او اقل الا ان سعره في أسواق الدول المستوردة يمكن أن يتراوح بين 500 دولار أمريكي و 1000 دولار أمريكي للكيلوغرام (زيادة بنسبة 150% إلى 400%) ومن الجدير ذكره بان سعر العاج قد انخفض في السنوات الأخيرة بسبب حظر العاج في عدد من البلدان (مثل الصين، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وغيرها).
- بين اذار وتموز من عام 2019 صادرت فينتام، الصين، وسنغافورة ما يصل الى 25.3 طن من العاج محملة في ثلاثة حاويات والتي تمثل معدل مبيعات محتملة تحقق حوالي (12.5 – 24) مليون دولار أمريكي.
- وحيد القرن: يصل سعر القرن لهذا الحيوان حوالي 65000 دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد ولكن بحسب السلطات الامريكية من المتعارف عليه بانها تباع بسعر منخفض يصل الى 9000 دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد.
- قام التجار غير القانونيين خلال الفترة 2016 و2017 بالاتجار بما يقارب 4500 من وحيد القرن الافريقي وقد حصلوا على متحصلات محتملة بمعدل (41 – 292) مليون دولار أمريكي.
- الثدييات المغطاة بالحرشيف: حيث ان صائدي هذا النوع من الحيوانات ممكن ان يحصلوا على مبالغ تتراوح بين (2.5 – 9) دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد الا ان معدل السعر الحقيقي في البلدان التي تحتاج لمثل هذا الحيوان لغايات علاجية عادة ما يقارب 200 دولار للكيلوغرام الواحد ولكنها وصلت الى 700 دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد وهذا يمثل زيادة كبيرة بالأسعار.
- خلال الفترة من 2016 الى 2019، قامت 52 دولة بعملية مصادرة لما مقداره 206.4 طن من الثدييات المغطاة بالحرشيف والتي من الممكن ان تصل معدل قيمة مبيعاتها (41-144) مليون دولار أمريكي في بلد المقصد.

اعتبارات إضافية

يمكن أن تحتوي منتجات التمويل التجاري على العديد من الشروط، الأحكام والبنود. ولا يمكن أن يعطي هذا الدليل كافة هذه البنود؛ ومع ذلك، فقد دار نقاش حول إدراج بنود معينة قد تضع في الاعتبار فعالية الأداة التي تمت صياغتها فيها.¹¹¹ وسيتم تضمين الشروط الخاصة للالتزام ببرامج العقوبات والشروط الخاصة للالتزام ببرامج المقاطعة وذلك لتوفير التوجيه بشأن استخدامها والآثار المترتبة عليها.

¹¹⁰"FATF report June 2020" Money Laundering and the Illegal Wildlife Trade – pages (13 & 14).

¹¹¹<https://iccwbo.org/content/uploads/sites/3/2020/05/20200504-addendum-to-sanction-clauses-paper.pdf>

شروط العقوبات

ان الهدف من وضع شرط الالتزام ببرامج العقوبات الاقتصادية في العقود التجارية لتوفير التغطية القانونية والمسببات اللازمة لتعليق العمل في هذه العقود لتحقيق الالتزام ببرامج العقوبات الاقتصادية. ويمكن أن يتعلق الأداء بتسليم البضائع أو تعليق المدفوعات أو أداء الالتزامات الأخرى. ولا يتحمل أحد الطرفين المسؤولية عن الأداء غير السليم للالتزامات التعاقدية. ويمكن أن تشمل أنظمة العقوبات ذات الصلة العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو العقوبات الأحادية مثل العقوبات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واليابان وغيرها من البلدان.

تجدر الإشارة إلى أن قانون الحظر في الاتحاد الأوروبي (لائحة المجلس رقم 96/2271) يهدف إلى حماية العاملين في الاتحاد الأوروبي، سواء كانوا أفراداً أو شركات، من تطبيق قوانين الدول الأخرى خارج الحدود الإقليمية، ولا سيما العقوبات الثانوية الأمريكية.¹¹²

ولا تغطي قواعد غرفة التجارة الدولية بنود العقوبات بموجب قواعد المنشورة. وفي السنوات الأخيرة، شكلت العقوبات الدولية مشكلة رئيسية للمؤسسات المالية المشاركة في التجارة والمشاريع الدولية. وتكبدت العديد من المؤسسات المالية غرامات كبيرة جداً من السلطات الأمريكية لمخالفة أنظمة العقوبات، مما أدى إلى انسحاب العديد منها من كافة التعاملات مع بعض الدول الخاضعة للعقوبات. والسؤال الأول الذي يجب على المؤسسات المالية مراعاته عند إصدار أو تعديل لوائح العقوبات الجديدة هو ما إذا كان هناك التزام بالامتثال للوائح من خلال وقف العمل مع الشركات والأفراد المحددين في لوائح العقوبات. على سبيل المثال، غالباً ما تبدأ لوائح العقوبات بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفقاً للمادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة. وتوجه هذه القرارات إلى الدول الأعضاء وليس إلى مؤسسات مالية أو شركات تجارية محددة. وعلى الجهات والشركات أن تنظر في كيفية تنفيذ تلك القرارات بموجب لوائح تصدر على المستوى الإقليمي أو الوطني. وعادة ما ينشر الاتحاد الأوروبي لوائح العقوبات الخاصة به بعد وقت قصير من إصدار قرار مجلس الأمن. لا تقتصر اللوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي على مواطني الاتحاد الأوروبي عند ممارسة الأعمال داخل الاتحاد فحسب، بل تُفرض أيضاً على مواطني الاتحاد الأوروبي عند ممارسة الأعمال خارج الاتحاد وعلى مواطني الاتحاد عند ممارسة الأعمال التجارية في الاتحاد. وبالتالي، يتعين على المؤسسة المالية في أوروبا أو المؤسسة التي تقوم بأعمال تجارية من خلال فرع مسجل في الاتحاد أن تنظر في لوائح الاتحاد الأوروبي قبل الشروع في أي معاملات قد تخضع لتلك اللوائح. كما تنطبق اعتبارات مماثلة أيضاً فيما يتعلق بالولايات المتحدة.

تتجاوز لوائح العقوبات للالتزامات غير القابلة للنقض الواردة في الاعتمادات والكفالات. ويجب على المؤسسة المالية عدم سداد أي مبلغ بموجب كفالة تحت الطلب أو بموجب اعتمادات الجهور إذا كانت لوائح العقوبات تمنعها من ذلك. وعلى العكس من ذلك، إذا لم تحظر اللوائح التنظيمية في الواقع معالجة الاعتماد أو الكفالة، يجب على المؤسسة المالية الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الأداة ذات الصلة. ولا يمكن للمؤسسة المالية رفض معالجة الاعتماد أو الدفع بموجب الكفالة لمجرد وجود علاقة مع دولة خاضعة للعقوبات. ويجب التحقق مما إذا كانت اللوائح تحظر فعلياً المعاملة المالية المعنية.

يمكن أن يكون للعقوبات الدولية تأثير كبير على التزام الدفع بموجب جميع أنواع الاعتمادات والكفالات، حيث لا يوجد ذكر للوائح العقوبات بموجب "الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المصرفية" (نشرة رقم 600).

في السنوات الأخيرة، بدأت العديد من المؤسسات المالية في إدراج شرط العقوبات في الاعتمادات واعتمادات الجهور والكفالات لديها، في محاولة لتغطية نفسها من الوضع الذي لا يكون واضحاً فيه ما إذا كانت المعاملة مسموحة أم لا في حال ظهور أي لوائح جزائية. وفي شهر اذار من عام 2010، نشرت اللجنة المصرفية في غرفة التجارة الدولية ورقة إرشادية (1129/470) تنص على أنه يجب ان لا يكون أثرها أكثر من القول بأنه إذا كان تنفيذ الاعتماد المستندي محظور بموجب لوائح العقوبات، وعليه فإن المؤسسة المالية تعفى من التزامها بذلك. وفي عام 2014، نشرت غرفة التجارة الدولية ورقة إرشادية ثانية حول استخدام شروط برامج العقوبات في الأدوات المتعلقة بالتمويل التجاري الخاضعة لقواعد غرفة التجارة الدولية (وثيقة غرفة التجارة الدولية رقم 1238/470). في هذه الورقة البحثية لم تشجع غرفة

¹¹²For more information, see European Union, "Council Regulation (EC) No 2271/96 of 22 November 1996 Protecting against the Effects of the Extra-Territorial Application of Legislation Adopted by a Third Country, and Actions Based Thereon or Resulting Therefrom," Pub. L. No. 2271/96 (1996), <http://data.europa.eu/eli/reg/1996/2271/2018-08-07/eng>.

التجارة الدولية استخدام شروط العقوبات التي تمنح المؤسسة المالية السلطة التقديرية بشأن تنفيذ أو عدم تنفيذ الاعتماد أو الدفع أو عدم الدفع بموجب الكفالة، وذلك لمجرد أن المؤسسة المالية لديها اعتبارات من احتمال وجود بعض الارتباط بالعقوبات، حتى لو لم يكن هناك حظر بموجب اللوائح ذات الصلة. وايضا لدى غرفة التجارة الدولية اعتبارات من أن هذه الشروط يمكن أن تلقي بظلال الشك على تعهد المؤسسات المالية غير القابل للنقض بالدفع للتقديم المطابق للوثائق والمستندات.

الشروط الخاص ببرامج المقاطعة

المقاطعة هي تدابير اقتصادية تهدف إلى فرض ضغط اقتصادي على الجهة المستهدفة من المقاطعة. وعندما تسعى الدول إلى فرض مقاطعة على مواطني الدول الأخرى، تعتمد تلك الدول أحياناً تدابير لمنع إرغام مواطنيها على المساعدة في مقاطعة لا تتماشى مع سياساتها.

كما تم استخدام مصطلح "المقاطعة" للإشارة إلى الإجراءات التي تفرضها الحكومات ضد دول أخرى أو جهات خاصة. ومن هذا المنطلق، فإن هذا المصطلح يرتبط بمعظم حالات المقاطعة الطوعية لأنها قانونية في معظم البلدان. وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات، إلا أنها نادراً ما ترتبط بالمؤسسات المالية. والمقاطعة التي يفرضها القانون هي في الواقع حظر، وغالباً ما توصف بأنها عقوبة، علماً بأن الجزاءات المفروضة على عدم الامتثال لهذه المقاطعة توصف أيضاً بأنها عقوبات.

شروط المقاطعة هو تعهد من مشتري البضائع أو الخدمات بالامتثال لقوانين ولوائح الولايات المتحدة لمكافحة المقاطعة. ويعد الالتزام أو مخالفة أحكام المقاطعة من الاعتبارات للمؤسسات المالية التي تنطبق عليها أحكام المقاطعة. وقد نتجت العديد من الغرامات التي فرضتها الجهات التنظيمية الأمريكية عن فشل المؤسسات المالية في تحديد مخالفات اللوائح الأمريكية لمكافحة المقاطعة.¹¹³

وتصنف المقاطعة على أنها أساسية أو ثانوية أو ثلاثية:

- **المقاطعة الأساسية:** هي مقاطعة موجهة نحو هدف مطلوب تغيير أنشطته.
- **المقاطعة الثانوية:** محاولة غير مباشرة للتأثير على إجراءات الهدف من خلال السعي إلى منع الأطراف الثالثة عن التعامل مع الجهة المستهدفة بالمقاطعة.
- **المقاطعة الثلاثية لأطراف محددة:** هي مقاطعة تتضمن استخدام "القائمة السوداء" للشركات التي تتعامل مع الجهة المستهدفة بالمقاطعة.

على سبيل المثال، تهدف المقاطعة الأمريكية المفروضة على كوبا إلى فرض تغيير في النظام الحاكم في كوبا يكون مقبولاً للولايات المتحدة. ولتحقيق هذا الهدف، تحاول المقاطعة منع حصول كوبا على رأس المال والموارد والتكنولوجيا والأسواق وتقييد حركة مواطنين كوبا ومؤسساتهم التجارية.

يمكن للدولة ذات السيادة أن تختار التوافق مع مقاطعة دولة أخرى، ويمكن أن تطلب من مواطنيها الامتثال لها. ومع ذلك، فمن المسلم به أيضاً أن الدولة المحلية يمكن أن تحظر على مواطنيها والجهات التي تعمل ضمن مناطقها المشاركة في مقاطعة لم تضعها أو توافق عليها تلك الدولة المحلية. وتتمثل المشكلة فيما إذا كان بإمكان أحد البلدان أن يطلب من الدول الأخرى ومواطنيها الامتثال للمقاطعة التي تفرضها.

¹¹³For examples of boycott language, see "Examples of Boycott Requests," US Bureau of Industry and Security, accessed March 21, 2022, <https://www.bis.doc.gov/index.php/enforcement/oac/7-enforcement/578-examples-of-boycott-requests>.

دراسة حالة

العقوبات المالية المستهدفة والمنعقدة بأسلحة الدمار الشامل

استطلعت هذه الحالة المعاملات من أنماط التقرير المتعلقة بالتحايل على العقوبات المستهدفة ضد الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي نشرها المكتب التنفيذي للجنة السلع الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير في دولة الإمارات العربية المتحدة.¹¹⁴

أسلاك النيكل

في عام 2019، تلقت السلطات الإماراتية معلومات تفيد بأن الشخص "ص" كان له علاقات مع الحرس الثوري الإيراني وشارك في تمويل البرنامج النووي الإيراني بما يخالف قرار مجلس الأمن رقم 2231. وقد استخدم الشخص "ص" دولة الإمارات العربية المتحدة كنقطة عبور لشحنة منخفضة القيمة تحتوي على عينات من قضبان وأسلاك نيكل تم استيرادها من الدولة "أ" مخصصة لإيران. وحددت السلطات الإماراتية أربعة حسابات بنكية بإجمالي رصيد قدره 22,000 درهم إماراتي تخص المشتبه به وشركاته الثلاث، وتم استخدامها لدعم الحرس الثوري الإيراني. وكشفت التحقيقات أن الشخص "ص" كان في مفاوضات لشحن كميات أكبر من قضبان وأسلاك النيكل إلى إيران. في النهاية أصدرت النيابة العامة في دولة الإمارات أمرًا باعتقال الشخص "ص" وتجميد جميع الأموال على الفور في حسابات يسيطر عليها الشخص "ص" وثلاث شركات يسيطر عليها، بإجمالي يبلغ 22,000 درهم إماراتي. كما أوقفت النيابة العامة في الإمارات العربية المتحدة النشاط التجاري لتلك الشركات. واعتبارًا من تاريخ النشر، تم إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة وهي في انتظار صدور الحكم.

ألياف الكربون

بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة، عيّن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية 11 جهة وفردًا يشاركون في شراء البضائع بالنيابة عن برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، بما في ذلك شركة مبروكة التجارية (ذ.م.م) - ومقرها الإمارات العربية المتحدة - وشبكة مقرها الإمارات العربية المتحدة. وحجبت هذه الشبكة المستخدم النهائي للبضائع الحساسة لانتشار الصواريخ من خلال استخدام شركات وهمية في دول ثالثة لخداع الموردين الأجانب. كما حددت خمسة أفراد إيرانيين عملوا على شراء مكونات صواريخ باليستية لإيران. كان حسين بورنغشبان وشركته، مبروكة التجارية، يقدمون أو يحاولون تقديم الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي أو أي دعم آخر لشركة نافيد للمواد المركبة، وهي كيان أخضعته الولايات المتحدة أيضًا للعقوبات فيما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية. وفي وقت تحديدها، كانت شركة نافيد تتعاقد مع جهات أسبوية لشراء خط إنتاج لألياف الكربون من أجل إنتاج ألياف الكربون المناسبة على الأرجح لاستخدامها في مكونات الصواريخ الباليستية. ومنذ أوائل عام 2015 على الأقل، استخدم بورنغشبان وشركته، مبروكة، لشراء المواد والمعدات الأخرى لخطة إنتاج ألياف الكربون في شركة نافيد. كما تم تحديد بورنغشبان لتقديم أو محاولة تقديم الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي أو أي دعم آخر لشركة مبروكة التجارية، مما يشير إلى أن الشركة حققت أرباحًا قدرها حوالي 7,300 يورو من الصفقة.

¹¹⁴Executive Office of the Committee for and Goods Subject to Import and Export Control, *Typologies on the Circumvention of Targeted Sanctions against Terrorism and the Proliferation of Weapons of Mass Destruction* (Dubai: Government of the United Arab Emirates, 2021), 21–22, <https://www.centralbank.ae/sites/default/files/2021-08/Typologies%20on%20circumvention%20of%20Targeted%20Sanctions%20agst%20Terr.%20and%20the%20Prolif.%20of%20WMD%20-%20Ex.Office%20IEC%20May2021.pdf>.

دراسة حالة

مشاركة المؤسسة المالية في التهرب من برامج العقوبات والتحايل عليها

تتضمن دراسة الحالة التالية مقتطفات مأخوذة من تقرير صادر عن أحد البنوك التركية الكبرى في قضية التحايل على برامج العقوبات الاقتصادية الإيرانية غير المسبوق، الذي نشره مشروع ويسكنسن بشأن مراقبة الأسلحة النووية. وتم حذف أسماء الأفراد والجهات.¹¹⁶

شارك بنك مملوك للدولة "البنك أ" في مخطط لغسل مليارات الدولارات من متحصلات النفط الإيرانية من خلال المؤسسة تحت شعار تجارة الذهب باستخدام شبكة من دور الصرافة والشركات الوهمية في تركيا والإمارات العربية المتحدة.

"في 15 تشرين الأول 2019، أصدر النائب العام الأمريكي قراراً غير مسبوق ضد البنك "أ"، وهو مؤسسة مالية تركية كبرى مملوكة للدولة، يتهم فيه البنك بالاحتيايل وغسل الأموال والتآمر في مخالفة لقانون القوى الاقتصادية الدولية في حالات الطوارئ. ويعتبر قرار وزارة العدل الأمريكية بمقاضاة البنك "أ" خطوة غير عادية. وعادةً ما يسع النائب العام الأمريكي إلى الفصل في القضايا خارج المحكمة مع البنوك المتهمه بانتهاك العقوبات، من خلال اتفاقيات الادعاء المؤجلة".

قام رجل أعمال إيراني-تركي ("س")، "بتحويل أموال من حسابات البنك "أ" التي تحتفظ بها الجهات الإيرانية إلى حسابات شركاته الوهمية في تركيا والإمارات العربية المتحدة. بعد ذلك، قام بغسل الأموال من خلال صادرات الذهب غير المشروعة وتزيف تجارة الأغذية في وقت لاحق، استخدم "س" هذه الأموال في نهاية المطاف لسداد مدفوعات دولية بالنيابة عن الجهات الإيرانية التي تدعم برامج التسليح الإيرانية.

ووفقاً لوزارة العدل، فإن هذا المخطط "أثّر عن مجموعة خفية من الموارد المالية التي تسيطر عليها الحكومة الإيرانية التي يمكن إرسالها سرّاً إلى أي مكان في العالم".

لمحة عامة عن مخطط العقوبات

"في أوائل عام 2012، أبلغ ممثل من أحد دور الصرافة، وهي جهة تقدم خدمات مالية تابعة للبنك "ب"، وهو بنك خاص في إيران، الشخص "س" بأن البنك المركزي الإيراني وشركة النفط الوطنية الإيرانية تمتلكان مليارات الدولارات في حسابات في البنك "أ". وكانت هذه الأموال من متحصلات مبيعات النفط والغاز الإيرانية إلى تركيا.

"وفقاً للعقوبات التي فرضها قانون إقرار الدفاع الوطني الأمريكي لعام 2012، لم يكن بالإمكان تحويل الأموال من حسابات ضمان النفط هذه إلى إيران أو استخدامها في التحويلات المالية الدولية بالنيابة عن حكومة إيران أو البنوك الإيرانية. وفي تموز 2012، فرض الأمر التنفيذي رقم 13622 مزيداً من القيود على المعاملات المتعلقة بالبترول مع البنك المركزي الإيراني والشركة الوطنية الإيرانية للنفط على وجه التحديد.

ومع ذلك، كان بالإمكان في ذلك الوقت استخدام الأموال من الحسابات بشكل قانوني للدفع مقابل الصادرات التركية إلى الشركات الإيرانية الخاصة - وهو استثناء يعرف باسم قاعدة التجارة الثنائية.

"أولاً، سيقوم البنك المركزي الإيراني والشركة الوطنية الإيرانية للنفط بتحويل متحصلات النفط المحتفظ بها في حساباتهما في البنك "أ" (المقومة بالليرة التركية، لتجنب النظام المالي الدولي) إلى حسابات البنك "أ" للبنوك الإيرانية الخاصة، مثل البنك "ب". ثم يحول هؤلاء الوسطاء الإيرانيون الأموال إلى حسابات البنك "أ" التي تسيطر عليها شبكة "س" الخاصة بالشركات الوهمية، وبالتالي إخفاء العلاقة بإيران عن المؤسسات المالية الخارجية.

¹¹⁵"Treasury Sanctions Those Involved in Ballistic Missile Procurement for Iran," US Department of the Treasury, January 17, 2016, <https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/pages/j10322.aspx>.

¹¹⁶John P. Caves III and Meghan Peri Crimmins, *Major Turkish Bank Prosecuted in Unprecedented Iran Sanctions Evasion Case*, Iran Watch Report (Madison, WI: Wisconsin Project on Nuclear Arms Control, 2020), <https://www.wisconsinproject.org/wp-content/uploads/2020/04/Major-Turkish-Bank-Prosecuted-Unprecedented-Iran-Sanctions-Evasion-Case.pdf>.

”استخدمت شركات “س” الوهمية الأموال لشراء الذهب في السوق التركية. ولمزيد من التغطية على مساراته التي يتخذها، زور “س” بعد ذلك السجلات للإشارة إلى أن الذهب تم تصديره لاحقاً إلى شركات خاصة في إيران، على النحو الذي تسمح به قاعدة التجارة الثنائية، وبهذه الطريقة، حتى لو كان من الممكن تتبع التحويلات المصرفية الداخلية إلى حسابات النفط الإيرانية، فإن المعاملة ستبدو أنها لا تزال تمثل للعقوبات الأمريكية (وقد خضعت هذه الوثائق والمستندات المزيفة في وقت لاحق للعديد من التغييرات مع تطور العقوبات الأمريكية).

”في الواقع“، قامت شركات الشخص “س” بتصدير الذهب إلى دبي، حيث قامت ببيعه في السوق نقدًا. وكانت هذه الخطوة بالغة الأهمية لمخطط “س” وخدمت غرضين. أولاً، سمحت له بالاستحواذ على العملات المستخدمة للمدفوعات الدولية، مثل الدولار الأمريكي واليورو. ثانيًا، أخفت الأصل الإيراني للمال. وعلى عكس التحويلات المصرفية، لم يمكن من السهولة تتبع المعاملات النقدية.

”في هذه المرحلة، كانت الأموال جاهزة للنقل داخل النظام المالي الدولي. أودع الشخص “س” المتحصلات النقدية من مبيعات الذهب في حسابات تحتفظ بها شركاته في البنوك في دبي. وأعطت البنوك الإيرانية، مثل البنك “ب” والبنك “ج”، تعليمات لشركات الشخص “س” بتحويل الأموال إلى جهات مختلفة في شبكة التحايل على برامج العقوبات الاقتصادية على إيران، والتي تتألف من شركات وهمية وموردين أجانب في العديد من البلدان، بما في ذلك كندا والصين وتركمانستان. ثم قامت البنوك الأمريكية بعد ذلك بمعالجة العديد من هذه المعاملات بالدولار عن غير قصد من خلال الحسابات المراسلة. ونتيجة لذلك، وخلال الفترة من ديسمبر 2012 إلى أكتوبر 2013 فقط، تم تحويل أكثر من 900 مليون دولار من أموال النفط والغاز الإيرانية عبر المؤسسات المالية الأمريكية لسداد المدفوعات نيابة عن إيران.

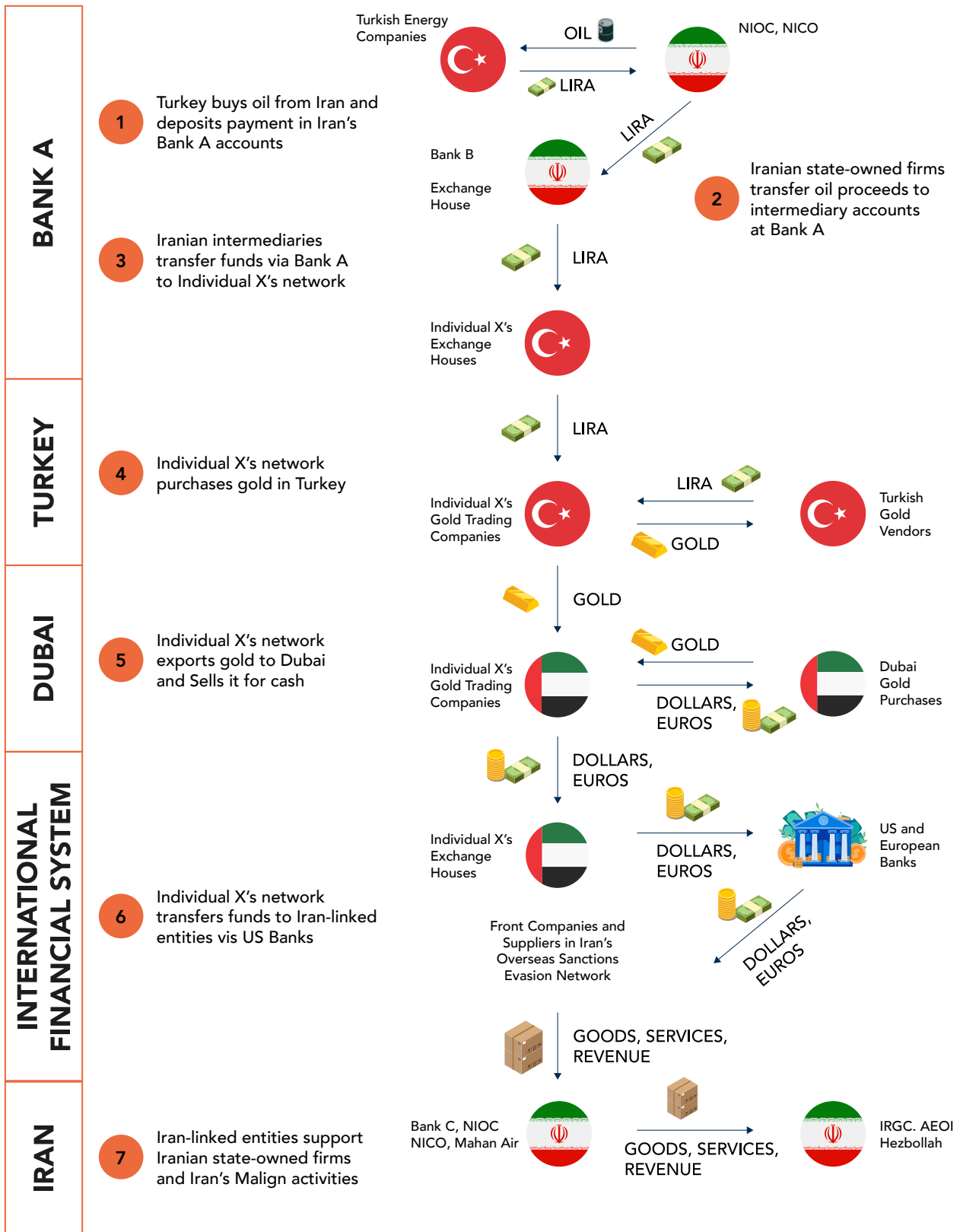
مزايا المخططات

”ساعدت هذه المخططات إيران في أنشطة انتشار التسليح بطريقتين. أولاً، أفادت الجهات الإيرانية من العلاقات بتلك الأنشطة. في كل من برنامج الذهب والغذاء، كانت الوجهة النهائية للصناديق المغسولة هي الشركات الأجنبية المشاركة في التحايل على برامج العقوبات الاقتصادية الإيرانية وشبكات الشراء غير المشروعة.

وقد زودت هذه الشركات الجهات الإيرانية بالبضائع والخدمات، ولكن كان لا بد من دفعها من أجل مواصلة عملياتها؛ وكانت أموال النفط الإيرانية التي تم غسلها من خلال البنك “أ” هي مدفوعاتها. في مثال توضيحي، قامت شركات الشخص “س” بالعديد من التحويلات الدولية - بتوجيه من البنوك الإيرانية وعلى ما يبدو بالنيابة عن الشركة الوطنية الإيرانية للنفط - إلى شركة طاقة مقرها في تركمانستان تعمل على تزويد إيران بالغاز.

ثانيًا، ساهم البرنامج في تخفيف الضغط المالي على إيران بين عامي 2012 و2016، في ظل مفاوضات متعددة الأطراف للحد من البرنامج النووي الإيراني الذي نتج عنه خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015. وقد وفر الضغط الناجم عن العقوبات قوة كبيرة للولايات المتحدة وشركائها أثناء عملية التفاوض مع إيران. وقد تكون القناة المالية الخلفية التي قدمها الشخص “س” والبنك “أ” قد قللت من هذا التأثير.

The Gold Scheme: In Seven Steps





الأنماط المستخدمة



الأنماط المستخدمة

محظورات التجارة وعمليات الحظر مفروضة لتقييد البضائع أو الخدمات التي، عند التعامل معها، تسهل الأنظمة وتدعمها. فعلى سبيل المثال، يخضع الحرس الثوري الإيراني لمثل هذه القيود، ومؤخرًا روسيا، حيث تم فرض حظر على المنتجات الفاخرة القادمة من روسيا مثل الفودكا والشوكولاتة الفاخرة. إن القيود المفروضة على شراء السلع الاستراتيجية أو المهمة تضر من الناحية الاقتصادية بالبلد والقطاعات الرئيسية، وبالتالي تفرض ضغطًا على الأنظمة الخاضعة للعقوبات. وفيما يتعلق بالصادرات والبضائع والخدمات المقدمة لهذه الدول، يمكن أن تساعد الأنظمة والشركات أو الجهات الفاعلة سيئة السمعة في تعزيز تقدمها، كما يتضح من حظر التكنولوجيا الأمريكية على التوريد لبعض شركات الاتصالات العسكرية الصينية، بهدف منعها من استخدام التكنولوجيا في منتجاتها. وتستخدم أساليب مختلفة للتهرب من القيود أو الحظر التجاري. ويمكن استخدام هذه الطرق بمفردها أو مع طرق أخرى، كما هو موضح في الملحق الرابع، من أجل المشاركة في الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية.

المخاطر المرتبطة بالوثائق والمستندات

يتم استخدام أنواع معينة من الوثائق والمستندات التجارية، المستخدمة في تسليم البضائع وكذلك دفع ثمنها، وإساءة استخدامها من أجل إخفاء النشاط غير المشروع. وفيما يلي بعض الأمثلة على كيفية إساءة استخدام وثائق ومستندات معينة لتسهيل بعض الجرائم أو الأنشطة غير المشروعة فيما يتعلق أساسًا بالتهرب والتحايل على برامج العقوبات.

بوالص الشحن المستبدلة (التي تم إصدارها كنسخة مختلفة عن تلك الاصلية)

تواجه المؤسسات المالية التي تسمح ببوالص الشحن التي يتم إصدارها كنسخة بديلة عن تلك الاصلية (بوالص الشحن المستبدلة) في منتجات التمويل التجاري العديد من المخاطر المتعلقة بغسل الأموال و/أو التهرب والتحايل على برامج العقوبات. وكما ذكرنا سابقًا، فإن بوليصة الشحن التي تم إصدارها كنسخة بديلة عن تلك الاصلية هي مجموعة ثانية من بوالص الشحن التي غالبًا ما يتم طلبها عندما يكون هناك تغيير في شروط التجارة الاصلية.

يجب أن تكون المؤسسات المالية على دراية بالمخاطر المرتبطة بهذا النوع من بوالص الشحن، والتي يمكن أن تشمل: إخفاء اسم البائع الرئيسي للبضائع؛ وإخفاء اسم المستفيد النهائي و/أو المستخدم النهائي للبضائع؛ وإخفاء منشأ البضائع، التي قد تشمل دولاً أو موانئ أو جهات أو أطرافاً خاضعة للعقوبات، وما إلى ذلك¹¹⁷.

بوالص الشحن لحاملها القابلة للتظهير لطرف ثالث

كما أشرنا سابقًا، فإن "بوالص الشحن لحاملها القابلة للتظهير لطرف ثالث هو مؤشر على عدم وجود مستلم محدد لهذا النوع من البوالص"¹¹⁸. قد يختار غاسل الأموال استخدام بوالص الشحن لحاملها القابلة للتظهير لطرف ثالث لأنها تعمل بشكل مشابه للشيك لحامله من حيث أنها تخفي المستفيد النهائي/ المالك المستفيد، مما يعني أن المؤسسات المالية لن تكون قادرة على تطبيق إجراءات العناية الواجبة للعمليات.

¹¹⁷Aliona Yurlova, "Switch Bill of Lading: A Complete Manual and Word of Advice," iContainers, October 30, 2018, <https://www.icontainers.com/us/2018/11/01/switch-bill-of-lading-complete-manual/>.

¹¹⁸"Blank Endorsement on a Bill of Lading."

بوالص الشحن البحري المزورة والمستندات الاخرى المزورة

تؤدي بوالص الشحن البحري دورًا مهمًا في التجارة، إلا أنه من الممكن إساءة استخدامها:

نظرًا لوجود العديد من الجهات التي تشارك في بوالص الشحن البحري من بداية المعاملات إلى نهايتها، فيمكن أن تظهر بوالص الشحن المزورة في أي مرحلة أثناء عملية الشحن. ويكون الدافع الرئيسي وراء بوالص الشحن البحري المزورة هو الحصول على بضائع لها قيمة مرتفعة.

وتعتبر بوالص الشحن البحري المزورة الأكثر شيوعًا. وقد يأخذ التزوير نفسه عدة أشكال، من التوقيع على النماذج، إلى بنود البضائع المحددة والمدرجة على البوليصة؛ ولكن أحد أكثر الأشكال شيوعًا هو انتحال شخصية متلقي الشحنة والمدون اسمه في البوليصة. إذ يتيح إخفاء المستفيد النهائي من البضائع أو المستخدم النهائي لها، خاصة للبضائع الحساسة وذات الاستخدام المزدوج. وفي بعض الحالات، يتيح ذلك لمرتكب الجريمة سرقة كل شيء في تلك الشحنة. وإذا كانت بوليصة الشحن البحري صادرة "لأمر" شخص - أي أن بوليصة الشحن صادرة باسم شخص ما على وجه التحديد - وكانت قابلة للتحويل، فقد يقوم المجرم بتزوير توقيع الشخص لسرقة الشحنة.

وحسب نوع بوليصة الشحن المرافقة للشحنة، قد يكون هناك عدة أشخاص مشاركين في المعاملات يمكن تحميلهم المسؤولية القانونية عن عدم وصول الشحنة إلى وجهتها. ويعني هذا للأسف إشراك أشخاص برئيين لا علاقة لهم بالجريمة، ولكنهم نظرًا لطبيعة بوليصة الشحن فهم مسؤولون عن محتويات الشحنة على أي حال.¹¹⁹

الاعتماد المقابل لاعتماد آخر / الاعتمادات المتقابلة

من الأساليب المحتملة للتهرب والتحايل على برامج العقوبات استخدام الاعتمادات المتقابلة. وبناءً على مصادر متعددة، يعتمد هذا الأسلوب على الهيكل التالي:

في هذه الحالة، يصدر البنك "أ" الاعتماد المستندي كضمان للبنك "ب" من أجل إصدار اعتماد مستندي منفصل إلى المستفيد. وغالبًا ما يحدث ذلك عندما تحتوي الاتفاقية الأساسية بين طالب الإصدار والمستفيد على قيود تتعلق بالجودة الائتمانية للبنك الذي يصدر الاعتماد المستندي أو موقع البنك المصدر أو غيرها من الاشتراطات التي تمنع بنك طالب الإصدار من إصدار اعتماد مستندي مباشر للمستفيد.

ويمكن للمتهرب من العقوبات استخدام الاعتماد المقابل لاعتماد آخر / الاعتمادات المتقابلة لإزالة اسم البنك الخاضع للعقوبات من الوثائق والمستندات بشكل أكثر فعالية مما هو ممكن باستخدام الاعتماد المستندي المحول. فباستخدام الاعتماد المقابل لاعتماد آخر / الاعتمادات المتقابلة، يتلقى المستفيد الاعتماد المستندي من بنك غير خاضع للعقوبات دون ذكر اسم البنك المصدر الأصلي وقد لا يكون المستفيد على علم بمشاركة المؤسسة الخاضعة للعقوبات في المعاملة.

ويمكن للمؤسسة تجنب المشاركة في هذا النوع من مخالفات العقوبات من خلال مراقبة مؤشرات المخاطر التالية: تعليمات تعديل الشروط، تغيير وجهة البضائع، تغيير اسم السفينة، إزالة اسم بنك أو اسم طالب الإصدار، أو تغيير اسم مؤسسة مالية أو اسم طالب الإصدار. ويتطلب أي من هذه التوجيهات إجراء مزيد من التحقيق.

يلزم أن يكون البنك المستلم للاعتماد المستندي الأولي متواطئًا في هذا الترتيب، أو على الأقل أن يكون مهملاً، لإزالة أي ذكر للمؤسسة الخاضعة للعقوبات من الاعتماد المستندي الصادر. ومن المهم جدًا أن تفهم المؤسسات المالية التي تعمل في عدة دول العقوبات التي تنطبق على الدول المحلية وكذلك التي تنطبق على الدول الأخرى التي يتعامل فيها العملاء، وحيث قد يكون للمؤسسة أيضًا مسؤوليات.¹²⁰

¹¹⁹"Bill of Lading."

¹²⁰"ICA Specialist Certificate in Trade Based Money Laundering," International Compliance Association, 75-77, accessed March 22, 2022, <https://www.int-comp.org/programme/?title=ICA-Specialist-Certificate-in-Trade-Based-Money-Laundering>.

إساءة استخدام اعتماد الجهور

كما هو الحال في الاعتمادات المتقابلة، يمكن إساءة استخدام اعتمادات الجهور. وفيما يلي شرح لكيفية استخدام اعتماد الجهور في نظام غسل الأموال:

ينطوي استخدام اعتماد الجهور لغسل الأموال على التواطؤ بين كل من طالب الإصدار والمستفيد، حيث يضمن الاثنان مخالفة طالب الإصدار لشروط وأحكام اعتماد الجهور، وبالتالي تنفيذ الدفع للمستفيد.

ويتم غسل الأموال خلال مرحلة الدفع للمستفيد، حيث يكون المستفيد غالبًا خارج الدولة وخارج حدود الدول لمكان إقامة طالب الإصدار. ويمكن تبرير الدفع للمستفيد من خلال تقديم الوثائق والمستندات المرتبطة باعتماد الجهور، مما يضيف شرعية إضافية على المعاملة. وليس تنفيذ غسل الأموال من اعتماد الجهور، يجب الإخلال في الاتفاقية بين كل من طالب الإصدار والمستفيد. ودون هذا الإخلال باعتماد الجهور، لا تبدأ أي خطوة من خطوات الدفع.

وقد ينطوي اعتماد الجهور على متطلبات معينة لامتثال عملية الإصدار، بحيث تؤدي هذه المتطلبات إلى خلق ضعف في استخدامها كأداة لغسل الأموال. فخلال سير العمل العادي لعمليات التمويل التجاري في مؤسسة مالية، يقوم المستفيد بتفعيل ما يقرب من خمسة في المائة من اعتماد الجهور (كما ورد في الاتفاقية الأصلية)، وهو رقم يستند إلى محادثات مع موظفي عمليات التمويل التجاري في مختلف البلدان. وإذا لاحظ موظفوا عمليات التمويل التجاري تفعيل اعتمادات الجهور باستمرار بين طالب الإصدار والمستفيد، فهناك نتيجتان محتملتان؛ إما أن يعاني طالب الإصدار من عدم التوفيق وسوء تقدير هائل للأعمال، أو أن كلا الطرفين يتآمران لتشغيل اعتمادات الجهور لنقل كميات هائلة من القيمة عبر الحدود دون إثارة شكوك السلطات الإشرافية.¹²¹

المخاطر المرتبطة بالبضائع

كما تستغل الجهات الفاعلة غير المشروعة نقاط الضعف في وثائق ومستندات تجارية معينة لإخفاء النشاط غير المشروع أو غير القانوني، فهي تقوم أيضًا باتباع أساليب لإخفاء البضائع و/أو استخدام بضائع معينة للمشاركة في نشاط غير مشروع. وتم تصميم أدوات التمويل التجاري لسد فجوة الثقة بين الأطراف على أساس الوعد بالدفع، وفي بعض الأحيان يتم فقط نقل الوثائق والمستندات ذات الصلة؛ وبالتالي، لا يمكن للمؤسسات المالية الاعتماد إلا على التفاصيل الواردة في الوثائق والمستندات التي تحدد البضائع أو الخدمات المتداولة.

وبالنسبة للبضائع التي يتم شحنها، فمن بين ما يقدر بـ 11 مليون حاوية تدخل الولايات المتحدة كل عام، يتم فحص 3.7% فقط. ويتم فحص 1% من هذا المجموع في الموانئ الخارجية، مع حوالي 1.5% من الحاويات التي يتم فحصها والتي تصل إلى موانئ الاتحاد الأوروبي.¹²² ويتم اتخاذ خطوات من خلال تعزيز التكنولوجيا لزيادة هذا الرقم، ولكن مع اعتماد المؤسسات المالية على وصف البضائع التي يتم شحنها والتي يتم تسجيلها في الوثائق والمستندات المقدمة، ومع العدد القليل جدًا من الحاويات التي يتم فحصها، فإن ذلك يتيح نقل البضائع غير المشروعة مع احتمالية عالية لعدم تحديدها. فلا تكون الجمارك على دراية بالبضائع التي قد تقوم مؤسسة مالية بتمويل أو نقل مستندات لها، كما لا تكون المؤسسات المالية على دراية بمحتويات الحاويات التي يتم تغنيشها من قبل الجمارك. ومن المهم أيضًا فهم المعاملة والانتباه لأي تفاصيل قد تشير إلى تفاصيل شحن غير حقيقية؛ فعلى سبيل المثال، لا يمكن للحاوية التي يبلغ طولها 40 قدمًا أن تحمل ضعف وزن حاوية بوزن 20 قدمًا.

¹²¹ICA Specialist Certificate in Trade Based Money Laundering, "75-77.

¹²²<https://ajot.com/insights/full/ai-container-inspection-an-unsolved-need>

التهرب من خلال إخفاء وتهريب البضائع

قد تحاول الجهات غير المشروعة التهرب من العقوبات عن طريق إخفاء البضائع المحظورة أو المقيدة، مثل البضائع ذات الاستخدام المزدوج أو البضائع الحساسة، بين البضائع الأخرى منخفضة المخاطر للحد من التدقيق و/أو تجنبه. وتناقش رابطة المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال في دليل مختصي العقوبات العالمية المعتمدين طرق التهرب المختلفة المستخدمة:

هناك بعض الأنواع من أساليب التهرب في تغيير وسيلة النقل. إذ يقوم بعض المهربين بإخفاء البضائع المحظورة أو المقيدة من خلال تجميعها مع غيرها، بعبارة أخرى، فهم يقومون بتجميع الشحنات الصغيرة في شحنة واحدة أكبر، أو إخفاء المواد المقيدة مع بضائع أخرى مثل الأسلحة ولا يتم ذكر تلك السلع المحظورة في وثائق ومستندات الشحن.

وقد جعلت شبكة الإنترنت التواصل التجاري حول العالم أسهل بكثير. ومع ذلك، فممارسة التهرب من العقوبات عن طريق إخفاء شحنة محظورة من خلال شحنة مسموحة أو إخفاء كمية صغيرة من البضائع المهربة بين البضائع الأخرى موجودة منذ قرون. وممارسة إخفاء البضائع موجود طالما هنالك مهربون.

وعندما يشحن المتحايلون على العقوبات شيئاً ما يريدون عدم ملاحظته أو اكتشافه، وبالتالي فإن مفتاح نجاحهم يكمن في تجنب التفتيش أو تقليله. على سبيل المثال، إذا كانت البضائع التي تخفي الشحنة المحظورة ثقيلة أو صعبة التحريك أو غير مرتبة بطريقة ما، فقد تخفي بشكل أفضل ما لا يريد المهربون أن يراه موظفو الجمارك. وقد تشمل البضائع المستخدمة في عملية الإخفاء النباتات الحية أو صناديق الخضار والتي قد تنكسر باستخدام المعاينة الدقيقة لها. (على سبيل المثال: شحنة من أجزاء آليات في صناديق صغيرة مخفية أسفل ألواح من الخرقة المعدنية أو الحصى. سيكون من الصعب للغاية على المفتشين تحريك تلك الألواح والكشف عن البضائع المحظورة).

لقد جعلت التكنولوجيا عملية الإخفاء أسهل في بعض النواحي. ويمكن أن تسهل الأجزاء المخفية الغير قابلة للتتبع من شبكة الإنترنت والمعروفة باسم "الويب المظلم" على المهربين من العقوبات الإعلان عن استعدادهم للمشاركة في نشاط مخالف للقانون. ومع ذلك، لا يزال التحايل على برامج العقوبات الاقتصادية يتطلب مستوى من الثقة بين الأطراف. ولا يمكن بناء هذه الثقة إلا من خلال الاتصال ومرور الوقت أو من خلال التعارف عن طريق شخص موثوق به.

في جوانب أخرى، جعلت التكنولوجيا عملية الإخفاء أكثر صعوبة. إذ أدت التطورات في وضع العلامات على البضائع والتتبع والتكنولوجيا إلى تعزيز أمن البضائع أثناء النقل. وتترك هذه التطورات مجالاً محدوداً للتلاعب بالنظام.

إلا أن هناك إمكانية لزيادة تجميع وإخفاء الشحنات للتهرب من العقوبات. فبعض البضائع تخضع دائماً للتجميع بسبب القيود العالمية؛ وتعد الأسلحة من أبرز الأمثلة على ذلك. ومع ذلك، فإن التقدم في مجال التكنولوجيا للتتبع البضائع، ومراقبة دورة حياة البضائع، والاستخدام الحكومي للتكنولوجيا في ساحات الشحن العالمية، سيقود إلى تحديات جديدة أمام الجهات التي تحاول استخدام طريقة الإخفاء.

ومن الأمثلة على التهرب من خلال التجميع قضية ديفيد وو. ففي أغسطس من عام 2015، حكمت وزارة العدل الأمريكية عليه بالسجن لمدة 10 أشهر بسبب انتهاك القيود المتعلقة بتصدير معدات الأسلحة. كان ديفيد وو قد حاول الترتيب لشراء هذه المعدات في الولايات المتحدة لشحنها إلى الصين. وكان يخطط لإخفاء المعدات في شحنة أخرى تحتوي على لوازم إنشائية لبناء المنازل.¹²³

¹²³"Certified Global Sanctions Specialist Certification," ACAMS, 89, accessed March 22, 2022, <https://www.acams.org/en/certifications/certified-global-sanctions-specialist-cgss#overview-e3b4081f>.

دراسة حالة

استخدام الاستيراد والتصدير من خلال شركات الواجهة لتحريك التدفقات النقدية للعوائد المتحصلة من المتاجرة بالحياة البرية¹²⁴

تم خلال الفترة لشهري نيسان وإيار من عام ٢٠١٥ القيام بعملياتي مصادرة في كل من تايلند وسنغافورة لما مجموعه ٦.٨ طن من العاج، جميعها تم تصديرها من ميناء مومباسا في كينيا، قامت منظمة الحرية المشتركة بتحقيق إضافي بالتعاون مع الحكومات ذات الصلة، وقد ساعدت هذه المنظمة بالكشف عن الأطراف التي تقف وراء ما تم مصادرتها بعد القيام بتحليل بيانات الاستيراد / التصدير للمضبوطات، توصل المحققين لمعلومة بان الجهات التي تقف وراء هذه المضبوطات قد قامت بتأسيس شركة شرعية في كينيا لإخفاء شحنات العاج والتدفقات المالية بين شرق إفريقيا وشرق اسيا علما بان نشاطها كان في مجال (تجارة الشاي)..

انشأت الجهة شركة واجهة لتجارة الشاي (شركة أ) وقامت بالشراء من شركة تجارية أكبر ووكيل شحن متخصصين في تجارة الشاي (شركة ب) للتعطيم على مشتري الشاي الحقيقيين.

وقامت الجهة أيضا بتأسيس شركة ثالثة (شركة ج) لنقل الشاي الى الميناء، قبل ان يتم شحن الحاوية الى الميناء، قامت الشركة (ج) بتعبئة العاج في أكياس الشاي، تم بعد ذلك تغيير موقع واسم المرسل اليه للشحنات اثناء مسيرها لمحاولة ارباك مسؤولي المواني.

• يتضح من دراسة الحالة المبينة أعلاه بان أحد مؤشرات المخاطر لهذه الحالة هو أن بلد المقصد النهائي كان شرق آسيا والتي تعد ليست سوقا رئيسيا لتصدير الشاي من إفريقيا.

البضائع عالية المخاطر

تشكل بعض السلع مخاطر أعلى للاستخدام في الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية بسبب قيمتها العالية، وارتفاع الطلب عليها، وسهولة تحويلها إلى النقد، وتشمل هذه البضائع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مثل الذهب والألماس والمركبات ومنتجات التبغ والإلكترونيات الاستهلاكية.

استخدام الإرهابيين للذهب لنقل القيمة

تقدمت الولايات المتحدة دراسة الحالة التالية وهي مأخوذة مباشرة من تقرير "تمويل الإرهاب" الصادر عن مجموعة العمل المالي الدولية لعام 2008:

خلال غزو أفغانستان في عام 2001، ورد على نطاق واسع أن حركة طالبان وأعضاء تنظيم القاعدة قاموا بتحويل أموالهم من البلاد عبر باكستان باستخدام شركات نقل كانت تنقل سبائك الذهب.

في كراتشي، قام تجار شركات الشحن والتحويل بتحويل الأموال إلى منطقة الخليج، حيث تم تحويلها مرة أخرى إلى سبائك ذهبية. وتشير التقديرات إلى أنه خلال فترة ثلاثة أسابيع من أواخر نوفمبر إلى أوائل ديسمبر 2001، نقل تنظيم القاعدة ما قيمته 10 ملايين دولار أمريكي من النقد والذهب إلى خارج أفغانستان. وتضمن دليل تنظيم القاعدة الذي وجدته القوات البريطانية في أفغانستان في ديسمبر 2001 فصولاً حول كيفية تهريب الذهب على القوارب الصغيرة أو إخفائه على الأجسام بالإضافة إلى التفصيلات حول كيفية صناعة المتفجرات وتنظيف الأسلحة.

غالباً ما يستخدم وسطاء الحوالات الذهب لموازنة حساباتهم. كما يملك تجار الحوالات في العادة الذهب بدلاً من العملات في جميع أنحاء العالم. وقد يخرن الإرهابيون أصولهم على شكل ذهب نظراً لأن قيمته سهلة التحديد وتبقى ثابتة نسبياً مع مرور الوقت. وهناك دائماً سوق للذهب نظراً لأهميته الثقافية في العديد من مناطق العالم، مثل جنوب شرق آسيا وجنوب ووسط آسيا وشبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا.¹²⁵

دراسة حالة

¹²⁴"FATF report June 2020" Money Laundering and the Illegal Wildlife Trade – page (19) / Source: liberty shared.

¹²⁵Financial Action Task Force, Terrorist Financing (Paris: Financial Action Task Force, 2008), 24, <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/FATF%20Terrorist%20Financing%20Typologies%20Report.pdf>.

المخاطر المرتبطة بالادوار المختلفة

هناك بعض الجهات المشاركة في التجارة والتمويل التجاري التي يمكن أن تكون بمثابة "حراس" للنظام التجاري والمالي الدولي، مما يضعهم في وضع يمكن أن يسهل الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية.

وكلاء الشحن ووسطاء الجمارك

تسلط مجموعة العمل المالي الدولية ومجموعة إيغمونت في إطار تقريرهما الصادر في عام 2020 حول غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية الضوء على وكلاء الشحن ووسطاء الجمارك على وجه التحديد بسبب الدور المهم الذي يؤديه في تسهيل المعاملات التجارية.¹²⁶ فقد يتعرض هؤلاء الأشخاص لخطر الانخراط في الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية:

من أهم المخاطر التي قد يتعرض لها وكلاء الشحن ووسطاء الجمارك هي أنهم يصبحون مشاركين في المعاملة التجارية وقد يكونون عرضة بشكل غير مقصود لمخاطر تسهيل جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وقد يؤدي أي تحقيق أو إجراءات قانونية لاحقة إلى تعطيل كبير للأعمال، وإلى المسؤولية الجنائية المحتملة بحسب الظروف.

ومن المحتمل أن لا يقتصر الأمر على معاملة تجارية واحدة، بل أن تشكل جزءاً من مخطط يتم استغلاله بشكل منهجي على مدى فترة طويلة بمجرد أن يعتبره المسؤولون مجدياً.¹²⁷

لا يخضع وكلاء الشحن ووسطاء الجمارك للتنظيم الرقابي لأغراض مكافحة غسل الأموال؛ ومع ذلك، فنظرًا لأن مخططات الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية أصبحت أكثر تطوراً من ذي قبل، فقد يتورطون في مثل هذه المخططات دون علمهم. ولتجنب ذلك، يجب على هذه الجهات توعية أنفسها بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأعمالها، ومراجعة السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لتقييم ما إذا كان هناك أي فجوات يمكن أن يستغلها المجرمون. ويجب تدريب الموظفين على مؤشرات المخاطر ذات الصلة وتقديم التوجيه لهم بشأن ما يجب عليهم فعله في حال تحديد وجود مؤشر على المخاطر. كما يجب عليها إجراء تقييم لقاعدة العملاء لتحديد العملاء المحتملين ذوي المخاطر العالية، والتفكير بإجراء أنشطة السيناريوهات المحتملة لاختبار نقاط الضعف لديها للمشاركة عن غير قصد في مخططات الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية. وعلى الرغم من أن هذه الجهات قد لا تتم مقاضاتها، إلا أن أي تحقيق تجريه جهة تنظيمية أو وكالة لإنفاذ القانون يمكن أن يكون معطلاً للغاية وله تأثير ضار على سمعة الشركات.¹²⁸

شركات الواجفة والشركات الوهمية

تؤدي شركات الواجفة والشركات الوهمية، ولا سيما الأشكال مجهولة الهوية منها، دوراً مهماً في تسهيل الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية من خلال عزل الجهات الفاعلة غير المشروعة عن أنشطتها. وفي حالة الشركات مجهولة الهوية، يمكن أن يشمل ذلك إخفاء هوية المالكين المستفيدين النهائيين للشركة وذلك فيما يتعلق باستخدام شركات الواجفة والشركات الوهمية في الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والتحايل على برامج العقوبات الاقتصادية:

ناقش تقرير مجموعة العمل المالي الدولية وإيغمونت لعام 2020 حول غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية إمكانية أن تتضمن الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية في بعض الحالات أساليب تهرب من العقوبات، خاصة في الشركات الوهمية. ففي بعض الأحيان، قد تتضمن الوثائق والمستندات المقدمة إلى المؤسسات المالية أساليب للتهرب من العقوبات. وغالباً ما يزور المتهربون من العقوبات الفواتير التجارية، بوالص وبيانات الشحن لإخفاء محتويات الشحنة أو الجهات التي من شأنها أن تثير الشكوك لضوابط العقوبات.

¹²⁶Financial Action Task Force and Egmont Group, TBML: Trends and Developments, 25–26.

¹²⁷"Trade Based Money Laundering (TBML) Risk in the Freight Forwarding and Customs Broking Sectors," Clyde & Co, accessed December 20, 2021, <https://www.clydeco.com/insights/2020/12/trade-based-money-laundering-tbml-risk-in-the-frei>.

¹²⁸"Trade Based Money Laundering (TBML) Risk in the Freight Forwarding and Customs Broking Sectors."

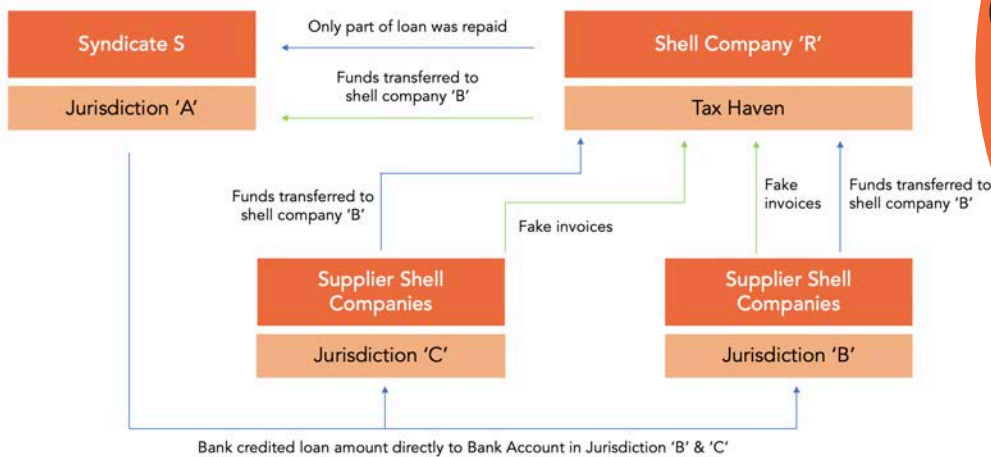
ولا يتم ملاحظة البضائع المادية إلا عند تعبئتها وتفريغها، أو إذا قامت السلطات بإجراء تفتيش عشوائي. وفي جميع الحالات الأخرى، يؤخذ بالوثائق والمستندات (سواء كانت نسخ ورقية أو إلكترونية) التي تمثل الشحنة ظاهرياً. لذلك، فعندما يقوم المتهرب بتزوير التفاصيل، فإن الشحنات تصبح " بعيدة عن مرآى الرادارات"، وتمر البضائع المهربة أو الأطراف المشاركة الخاضعة للعقوبات دون أن يلاحظها أحد.

ورغم أن عمليات التفتيش المفاجئة التي تجريها الهيئات الجمركية تحدد بعض حالات الاحتيال، إلا أن آلاف حاويات البضائع تمر عبر الموانئ البحرية في جميع أنحاء العالم يومياً، لذا، تعتمد السلطات على كل طرف مشارك في معاملة تجارية للنظر في جميع الأطراف الأخرى وجميع التفاصيل المتعلقة بالمعاملة وتحديد الحالات المشكوك فيها.¹²⁹

الشركات الوهمية والاحتيال التجاري

تمثل دراسة الحالة أدناه، الموضحة في الشكل 7، مثالاً على كيفية استخدام الشركات الوهمية للحصول على قروض عالية القيمة من البنوك من خلال الفواتير المزورة.

الشكل رقم (7) - الشركات الوهمية والاحتيال التجاري



حدث هذا المخطط على النحو التالي:

- سجلت المجموعة "س" شركة وهمية "ص" في دولة تعتبر ملاذًا ضريبيًا
- أنشأت المجموعة "س" عددًا من شركات التوريد الوهمية في الدولة "ب" والدولة "ج"
- فتحت المجموعة "س" حسابات في ٨ بنوك في الدولة "أ" وتقدمت بطلبات للحصول على قروض عالية القيمة
- ادعت الشركة الوهمية "ص" أنها تعاملت مع أنشطة تجارية عبر الحدود واشترت البضائع من شركات التوريد في الدولة "ب" والدولة "ج"
- حصلت الشركة الوهمية "ص" على ائتمان تجاري من البنوك في الدولة "أ" بناءً على أساس قوة فواتير المشتريات التي تمت من الدولة "ب" والدولة "ج"
- قيدت البنوك في الدولة "أ" مبالغ القروض مباشرة بناءً على تعليمات الشركة "ص" في الحسابات المصرفية للشركات الوهمية في الولاياتين القضائيتين "ب" و"ج"
- عند استلام الأموال، قامت شركات التوريد الوهمية على الفور بتحويل الأموال إلى الشركة الوهمية "ص"
- استخدمت الشركة الوهمية "ص" الأموال لسداد جزء من القروض

¹²⁹"Certified Global Sanctions Specialist Certification," 90–91.

المخاطر المرتبطة بالنقل

ينطوي حوالي 90% من التجارة العالمية على النقل البحري. وتبحث الجهات سيئة السمعة باستمرار عن طرق جديدة لاستغلال سلاسل التوريد العالمية لمصلحتها. للاطلاع على مؤشرات المخاطر المرتبطة بهذه الأنماط، يرجى الرجوع إلى الملحق الرابع.

تغيير وسيلة النقل

كما ذكرنا سابقاً، فتغيير وسيلة النقل - الاضطرار - هو نقل البضائع من خلال منطقة يتم فيها تفريغ البضائع من وسيلة نقل وتحميلها على وسيلة نقل أخرى (على سبيل المثال: التحويل من السفينة إلى القطار). وقد أوضح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية المسؤول عن تنفيذ نظام العقوبات الأحادي في الولايات المتحدة، أنه سيفرض غرامات على الجهات التي تستخدم الطريق البري الإيراني حتى لو لم يكن منشأ أو وجهة البضائع دولة خاضعة للعقوبات.

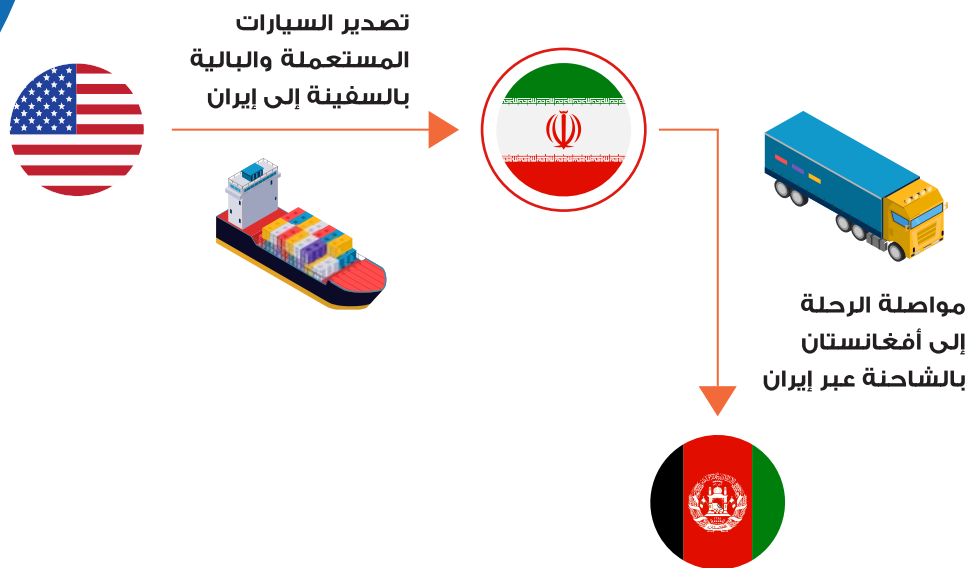
وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخاطر كبيرة تتعلق بتغيير وسيلة النقل وذلك بسبب:

- القرب من الدول الخاضعة للعقوبات (على سبيل المثال: إيران وسوريا)
- موقع إيران الجغرافي، مما يجعلها ممراً طبيعياً للتجارة الدولية

التحاييل على برامج العقوبات الاقتصادية من خلال تغيير وسيلة النقل

في عام 2017، تم تغريم خطوط التصدير الأمريكية بأكثر من 518,000 دولار أمريكي لشحن السيارات إلى أفغانستان غير الساحلية عبر إيران. وكانت خطوط التصدير الأمريكية قامت بتغيير وسيلة النقل لسيارات وقطع غيار مستخدمة وبالية من الولايات المتحدة إلى أفغانستان عبر إيران في 140 مناسبة خلال الفترة من 2010 إلى 2021 (الشكل 8).¹³⁰

الشكل رقم (8) - تهرب خطوط التصدير الأمريكية من العقوبات من خلال تغيير وسيلة النقل



¹³⁰ "Settlement Agreement between the US Department of the Treasury's Office of Foreign Assets Control and Blue Sky Blue Sea, Inc., Doing Business as American Export Lines and International Shipping Company (USA)," US Department of the Treasury, August 17, 2017, https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/recent-actions/20170817_33.

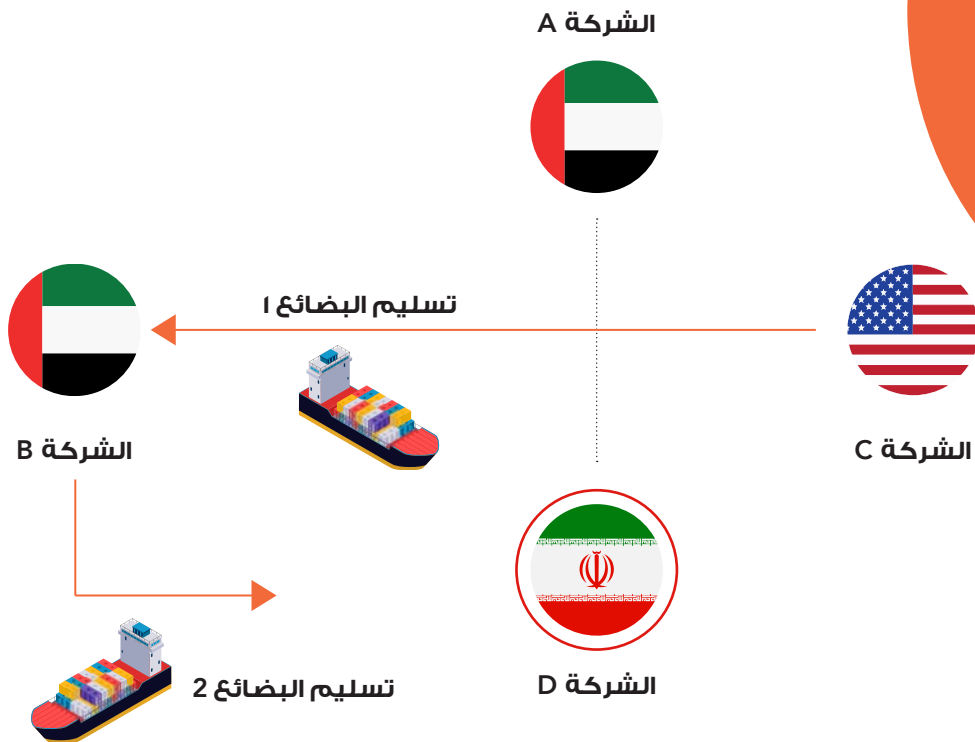
إخفاء الوجهة النهائية للبضائع

من خلال إخفاء الوجهة النهائية للبضائع، يمكن للأفراد تصدير البضائع إلى الوجهات دون مواجهة أي أسئلة إضافية أو دفعات مرفوضة من المؤسسات المالية أو سلطات الموانئ. يمكن أن يؤدي تغيير بوالص الشحن أو التغطية والتمويه للمبيعات من خلال الشركات الوهمية إلى تصدير البضائع ذات الاستخدام المزدوج أو البضائع الحساسة لغايات الإرهاب أو لشركات ليتم بيع البضائع إلى الأنظمة لاستخدامها للأغراض العسكرية

التهرب والتحايل على العقوبات من خلال إخفاء الوجهة النهائية للبضائع

في دراسة الحالة التالية، قامت شركة في دبي بالحصول على بضائع من الولايات المتحدة لشركة في إيران، لتوجيه المبيعات من خلال شركة أخرى في دبي من أجل التعتيم على الوجهة النهائية للبضائع.

الشكل رقم (9) - التهرب والتحايل على العقوبات من خلال إخفاء الوجهة النهائية



1. تقع الشركة (A) في دبي (الإمارات العربية المتحدة)، وتبيع السوائل وغيرها من المعدات لقطاع الطاقة والقطاعات الأخرى، وقد قامت بتصدير وحدات تنظيف صهاريج التخزين من الولايات المتحدة إلى إيران
2. في عام 2015، اتصل موزع إيراني للمنتجات النفطية من شركة إيرانية للنفط (الشركة D) بالشركة (A) للاستفسار عن شراء وحدات التنظيف، وذكر صراحةً أن الشركة كانت في إيران واستفسر عن إمكانية التسليم إلى إيران
3. ومن أجل تجنب العقوبات، وافقت الشركة (A) على توجيه مبيعات (السلع الأمريكية من الشركة C) إلى إيران من خلال الشركة (B) التي تتخذ من دبي مقراً لها، وهي شركة موزعة للشركة (A)
4. أدرجت الشركة (A) الشركة (B) بشكل متعمد كمستخدم نهائي في وثائق ومستندات التصدير الخاصة بها بدلا من شركة إيرانية للنفط (الشركة D)



الردود الدولية والوطنية على الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية

يتحمل الجميع مسؤولية التخفيف من آثار الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية؛ فإذا لم يكن هناك سوق للسلع المقلدة، فإن العرض سيتوقف بنفس الطريقة التي تتم بها تجارة المخدرات. وتؤدي الحكومات والجهات الحكومية والهيئات المرتبطة بها والخدمات المالية جميعها دوراً في السعي إلى تحديد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والحد منها. وعلى الحكومات أن تدرك أن هناك مشكلة وأن تدعم الجهات الفاعلة الأخرى من خلال توفير تشريعات واضحة وقوية ومنسجمة عالمياً، إلى جانب توفير التوجيه. يجب على الجهات الحكومية التواصل مع قطاع الخدمات المالية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومشاركة المعلومات والأنماط المستخدمة، كما يجب على قطاع الخدمات المالية اتخاذ خطوات لتعزيز أطر الرقابة الخاصة به بطريقة مدروسة لتقييم نشاط عملائه بطريقة شاملة مع تمكين التجارة من الاستمرار.

الأمم المتحدة

وافقت الأمم المتحدة على عدد من العقوبات وغيرها من القرارات للتصدي لبعض هذه التهديدات المتعلقة بالجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية. وهي تفرض التزامات إجبارية على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.¹³¹ وفي الوقت الحاضر، تتعلق هذه القرارات ذات الصلة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما إيران وكوريا الشمالية والجهات الفاعلة غير الحكومية والإرهاب.¹³²

وعادة ما تحدد قرارات مجلس الأمن ما ينبغي أن تفعله الدول الأعضاء، ولكن على الدول الأعضاء أن تقرر بنفسها كيفية القيام بذلك. وفي كثير من الحالات، وضعت المنظمات الدولية أو الإقليمية متطلبات أو معايير أو أفضل الممارسات لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لأعضائها.

مجموعة العمل المالي الدولية

في السياق الحالي، فإن الاستجابات الأكثر صلة هي الاستجابات الخاصة بمجموعة العمل المالي الدولية. تهدف توصيات مجموعة العمل المالي الدولية إلى التصدي للتهديدات الناجمة عن غسل الأموال الدولية أو تمويل الإرهاب أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتتضمن توصيات خاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفيما يلي التوصيات الأكثر صلة بالعقوبات المالية المستهدفة:¹³³

التوصية رقم 6. العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله

يجب على الدول تنفيذ أنظمة العقوبات المالية المستهدفة للامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب. تتطلب هذه القرارات من الدول التجميد دون تأخير الأموال أو الأصول الأخرى، وأن تضمن عدم إتاحة أي أموال أو أصول أخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي شخص أو جهة يتم (1) تحديدها من قبل مجلس الأمن أو تخضع لصلاحيته، بما في ذلك وفقاً للقرار (1999) 1267 وقراراتها اللاحقة؛ أو (2) تحديدها من قبل تلك الدولة بموجب القرار رقم 1373 (2001).

التوصية رقم 7. العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بانتشار الأسلحة

يجب على الدول تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة للامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلها ومنعها وتعطيلها. تتطلب هذه القرارات من الدول التجميد دون تأخير الأموال أو الأصول الأخرى، وأن تضمن عدم إتاحة أي أموال أو أصول أخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي

¹³¹ "Resolution 2231 (2015) on Iran Nuclear Issue," United Nations Security Council, accessed December 17, 2021, <https://www.un.org/securitycouncil/content/2231/background>; "Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 1718 (2006)," United Nations Security Council, accessed December 17, 2021, <https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1718>; resolution 1540 (2004) and successor resolutions.

¹³² "Security Council Committee Pursuant to Resolutions 1267 (1999) 1989 (2011) and 2253 (2015) Concerning Islamic State in Iraq and the Levant (Da'esh), Al-Qaida and Associated Individuals, Groups, Undertakings and Entities," United Nations Security Council, accessed December 17, 2021, <https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1267>; United Nations Security Council, "Resolution 1373 (2001), Adopted by the Security Council at its 4385th Meeting, on 28 September 2001," S/RES/1373 (2001) § (2001), [https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373\(2001\)](https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373(2001)).

¹³³ "The FATF Recommendations," Financial Action Task Force, October 2021, <https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/fatf-recommendations.html>.

شخص أو كيان يتم تحديده من قبل مجلس الأمن أو يخضع لصلاحيته. وفي الوقت الحاضر، لا تتعلق هذه القرارات إلا بدولتين: وهما إيران (القرار رقم 2231 (2015) وكوريا الشمالية (القرار رقم 1718 (2006) والقرارات اللاحقة).

تحتاج الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي الدولية أو إحدى الهيئات الإقليمية لمجموعة العمل المالي الدولية مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى تنفيذ كافة معايير مجموعة العمل المالي الدولية الأربعين. بالإضافة إلى التوصيات رقم 6 و7 الموضحة أعلاه، تشمل هذه المعايير الخاصة بتمويل الإرهاب أو تمويل التسلح ما يلي:

التوصية رقم 1. تقييم المخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر

يجب على الدول تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التسلح واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الحد من هذه المخاطر.

التوصية رقم 2. التعاون والتنسيق الوطني

يجب أن يكون لدى الدول سياسات وطنية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة التسلح، تستند إلى المخاطر المحددة، والتي يجب مراجعتها بانتظام، ويجب أن تحدد سلطة أو أن يكون لديها تنسيق أو آلية أخرى مسؤولة عن مثل هذه السياسات.

التوصية رقم 5. جريمة تمويل الإرهاب

يجب على الدول أن تجرم تمويل الإرهاب على أساس اتفاقية تمويل الإرهاب، وأن تجرم ليس فقط تمويل الأعمال الإرهابية بل أيضاً تمويل المنظمات الإرهابية والأفراد الإرهابيين حتى في غياب الصلة بالعمل أو أعمال إرهابية محددة. ويجب على الدول أن تضمن تصنيف هذه الجرائم على أنها جرائم أصلية تتعلق بغسل الأموال.

نشرت مجموعة العمل المالي الدولية العديد من الوثائق التوجيهية التثقيفية المتعلقة بتمويل الإرهاب وتمويل التسلح، بما في ذلك أفضل الممارسات والتوجيهات بالإضافة إلى المؤشرات (انظر الملحق رقم 1: الموارد الإضافية لقائمة بهذه الوثائق).

المنهج القائم على مخاطر غسل الأموال

يجب أن يكون هناك منهج قائم على المخاطر خاص بالتدابير والبيئة الرقابية في تحديد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والحد منها.

ووفقاً للوائح الاتحاد الأوروبي، يجب على كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إجراء عمليات تقييم وطنية للمخاطر. ومن خلال اعتماد المنهج القائم على المخاطر، يمكن للدول إعداد تقييماتها للمخاطر المحلية وفقاً لظروف البلد.

وتتضمن عملية تقييم المخاطر الوطنية ما يلي:

- تحديد أكثر الأنشطة الاجرامية المدرة للإيرادات في البلاد.
- تقييم مدى تعرض القطاع المالي والقطاع الخاص لغسل الأموال، مع تحديد الضوابط ونقاط الضعف في نظام العدالة الجنائية.
- تقييم فعالية مكافحة تخصيص الأموال للموارد وفقاً لمستوى المخاطر.¹³⁴

¹³⁴“National Risk Assessment | What Is NRA?,” Sanction Scanner, accessed March 22, 2022, <https://sanctionscanner.com/knowledge-base/national-risk-assessment-of-money-laundering-321>.

تجري الحكومات عمليات تقييم المخاطر الوطنية للكشف عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنعه على نحو أفضل. تزداد بيئات المخاطر بسبب العولمة وتزايد مشاركة الحكومات في الأنشطة المشتركة عبر العديد من القطاعات، وبالتالي، يتم تنفيذ تقييم المخاطر المحلية لإدارة المخاطر بشكل صحيح ووضع مخففات مخاطر والضوابط¹³⁵.

السلع والبضائع الحساسة وذات الاستخدام المزدوج

تعد القيود المفروضة على تصدير أو استيراد فئات معينة من الشحنات عنصراً رئيسياً في العديد من أنظمة العقوبات المتعلقة بانتشار الأسلحة، سواء متعددة الأطراف أو أحادية الجانب أو التشريعات المتعلقة بالتجارة الوطنية. وتشمل "السلع ذات الاستخدام المزدوج" المواد والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة للأغراض المدنية المشروعة التي يمكن استخدامها أيضاً (أو قد تكون عنصراً ضرورياً) في البرامج العسكرية وبرامج أسلحة الدمار الشامل. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى مضخات مقاومة للتآكل في صناعة النفط (حيث يمثل كبريتيد الهيدروجين مشكلة) وفي بعض مصانع تخصيب اليورانيوم (حيث يمثل سداسي فلوريد اليورانيوم مشكلة). ونترات البوتاسيوم هي سلعة معروفة مزدوجة الاستخدام، حيث يتم استخدامها بشكل متكرر كسماد في القطاع الزراعي، ولكن يمكن استخدامها أيضاً في صناعة المتفجرات. ويعرض الجدول رقم 6 أمثلة إضافية.¹³⁶

ومن الناحية العملية، تتم مراقبة تطوير وتجارة السلع ذات الاستخدام المزدوج من خلال أربعة أنظمة مختلفة متعددة الأطراف لمراقبة الصادرات:

- مجموعة الموردين النوويين التي تتعامل مع المواد النووية
- المجموعة الاستراتيجية التي تتعامل مع المواد المتعلقة بالحرب الكيميائية والبيولوجية
- مجموعة مراقبة تكنولوجيا الصواريخ التي تتعامل مع أنظمة التسليم
- اتفاق [Wassenaar](#) الذي يتعامل مع المواد التقليدية المتعلقة بالأسلحة.

تنشر كل من هذه الأنظمة قوائم بالمواد والمعدات والتكنولوجيا التي يجب التحكم فيها للتصدير والاستيراد. ويتم تحديث القوائم بشكل سنوي مما يعكس سرعة التطورات التقنية في هذه المجالات. ويمكن أن تكون مراقبة وإدراج التحديثات في اللوائح الوطنية استناداً إلى قوائم المجموعات اعلا. وتجمع قائمة الرقابة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي كافة قوائم الأنظمة الأربعة وتحديثاتها السنوية، ولهذا السبب، تقوم بعض الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوضع تشريعات مراقبة الصادرات على قائمة الاتحاد الأوروبي.

قامت بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وليس جميعها، بإدراج قوائم الاستخدام المزدوج في تشريعات الاستيراد والتصدير الخاصة بها. وعادة ما يتم تطبيق الضوابط عملياً على شكل متطلبات للحصول على تراخيص من هيئة الترخيص المناسبة. وتعد واردات وصادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا غير قانونية بدون ترخيص، ولكن القليل من الدول في المنطقة تتطلب من المؤسسات المالية إجراء عمليات الفحص ذات الصلة. ومع ذلك، فإن قوائم مراقبة الصادرات والواردات ذات الاستخدام المزدوج شائعة في العديد من الدول الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا، والدول الأخرى ذات القدرات التصنيعية المتقدمة.

وقد تمتد بعض ضوابط الاستيراد والتصدير في هذه الدول لتشمل المعاملات المالية، وفي هذه الحالات، يتعين على المؤسسات المالية ضمان تلبيةها للتوقعات التنظيمية المحلية. وقد تجد المؤسسات المشاركة في تمويل التجارة المستندية ذلك أسهل من المؤسسات غير المشاركة. ويمكنها الوصول إلى الفواتير أو التراخيص أو وثائق ومستندات الشحن أو غيرها من المواد التي تتيح إجراء بعض عمليات الفحص لوجود بضائع ذات استخدام مزدوج في الشحنات الأساسية. ولن يكون للمؤسسات التي تسهل معاملات "الحساب المفتوح" معلومات مفصلة متاحة عن الشحنة الأساسية، وقد تضطر إلى أن تثبت للجهات التنظيمية أنها تستخدم أساليب أخرى، مثل مراقبة العملاء، للحد من مخاطر الشحنات غير المشروعة للبضائع ذات الاستخدام المزدوج.

¹³⁵"National Risk Assessment."

¹³⁶Financial Action Task Force, Proliferation Financing Report, 7.

Dual Use Goods				Dual Use & Sensitive Goods	Sensitive Goods	
Nuclear	Chemical	Biological	Missile & Delivery	Minerals & Chemicals	Military Weapons	Precious Metals
High-speed cameras	Heat exchange	Bacterial strain	Aluminium alloys	Potassium nitrate	Weapons including rifles, pistols, and ammunition	Gold in all forms
Composites	Reactors	Fermenter	Aluminium powders	Chlorine	Missiles ammunition	Rough diamonds
Maraging Steel	Precursors	Spray dryer	Accelerometers	Phosgene	Bombs	Precious stones
Centrifuges	Scrubbers	Filters	Gyroscope	Cyanide	Combat vehicles include tanks and armoured cars	Jewellery
Pulse generators	Mixing vessels	Mills	Isostatic press	Hydrogen	Defense equipment	
Ignitions	Elevators	Presses	Composites	Chloropicrin	Aircrafts, ships/vessels and transport trucks	
Vacuum pumps	Condensers	Pumps	Maraging steel	Chemical mixture	Navigation and radar equipment	
Pressure gauges	Connectors	Tanks	Oxidant	Certain natural resources such as ore and crude oil	Equipment for military, police or foreign governments	
Mass spectrometers	Coolers	Growth media	Machine tool		Classified defense articles	
X-ray flash apparatus	Pumps		Homing devices		Sensitive technical data	

¹³⁷Several items were added based on FATF 2008 report page (7) , Proliferation Financing Report Source: "Proliferation of weapons of mass destruction", Report from the Swedish Security Service.

ضوابط التصدير

ضوابط التصدير هي القيود التي تفرضها الحكومات على النقل الملموس (أي المادي) وغير الملموس (على سبيل المثال: الحركة الإلكترونية) لبعض البضائع والبرمجيات والتكنولوجيا عبر الحدود، وتقديم المساعدة الفنية المتعلقة بالأصناف الخاضعة للرقابة.

تدعم السياسات والاتفاقيات والالتزامات الدولية مبادئ ضوابط التصدير:

- تخضع الأسلحة التقليدية والبضائع ذات الاستخدام المزدوج لاتفاقية Wassenaar
- يخضع نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ ومجموعة الموردن النوويين ولجنة Zanger
- تحتفظ العديد من الدول بقوائم مراقبة الصادرات الخاصة بها، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والصين وهونج كونج واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتستند بعض الدول بوضع قوائمها بناء على قائمة الاتحاد الأوروبي التي يتم تحديثها سنويًا.

المفاهيم الرئيسية لضوابط التصدير:

- السلع: تنشر الحكومات قوائم البضائع والبرمجيات والتكنولوجيا الخاضعة للرقابة التي تتطلب تصديقًا لتصديرها.
- الاستخدام النهائي: يمكن وضع الضوابط "الشاملة" على تصدير المواد إذا كان المصدر يعرف أو يشك في أنها ستستخدم في أسلحة الدمار الشامل (أو أي استخدام نهائي مقيد آخر)
- المستخدم النهائي: يجوز حظر الصادرات إلى جهات أو أشخاص معينين أو إخضاعها لمتطلبات الترخيص إذا كانت مدرجة في قائمة أطراف خاضعة لعقوبات حكومية.
- الوجهة: تعد العقوبات التجارية والحظر أدوات لتطبيق القيود التجارية على الدول المستهدفة

إجراءات الإنفاذ:

- ايار 2021 - توصلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تسوية مع شركة Honeywell الدولية تبلغ 13 مليون دولار أمريكي، لحل الانتهاكات المزعومة لقانون مراقبة تصدير الأسلحة، 22 القانون رقم 2751 وما بعده، والأنظمة المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسلحة، مدونة القواعد الفيدرالية 22. أجزاء C.F.R. 120-130. وشملت الجرائم التي ارتكبتها شركة هانيويل الصادرات غير المصرح بها وإعادة تحويل البيانات التقنية التي تتحكم فيها تقنية لوائح الاتجار الدولي للأسلحة التي تحتوي على مطبوعات هندسية تظهر الأبعاد والأشكال الهندسية والمخططات لتصنيع القوالب والأجزاء النهائية للعديد من الطائرات ومحركات التوربينات الغازية والإلكترونيات العسكرية إلى و/أو داخل كندا وأيرلندا والمكسيك وجمهورية الصين الشعبية وتايوان.



**المؤسسات المالية
والجرائم المالية من خلال
عمليات التجارة الدولية:
نقاط الضعف والاستجابة**



المؤسسات المالية والجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية: نقاط الضعف والاستجابة

يمكن أن تتكون مخططات الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية من عدد كبير من المكونات، بما في ذلك شركات الواجهة، والأموال المرسلة بين العديد من البنوك، والبضائع التي يتم نقلها، وما إلى ذلك، مما يعني أن كل مؤسسة مالية معينة قد ترى جزءاً صغيراً فقط من الشبكة. وقد لا يكون لدى الأطراف الأخرى في التجارة، مثل هيئات الجمارك، الفهم السليم بشأن التدفقات المالية، وقد لا ترى سوى الفواتير وليس البضائع الفعلية. وهذه التجزئة في مخططات الجرائم المالية يجعل من الصعب حتمًا على المؤسسات المالية تحديد مخططات الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية المحتملة بناءً على عدم تحليل السلسلة بأكملها، وفي كثير من الحالات تحد من قدرتها على الكشف عن الاختلافات في الوثائق والمستندات التكميلية وملفات العملاء.

وتقع على عاتق كافة الأطراف في المعاملات التجارية مسؤولية الحد من آثار الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، سواء كانت المؤسسات المالية، أو الهيئات الجمركية، أو شركات الشحن، أو شركات التأمين، وغيرها. وفي بعض الحالات، يلزم اتباع نهج استباقي قد يشمل مراجعات قائمة على التحقق من المعلومات. وسيتعين على الحكومة أن تقود هذه الأمور وأن تستند إلى المعلومات التي تشاركها مؤسسات إنفاذ القانون أو غيرها من الوحدات. ويجب على المؤسسات المالية وضع آلية لهذا الغرض وتنفيذها. يمتلك قطاع الخدمات المالية ثروة من البيانات المتعلقة بعملائه، وهو أمر ضروري للتطبيق؛ ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن تكلفة الامتثال للجرائم المالية وصلت إلى 213.9 مليار دولار في عام 2021. وهناك حاجة إلى التوصل إلى حل فعال من حيث التكلفة للتخفيف من آثار السلبات واكتشافها إلى جانب الاتجاهات والأنماط الأخرى لغسل الأموال.¹³⁸ ولفهم ما إذا كان هناك شيء غير عادي يتعلق بالعميل، يلزم إجراء تقييم لنشاط العميل بأكمله والأطراف المرتبطة به والدول المعنية.

نقاط الضعف

كما ذكرنا سابقاً، فإن الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية أمر معقد، والجهات المشاركة لديها العديد من منتجات الخدمات المالية للاختيار من بينها لتنفيذ النشاط غير القانوني. وقد يقوم المشاركون في الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية في أنشطة غير مشروعة أخرى، مثل الاحتيال على الرهن العقاري أو عمليات الاحتيال على التأمين، لذلك يجب على المؤسسات المالية والمسؤولين عن التخفيف من حدة هذا السلوك أن يدركوا أن كل منتج يمكن استخدامه بطرق مختلفة لإخفاء أو تسهيل الجرائم المالية. وكان هناك الكثير من التركيز من قبل الجهات التنظيمية والمنتديات الصناعية للتعليق على المخاطر المرتبطة بمنتجات التمويل التجاري واستخدامها في الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية لأنها مرتبطة بالتجارة؛ ومع ذلك، فمن المعروف أيضاً أن هذه المنتجات يمكن أن تكون بمثابة وسيلة للحد من الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية.

وكما هو موضح في هذه التوجيهات وأوراق القطاع الأخرى، تتطلب بعض منتجات التمويل التجاري تقديم العديد من الوثائق والمستندات أحياناً وفي مراحل مختلفة من الدورة التجارية؛ كما ذكر سابقاً (انظر "دفع ثمن البضائع") مما يوفر للمؤسسات المالية معلومات أكثر بكثير من عملية التحويل. وقد يؤدي استخدام البيانات الواردة في هذه الوثائق والمستندات بطريقة تحليلية إلى التخفيف من حدة الجرائم المالية.

يجب على قطاع الخدمات المالية الحرص على تطبيق الضوابط التي تتناسب مع المخاطر التي قد تنشأ، بما يتماشى مع التوقعات التنظيمية للضوابط القائمة على المخاطر. ويجب على القطاع اتخاذ إجراء متوازن، مع مراعاة رحلة العميل والتخفيف من المخاطر؛ وإذا كانت الضوابط مرهقة أو مقيدة للغاية،

فإن المنتجات لن تناسب احتياجات العميل. (على سبيل المثال، إذا خضعت كل دفعة حوالة إلى فحص مكافحة غسل الأموال قبل إجراء المعاملة، ستتوقف الحركة العالمية للأموال).

وسيجد المتورطون في الجرائم المالية والراغبون في تحويل الأموال أو القيمة غير المشروعة سواء محليًا أو دوليًا ثغرات في إطار الرقابة الخاص بالمنظمة، أو طرق أخرى للتحايل على الضوابط من أجل النجاح. ستوجد نقاط ضعف، ولن يتطور أي إطار رقابي للتخفيف بنجاح من الجرائم المالية إلا من خلال دورة التقييم، التحسين، التجارب، الاختبار والتدريب.

الردود

هناك عدد من التدابير التي يمكن للمؤسسات المالية اتخاذها لتعزيز إطار الرقابة الخاص بها والذي سيساعد في تحديد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والتخفيف من حدتها. وفيما يلي عدد منها.

تقييم المخاطر

تنص مجموعة وولفسبرغ على أن "تقييمات مخاطر الجرائم المالية هي أحد عناصر مجموعة أدوات الامتثال للجرائم المالية المتاحة للمؤسسات والشركات المالية التي يمكن استخدامها لتعزيز إطار الامتثال للمؤسسات المالية. وتسلط التقييمات الضوء على مجالات المخاطر الرئيسية... بالإضافة إلى وضع خطط عمل استراتيجية (على المدى الطويل) وطرق (الخطوات الفورية) لإدارة المخاطر المحددة".¹³⁹

هناك العديد من الطرق لإجراء تقييم المخاطر مع كون "المنهجية التقليدية/المعيارية" والتي أصبحت النهج الأكثر استخدامًا. ويوضح الرسم البياني التالي (الشكل رقم 10) المكونات التقليدية لتقييم مخاطر غسل الأموال.

الشكل رقم (10) - مكونات تقييم مخاطر الجرائم المالية

Inherent Risk	Control Effectiveness	Residual Risk	
Clients	Governance	Strategic Actions	
	Policies & Procedures		
	KYC/Due Diligence		
Products & Services	Other Risk Assessments	Tactical Actions	
	Management Information		
Countries	Record Keeping/Retention		Risk Appetite
	AML Unit		
Channels	SAR Filings	Risk Appetite	
	Monitoring & Controls		
Others	Controls	Risk Appetite	
	Training		
	Independent Testing		

المصدر: مجموعة وولفسبرغ، "الأسئلة الشائعة حول تقييم المخاطر في المجموعة"

¹³⁸Tauren Corsinie, "Counting the Cost (Cost of Compliance vs Cost of Non-Compliance)," 1RS (blog), October 11, 2021, <https://1rs.io/2021/10/11/counting-the-cost-cost-of-compliance/>.

يجب أن يغطي تقييم المخاطر أعمال المؤسسة المالية بأكملها، على الرغم من إمكانية إجرائه في أقسام أو كجزء من عملية مستمرة، مع التركيز على خطوط الأعمال المنفصلة والمجموعات الفرعية من المنتجات والمناطق الجغرافية و/أو الجهات القانونية.¹⁴⁰ ومنذ إصدار دليل وولفسبرغ، ارتفعت توقعات الجهات التنظيمية بشأن قطاعات التقييم ليس فقط للنظر في المخاطر الكامنة لغسل الأموال ولكن أيضًا لتشمل تمويل الإرهاب، الاحتيال، الرشوة والفساد، الأمن السيبراني، التهرب الضريبي، التهرب والتحايل على برامج العقوبات. وقد يتم تضمينها في تقييم شامل للمخاطر أو بشكل فردي؛ على سبيل المثال، تقييم مستقل لمخاطر الأمن السيبراني على النحو المحدد من قبل المعهد الوطني للمعايير وإطار العمل التقني (NSIT).¹⁴¹

وتوضح مجموعة وولفسبرغ أنه يمكن النظر في تقييم المخاطر على ثلاث مراحل، ويشمل:

- **المرحلة الأولى – تحديد المخاطر المتداصلة (الكامنة):** تتمثل المخاطر المتداصلة (الكامنة) ما تتعرض له المؤسسة المالية لغسل الأموال، العقوبات، الرشوة ومخاطر الفساد في غياب أي بيئة رقابية يتم تطبيقها
- **المرحلة الثانية – تقييم بيئة الرقابة الداخلية:** بمجرد تحديد المخاطر المتداصلة (الكامنة) وتقييمها، يجب تقييم الضوابط الداخلية لتحديد مدى فعاليتها في موازنة المخاطر العامة. والضوابط هي البرامج أو السياسات أو الأنشطة التي وضعتها المؤسسة المالية للحماية من مخاطر غسل الأموال، أو لضمان تحديد المخاطر المحتملة على الفور
- **المرحلة الثالثة – عزل المخاطر المتبقية:** بمجرد النظر في كل من المخاطر المتداصلة (الكامنة) وفعالية بيئة الرقابة الداخلية، يمكن تحديد المخاطر المتبقية. والمخاطر المتبقية هي المخاطر التي تبقى بعد تطبيق الضوابط على المخاطر المتداصلة (الكامنة). ويتم تحديدها من خلال موازنة مستوى المخاطر المتداصلة (الكامنة) مع القوة العامة لإدارة المخاطر وضوابطها. وبستخدم تصنيف المخاطر المتبقية للإشارة إلى ما إذا كانت مخاطر غسل الأموال في المؤسسة المالية تدار بشكل مناسب.¹⁴²

العناية الواجبة للعميل

تعد العناية الواجبة للعميل، أو "اعرف عميلك"، من الضوابط الرئيسية للتخفيف من آثار الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، حيث يمكن المؤسسات المالية من إجراء مراقبة شاملة للعميل ونشاطه المتوقع بهدف تحديد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، إلى جانب خدمة عملائها بشكل أفضل.

وعادة ما تكون هناك ثلاثة مستويات من العناية الواجبة:

- **العناية الواجبة الأساسية للعملاء:** تتضمن تحديد هوية العميل، والتأكد من أن الهوية تعتمد على مصدر مستقل وموثوق. ويجب تقييم غرض وطبيعة علاقة العمل أو المعاملة والحصول على مزيد من المعلومات عند الحاجة
- **العناية الواجبة المبسطة للعملاء:** يمكن تطبيقها عندما يظهر تقييم المخاطر وجود خطر منخفض لغسل الأموال. والمتطلب الوحيد هنا هو تحديد هوية العميل، ولا حاجة للتحقق من هويته.
- **العناية الواجبة الإضافية للعملاء:** يطبق هذا المستوى عندما تكون مخاطر غسل الأموال مرتفعة، كما هو الحال عندما يتم تحديد هوية العميل على أنه شخصية سياسية بارزة. يمكن أن تشمل تدابير العناية الواجبة الإضافية للعملاء ما يلي:

¹³⁹The Wolfsberg Group, "The Wolfsberg Frequently Asked Questions on Risk Assessments for Money Laundering, Sanctions and Bribery & Corruption" (Ermatingen, Switzerland: The Wolfsberg Group, 2015), 1, <https://www.wolfsberg-principles.com/sites/default/files/wb/pdfs/faqs/17.%20Wolfsberg-Risk-Assessment-FAQs-2015.pdf>.

¹⁴⁰The Wolfsberg Group, 7.

¹⁴¹The Wolfsberg Group, "Wolfsberg Statement: Guidance on a Risk Based Approach for Managing Money Laundering Risks" (Ermatingen, Switzerland: The Wolfsberg Group, 2006), https://www.wolfsberg-principles.com/sites/default/files/wb/pdfs/wolfsberg-standards/15.%20Wolfsberg_RBA_Guidance_%282006%29.pdf.

¹⁴²The Wolfsberg Group, "Wolfsberg FAQs on Risk Assessments," 7,10,12.

- معلومات تعريفية إضافية من العميل
- معلومات عن مصدر الأموال أو مصدر الثروة
- إخضاع العميل لإجراءات إضافية من المراقبة المستمرة.¹⁴³

في حين أنه من غير المتوقع أن تنفذ المؤسسة المالية العناية الواجبة لعميل العميل (KYCC)، إلا أن هناك حالات يتعين فيها على المؤسسة المالية تنفيذ درجة من العناية الواجبة فيما يتعلق بطرف ليس عميلاً لها ولا بنكاً مراسلاً. وعادة ما تظهر مثل هذه الحالات عندما تنفذ المؤسسة المالية معاملة ما ويكون من المناسب في هذا السياق أن تحصل المؤسسة المالية على معلومات عن عميل البنك المراسل. كما أن العناية الواجبة لعميل العميل شائعة أيضاً في تمويل سلسلة التوريد ومع تمويل المستحقات لأطراف مقابلة. ويتمثل المستوى المشترك من العناية الواجبة لهذه الأطراف في تحليل برنامج تحديد هوية العملاء والتحقق من الأخبار السلبية.¹⁴⁴

الفحص على قوائم العقوبات

فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، توضح مجموعة العمل المالي الدولية ما يلي:

تتطلب التوصية رقم (6) من كل دولة تنفيذ أنظمة العقوبات المالية المستهدفة للامثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب. تتطلب هذه القرارات من الدول تجميد الأموال أو الأصول الأخرى دون تأخير، وأن تضمن عدم إتاحة أي أموال أو أصول أخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي شخص أو كيان سواء كان (1) محددًا من قبل الأمم المتحدة أو يخضع لصلاحيتها، وفقاً لأنظمة العقوبات المفروضة على تنظيم القاعدة /طالبان؛ أو (2) محددًا من تلك الدولة أو من قبل دولة بين دول الإقليم الواحد بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373.¹⁴⁵

تتمثل الإجراءات المتبعة للتخفيف من مخاطر العقوبات في إجراء الفحص للتحقق من التفاصيل المتاحة للمؤسسة المالية، سواء عند عملية فتح الحساب، أو عند تحويل الأموال، أو على أساس مستمر. هذا الضابط سواء كان يدويا أو اليا، يجب تصميمه، بطريقة تساعد في تحديد هوية الأفراد والمنظمات الخاضعة للعقوبات.¹⁴⁶ وتتطلب المعاملات، عند أتمتها، الحوكمة المناسبة والإدارة المناسبة للقوائم، بدعم من المعلومات المفيدة والتحقق المستمر والاختبار والضبط.

الفحص على قوائم العقوبات هو مضاهاة أسماء العملاء والمعاملات على قوائم الأسماء الصادرة عن الحكومة، وغالباً ما يتم توفير هذه القوائم والحفاظ عليها من خلال مزودين خدمة خارجيين. ومن خلال تقييمها، يمكن للمؤسسات المالية أيضاً تعزيز تلك القوائم بمعايير إضافية ذات صلة بالعقوبات، بما في ذلك المصطلحات والعبارات ذات الصلة.¹⁴⁷

مراقبة المعاملات

عادة ما تتم مراقبة المعاملات من خلال أنظمة مؤتمتة تقوم بفحص المعاملات بشكل دوري أو في الوقت الفعلي وفقاً لطبيعة المعاملات أو المخاطر المتصلة مقارنة بمجموعة من السيناريوهات التي تقيم كل معاملة وفقاً لمجموعة من المعايير أو الحدود، وقد تكون هناك أيضاً سيناريوهات تجمع بيانات الدفع لإجراء التقييم. وإلى جانب توقع تخفيف المؤسسات المالية من أثر الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، هناك متطلبات تنظيمية للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة التي قد تشير إلى جرائم مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي للسلطات ذات الصلة، بما يتماشى مع القوانين واللوائح المحلية.¹⁴⁸

¹⁴³ "Anti-Money Laundering – a Guide to Customer Due Diligence," VinciWorks Blog (blog), June 27, 2018, <https://vinciworks.com/blog/anti-money-laundering-a-guide-to-customer-due-diligence/>.

¹⁴⁴ Byrne, James E., and Justin B. Berger. Trade Based Financial Crime Compliance. Montgomery Village, MD: Institute of International Banking Law & Practice; London Institute of Banking & Finance, 2017. – Page (108).

¹⁴⁵ Financial Action Task Force, International Best Practices: Targeted Financial Sanctions Related to Terrorism and Terrorist Financing (Recommendation 6) (Paris: Financial Action Task Force, 2013), 3, <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/BPP-Fin-Sanctions-TF-R6.pdf>.

¹⁴⁶ The Wolfsberg Group, "Wolfsberg Guidance on Sanctions Screening" (Ermatingen, Switzerland: The Wolfsberg Group, 2019), <https://www.wolfsberg-principles.com/sites/default/files/wb/pdfs/Wolfsberg%20Guidance%20on%20Sanctions%20Screening.pdf>.

¹⁴⁷ For more information, see The Wolfsberg Group, 2.

¹⁴⁸ For more information, see The Wolfsberg Group, "Monitoring Screening and Searching: Wolfsberg Statement" (The Wolfsberg Group, September 2003), https://ms.hmb.gov.tr/uploads/sites/2/2019/04/monitoring_statement.pdf.

ويجب على المؤسسة المالية ضبط مجموعة السيناريوهات الكاملة لديها باستمرار بناءً على مدى تقبلها للمخاطر، والتي قد تختلف بين محافظ عملائها. لا يقيّم هذا الشكل من أشكال مراقبة المعاملات (كل عملية على حدة) للنشاط الكلي للعميل، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى اظهار العديد من التنبيهات الإيجابية الخاطئة التي تحتاج إلى أنظمة للتحقق من هذه التنبيهات. وتتطلب المجموعات أو الأنواع المختلفة من العملاء مراقبة مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون لدى عملاء تجارة التجزئة مجموعة مختلفة من السيناريوهات والضوابط مقارنة مع عملاء الشركات، نظرًا لاختلاف أنماط أنشطتهم وقيمتهم ومعاملاتهم. أما فيما يتعلق بمعاملات معينة، فيمكن أن تشكل التحويلات المالية تحديات إضافية عندما تحمل الحد الأدنى من المعلومات والتفاصيل حول المعاملة الفعلية.

إضافة إلى ذلك، يمكن مراقبة معاملات التمويل التجاري من خلال الأتمتة أو يدويًا. ويمكن تقييم المعلومات الواردة في كل وثيقة ومستند من وثائق ومستندات التمويل التجاري وفقًا لعدد من مؤشرات المخاطر، وهي عملية تعرف باسم "فحص الوثائق والمستندات".

ومن منظور التمويل التجاري، تكون المؤسسة المالية على علم بأن المشتري والمورد قد أبرما عقدًا تجاريًا. لذلك، فإذا كانت هناك خلافات في معاملة تم اتخاذ قرار برفضها وإعادة الوثائق والمستندات، فقد تكون البضائع ما تزال في الطريق وبالتالي ان يتم دفع قيمتها من قبل المشتري، ويجب أن يتوفر لدى المؤسسة المالية ضوابط لمراقبة مدفوعات الحساب المفتوح التي قد تستخدم لتسوية المعاملة التجارية.

في عام 2013، أصدرت هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة وثيقة مراجعة موضوعية بعنوان "مراقبة البنوك لمخاطر الجرائم المالية في التمويل التجاري" والتي حددت الممارسات الجيدة والسيئة. ركزت المراجعة على العديد من أوجه القصور لدى المؤسسات المالية فيما يتعلق بعدم وجود ضوابط على معاملات التمويل التجاري. كما سلطت الضوء على حقيقة أن العديد من المؤسسات المالية لم تتمكن من إثبات أن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات قد أخذت بعين الاعتبار عند معالجة المعاملات التجارية. بالإضافة إلى ذلك، أجرت العديد من المؤسسات المالية فحصًا يدويًا فقط للوثائق والمستندات التجارية بمعزل عن الدفعات المرتبطة بالمعاملة التجارية.¹⁴⁹

من المهم جدًا مراعاة تقييم الوثائق والمستندات التجارية إلى جانب الدفعات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسات المالية تنفيذ إجراء لضمان عدم إتمام الدفعات في الحالات التي يتم فيها رفض معاملة التمويل التجاري من منظور الوثائق والمستندات واعادتها.¹⁵⁰

كان لنتائج المراجعة أثر كبير على إدارات التمويل التجاري، حيث قامت العديد من المؤسسات المالية بإعادة تقييم أطر الرقابة لديها. وبعد نشر تقرير هيئة السلوك المالي، تم تحديث المستند التوجيهي لمبادئ التمويل التجاري الصادرة عن وولفسبرغ لتوضيح ضوابط معينة لمنتجات التمويل التجاري المختلفة بالإضافة إلى مؤشرات المخاطر المحتملة التي يجب مراعاتها عند معالجة معاملات التمويل التجاري.

المعاملات غير العادية

قد يختلف ما يُعد معاملة غير عادية من عميل إلى آخر أو من قطاع إلى آخر أو من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، فإن المعاملات غير المتوافقة مع استراتيجية أعمال العميل أو ملفه (على سبيل المثال: أن تبدأ شركة إنشاءات بشراء كميات كبيرة من السيارات الفاخرة) أو المعاملات التي لا تبدو منطقية من ناحية اقتصادية (على سبيل المثال: أن يدفع العميل عدة أضعاف سعر السوق مقابل مادة ما) قد تكون معاملات غير عادية تتطلب المراجعة والتقييم.

¹⁴⁹For more information, see UK Financial Conduct Authority, Banks' Control of Financial Crime Risks in Trade Finance, Thematic Review TR13/3 (London: Financial Conduct Authority, 2013), <https://www.fca.org.uk/publication/thematic-reviews/tr-13-03.pdf>.

¹⁵⁰If goods are in transit, then settlement by way of payment will have to be made.

إن الهدف لأي شركة هو تحقيق الربح. لذلك، فلدى الشركات حافز لإجراء معاملاتها التجارية بأبسط الطرق الممكنة وأكثرها كفاءة لتقليل تكاليف المعاملات من حيث الوقت والمال على حد سواء، بالإضافة إلى زيادة الأرباح. وبالتالي، فإن المعاملة التي تم تصميمها بطريقة غير فعالة والتي تكون غير منطقية من ناحية اقتصادية يجب أن تخضع لمزيد من التدقيق لتحديد هيكل المعاملة، وإذا ما كان هناك خطأ. والأهم من ذلك، ما إذا كانت المعاملة تعمل كأداة لصالح الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية.

عندما يحاول العميل إجراء معاملة باستخدام منتجات التمويل التجاري التي يبذلها على الوثائق والمستندات المقدمة أن فيها خلافات أو أنها غير منطقية، فيجب على المؤسسة المالية التأكد من صحة المعاملة من خلال إجراء تقييم شامل للنشاط وطلب المزيد من المعلومات من العميل، إذا لزم الأمر.

التمويل التجاري، التهرب الضريبي والإشراف

اشترى فرد (المشتري) في البلد "أ" سيارة من شخص (بائع) في البلد "ب". حيث اتفق المشتري والبائع على قيمة سوقية عادلة تبلغ 20,000 دولار. أصدر المشتري اعتماداً مستندياً من مؤسسة مالية من أجل شراء السيارة، ومن أجل تجنب رسوم الاستيراد العالية، أصدر المشتري الاعتماد المستندي بسعر أقل بكثير من القيمة السوقية العادلة للسيارة (على سبيل المثال 10,000 دولار).

وعند الاستيراد، قامت هيئة الجمارك بفحص الفاتورة التجارية وبوليصة الشحن البحري وشهادة المنشأ، إلا أنها لن تكون على علم بالية الدفع المتفق عليها. سيحصل المشتري على السيارة الآن، ولكن لا يزال عليه دفع المبلغ المتبقي من القيمة خارج الاعتماد المستندي (10,000 دولار)، الأمر الذي يقوم به عن طريق دفعه بنظام "سويفت" إلى حساب البائع.

وعلى افتراض ان المشتري والبائع يتعاملان مع نفس المؤسسة المالية، وتم إصدار الاعتماد المستندي من قبل هذه المؤسسة، سنقوم إدارة عمليات التمويل التجاري في المؤسسة المالية بمراجعة وثائق التمويل دون أن تكون على دراية بالقيمة الحقيقية للسيارة. وقد تقوم بتنفيذ معاملة التمويل التجاري نظراً لأن الاعتماد المستندي سيكون بنفس قيمة الفاتورة التجارية. وقد لا ترصد إدارة التمويل التجاري اعتماداً على القيم المحددة في سيناريوهاتها، ولذلك فلن يتم إجراء أي مراجعة. ويتطلب ذلك تأكيد التوافق بين المشتري والبائع.

فإذا كان المشتري والبائع يتعاملان مع مؤسسات مالية مختلفة، فقد تقوم إحدى المؤسسات المالية بمعالجة الاعتماد المستندي، في حين قد تتلقى مؤسسة مالية أخرى أموال أكثر، ولا يمكن إجراء أي تحليل على كلا المعاملتين.

وتوضح دراسة الحالة هذه الفجوات المحتملة في المؤسسة المالية إذا ما كانت تتعامل مع كل من المشتري والبائع، بالإضافة إلى حقيقة أن وجود مؤسستين ماليتين منفصلتين يعني أنهما قد لا تريا كلا العمليتين، وكلا الحاليتين يمثل تحديات في التعرف على الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية.

دراسة حالة



رقمنة التجارة



رقمنة التجارة

حيث ان التطور التكنولوجي يعود بالفوائد على التجارة، ولا سيما استفادة منتجات التمويل التجاري من التحول الرقمي، ويوفر تطور تقنية السجلات الرقمية الموزعة (DLT) فرصة لتحقيق هذا الهدف. وقد اجتمع ائتلاف من المؤسسات المالية تحت مظلة شبكة ماركو بولو بهدف رقمنة التجارة وإنتاج العقود الذكية، إصدار بوالص الشحن البحري الإلكترونية والتمويل ضمن منظومتها. لا يزال هذا العمل جارياً، ولكن الرؤية بحد ذاتها تمثل خطوة إلى الأمام.

شرع العديد من الموردين في رحلة لتقديم خدمة التعرف الضوئي على الرموز (OCR)، والتي تستخرج البيانات من الوثائق والمستندات، توفر تتبع السفن بأسرع وقت ومراقبة مؤشرات المخاطر إلى جانب التحقق من الأسعار في نظام واحد. في حين طورت العديد من الدول أنظمة فوترة رقمية، أو تعمل على تطوير أنظمة تمنح الاعتراف القانوني للأنظمة الرقمية. وإذا تم استخدامها عالمياً، فسيقلل ذلك من أنواع معينة من الجرائم المالية، مثل الفواتير المزدوجة. ونظراً لمستوى تعقيد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، يجب أن يكون لأي حل تم تصميمه للتخفيف من حدة الجرائم المالية رؤية شاملة للبيانات الداخلية والخارجية للوصول إلى إمكاناته الكاملة.

الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والتكنولوجيا

توفر ضوابط التخفيف من المخاطر التي تجمع بين الأفراد، التدريب، المعاملات، الأنظمة، البيانات والحوكمة، إلى جانب التقنيات الجديدة التي تسعى إلى رقمنة الخدمات المصرفية، إعطاء المؤسسات المصرفية القدرة للكشف عن الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والحماية منها. ويجب أن تشكل عمليات تقييم المخاطر المناسبة، إجراءات اعرف عميلك/العناية الواجبة للعميل، وفهم النشاط التجاري للعملاء والأطراف المقابلة، جوهر عملية الدفاع في المؤسسة المالية.

لدى المؤسسات المالية العديد من البيانات. وعلاوة على ذلك، فهناك عدد من شركات التكنولوجيا المالية وتجميع البيانات التي تستخدم تقنيات متقدمة لجمع البيانات الخارجية المتاحة الآن بشكل متزايد عبر واجهة برمجة التطبيقات والمعروفة باسم (API). وتتعاون المؤسسات المالية في كثير من الأحيان مع مزودي المنصات، الموردين وشركات تجميع البيانات لربط بيانات العملاء وبيانات المعاملات الخاصة بهم من أجل تكوين صورة أكثر شمولية عن أعمالهم، عبر سلاسل القيمة والفترات الزمنية المختلفة. وقد تشمل هذه البيانات العملاء، الأطراف المقابلة، المنتجات، المناطق الجغرافية (مع مراعاة المعاملات نفسها وبيانات التمويل التجاري)، والخدمات المقدمة من طرف ثالث والذين يركزون بشكل خاص على التجارة، قد تشمل هذه الخدمات، بيانات الشحن، بيانات سجل الشركات، التعرض للعقوبات الأولية والثانوية (المباشرة وغير المباشرة)، الشخصيات ذات النفوذ السياسي والأخبار السلبية. ويوفر الجمع بين البيانات الداخلية والخارجية نظرة عامة أكثر ثراءً عن العميل والأطراف المقابلة للعميل نفسه.

البيانات المحددة في التجارة يمكن ان تكون كما يلي:

- السفن: معلومات حول الملكية، النوع، السعة وشركات تأجير السفن
- الموانئ: المواقع ووضع العقوبات
- البضائع ذات الاستخدام المزدوج: البضائع التي يمكن استخدامها لأغراض مدنية وعسكرية
- معلومات الشحن التفصيلية والتتبع: المنافذ، المواقع الحالية، البضائع المنقولة، التنزيل أو التحميل في البحر ومعلومات الحاويات

توفر البيانات المتعلقة بالسفن وفرة من المعلومات بما في ذلك هيكل الملكية والاستخدام الحقيقيين. وإذا تم تطبيقها بذكاء، يمكن استخدام هذه البيانات لتقييم العقود وعوامل الخطر الإضافية، مثل ملكية أي أطراف خاضعة للعقوبات وما إذا كانت السفينة قادرة على حمل البضائع التي من المفترض أن تحملها.

التحليلات الشبكية

يمكن أن يؤدي تحليل البيانات بشكل شامل في مجموعات البيانات إلى إنشاء قاعدة بيانات (أو رسم بياني) للجهات والعلاقات. ويمكن لهذا الشكل من التحليل أن يحدد الروابط بين الجهات لبناء أنماط للملكية، العلاقات الخفية، الشبكات، وتخطيط تدفقات المعاملات بين هذه الجهات. تتوسع الشبكة من خلال استخدام تحليلات البيانات المتقدمة وقدرات تخزين البيانات الهائلة مما يؤدي إلى إنتاج المزيد من الروابط ويوفر للمؤسسات المالية رؤية شاملة لنشاط العميل، الارتباطات ذات الصلة وأنماط المعاملات. وتشكل مخرجات هذا التحليل صورة أشبه بشبكة العنكبوت للروابط التي يمكن من خلالها التحقق لتحديد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية.

ومع ذلك، فإن التمويل التجاري يعتمد على أساس ورقي والموارد بشكل كبير. وتعد رقمنة الوثائق والمستندات الرئيسية، مثل الاعتمادات المستندية، تحسين عمليات المراقبة، الكشف، خفض التكاليف وتحسين الكفاءة من المجالات الرئيسية التي تعالجها تقنية السجلات الرقمية الموزعة (DLT)، وستظل هذه المجالات أساسية لمكافحة الجرائم المالية في هذا المجال.

وفقًا لشركة Quantexa (شركة برمجيات مقرها المملكة المتحدة)، فإن التحليلات المتقدمة وإنشاء الشبكات ليست سوى بعض الأساليب التي يستخدمها العديد من الموردين لتحسين تغطية المخاطر عبر الدورة التجارية، زيادة السرعة وأتمتة عمليات معينة والكشف عن مؤشرات المخاطر، تحسين درجة المخاطر، التنبيه والمراقبة. وقد تم إنشاء اتحادات دولية وشراكات بين القطاعين العام والخاص في عدد من الدول لتبادل الخبرات في مجال الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، وتشمل تقنية السجلات الرقمية الموزعة (DLT) كموضوع مركزي. اللوائح التنظيمية ستضمن استمرار تطور ضوابط الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية كجزء أساسي لأي مؤسسة فيما يتعلق بالتمويل التجاري.

التحول الرقمي

يبدل العالم التجاري جهودًا كبيرة لتطبيق التحول الرقمي لعمليات التجارة للتخلص من الحاجة إلى الوثائق والمستندات الورقية وإدخال البيانات يدويًا والتي تعد جزءًا من الدورة التجارية. وهذا أمر منطقي من منظور التكلفة والفعالية التشغيلية، ولكنه يفيد أيضًا في ضوابط مكافحة غسل الأموال. فعلى سبيل المثال، إذا كان من الممكن استخراج البيانات بدقة من الوثائق والمستندات التجارية وإدخالها تلقائيًا في أنظمة الفحص، بدلًا من إدخالها يدويًا، فسيكون من الممكن التخلص من الخطأ البشري، تجنب المعاملات أي قصور وتقليل النتائج الإيجابية الخاطئة. ولا يؤدي ذلك إلى المعالجة المباشرة للعمليات التجارية المبسطة فحسب، بل يعزز أيضًا من إدارة المخاطر.

البيانات

البيانات مهمة. فهي الأساس العملي، وسيلة لفهم أطراف التجارة (سواء كانوا عملاء أم لا)، العلاقات والمعاملات التجارية. وباستخدام بيانات إضافية من طرف ثالث، يمكن للشركات تعزيز عملية تحديد النشاط الذي قد ينبئ بمراجعة إضافية. كما يجب أن تكون البيانات الداخلية للمؤسسة المالية ذات جودة جيدة، دقيقة، محدثة لضمان تنفيذ المطابقة والمعاملات بشكل محكم، وتجنب النتائج الإيجابية الخاطئة اللاحقة. لذا، يجب أن تسعى جميع المؤسسات المالية إلى وضع سياسة قوية لمعايير البيانات تحدد للموظفين الحد الأدنى من متطلبات جودة البيانات التي سيتم إدخالها في الأنظمة.

من المؤكد أنه لا ينبغي لنهج مكافحة الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية أن يعتمد على آلية واحدة؛ بل يجب أن يشمل الأفراد، المعاملات، التدريب، فهم الاتجاهات والأنماط المحددة، فضلاً عن الاستفادة المثلى من البيانات والأنظمة والتكنولوجيا المتاحة. وقد أصبحت جدوى تعزيز الأنظمة الحالية بتقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي الجديدة واضحة الآن. وقد يكون ذلك من خلال القدرة على قراءة الوثائق والمستندات وتفسيرها، واستخراج بيانات محددة منها. وسيؤدي استخدام تحليلات البيانات المتقدمة إلى تحديد التهديدات الجديدة، التركيز على الأنماط الجديدة، وإنشاء شبكات الأطراف المتصلة، مما سيؤدي إلى تقديم نظرة عامة أكثر فائدة عن نشاط العملاء. وقد تطورت التكنولوجيا بطريقة تجعل عمليات معينة أكثر كفاءة، مثل أتمتة الإبلاغ عن النشاط المشبوه. كل ذلك بالإضافة إلى تبادل المعلومات مع جميع الأطراف ومسؤولية التخفيف من الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، وستقطع التكنولوجيا شوطاً في سبيل جعل التجارة وسيلة أكثر أمناً للقيام بالأعمال التجارية العالمية.

تقنيات السجلات الرقمية الموزعة¹⁵¹

طبيعة المعاملات، التسويات عبر الحدود، هوامش التسعير الواسعة لبضائع محددة، الدورات التجارية الممتدة (على سبيل المثال الشحن عبر العديد من الدول)، والصعوبات التي تواجه السلطات الجمركية في فحص السلع؛ كل هذه العوامل تجعل غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية نموذجاً جذاباً للتجارة غير المشروعة وغسل الأموال.

إذ تعتمد المؤسسات المالية بشكل أساسي على البيانات الرئيسية المتاحة في مؤسساتها الخاصة من خلال تنفيذ الحوكمة، المعاملات والتقنيات الخاصة بها. وتعد ازدواجية الجهود وعدم التنسيق في التطبيق شائعاً في القطاع من حيث تفسير اللوائح التنظيمية، تحديد الإجراءات العمل، بناء الأنظمة، وإنشاء الأساس لمكافحة التمويل غير المشروع. وتعتبر التكاليف المرتفعة لتلبية متطلبات مكافحة غسل الأموال وعملية "اعرف عميلك" عائقاً كبيراً أمام ازدهار التمويل التجاري.

في حين أن بعض الحلول قد تكون موجودة لمساعدة البنوك على تحديد حالات غسل الأموال من خلال عمليات التجارة، فإن هذه الأنظمة لا يتم تزويدها في العادة بمجموعات بيانات موثوقة وغنية في الوقت المناسب للاستفادة الكاملة من الحلول المتوفرة حالياً. ونتيجة لذلك، غالباً ما تكون هذه الحلول يدوية بشكل كبير، ورقية، غير فعالة ومكلفة لإدارتها.

إلا أن تقنية البلوك تشين أو السجلات الرقمية الموزعة (DLT) تتيح مشاركة المعلومات بشكل آمن لتقديم الحقائق المشتركة وأتمتة ضوابط مكافحة غسل الأموال على مستوى القطاع، سواء بين البنوك أو بين الشركات. كما أنها جذابة من الناحية المالية للمشاركين في السوق، مما يسمح بمشاركة التكاليف داخل شبكة الأعمال، مع السماح للأطراف بالتحكم في بياناتهم.

وتمكن تقنية البلوك تشين جميع المشاركين في المعاملات معرفة ما حدث ووقت حدوثه على وجه اليقين، والتأكد من رؤية الأطراف الأخرى لنفس الشيء دون الحاجة إلى وسيط لتقديم ضمان، ودون الحاجة إلى اصلاح البيانات بعد ذلك. تعد عمليات غسل الأموال من خلال عمليات التجارة حالة استخدام ممتازة لتقنية البلوك تشين لأنها تسمح لأطراف مثل البنوك بالمساعدة في بناء الثقة من خلال السماح لها بالتحقق من صحة الوثائق والمستندات وسلامتها، كل ذلك مع تقاسم تكلفة تنفيذ حلول غسل الأموال من خلال عمليات التجارة من خلال منصات القطاع الشائعة.

¹⁵¹R3 and Quantexa contributed extensively to drafting this section

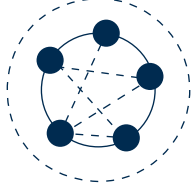
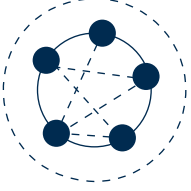
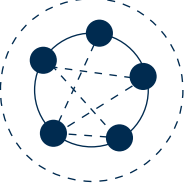
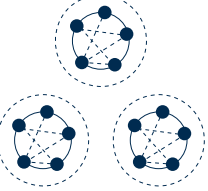
ووفقًا لشركة R3، فقد أصبح مطورو منصة "كوردا" للبلوك تشين، وهم أكثر من 100 شبكة تجارية الآن على منصة Corda DLT (اعتبارًا من نوفمبر 2021) بما في ذلك البنوك، الشركات، شركات الشحن ودوائر الجمارك. وأدت التوقعات التنظيمية لتحسين الرقمنة وبناء ضوابط متقدمة إلى تسريع استخدام تقنية السجلات الرقمية الموزعة (DLT) في آسيا. وكان التركيز في تقنية السجلات الرقمية الموزعة (DLT) على مدى السنوات الخمس الماضية على تقنية البلوك تشين، والآن هناك اهتمام متزايد بحالات استخدام الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية. وهناك تغيير واضح خاصة في آسيا، بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية للتعاون في مكافحة الجرائم المالية. فعلى سبيل المثال، شكل حوالي 65 بنكًا تحالفًا في سنغافورة كجزء من مبادرة "DLTLedgers" لتقييم وإجراء إثبات المفاهيم لتقييم 13 حقل بيانات في نموذج بوليصة الشحن البحري من أجل مكافحة التمويل المزدوج.

ويشير مصطلح "الحوسبة السرية" إلى التكنولوجيا الجديدة التي تسمح بتفسير واستخدام البيانات في وقت ما دون السماح لأصل البيانات بالانتقال من مكانه الأساسي. فهي تمكن الشركات من تجميع مجموعات البيانات الخاصة وإجراء العمليات الحسابية المشتركة بشأنها مع الحفاظ على خصوصية بياناتها. وتوفر الشفافية حول كيفية معالجة البيانات والثقة في حماية البيانات فهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للشركات والمؤسسات التقنية لتمكين المزيد من التعاون بين القطاعين الخاص والخاص وسد الفجوة بين خصوصية البيانات وتوافرها.

ولطالما كان التعاون في مجال الجرائم المالية محدودًا، وذلك بسبب قوانين حماية البيانات والتحديات ذات الصلة. ومع ذلك، قامت المؤسسات المالية مؤخرًا بزيادة التعاون من أجل دعم التغييرات التنظيمية التي تعد أفضل للقطاع ككل، تحديد أفضل الممارسات ومشاركتها، أو نشر الأنواع المستجدة من أنماط غسل الأموال من خلال عمليات التجارة. إن وتيرة الأنماط الجديدة وزيادة التكاليف الداخلية والغرامات من الجهات الرقابية، لا سيما خلال جائحة فيروس كورونا المستجد، تجبر البنوك على إعادة التفكير في كيفية تعاملها مع الجرائم المالية بطرق جديدة.

يقوم الموردون والمؤسسات المالية بالبحث عن الفرص بشكل متزايد لتقديم أدوات جديدة ومنصات مشتركة في القطاع لتوزيع تكلفة حل المشاكل المشتركة في القطاع. وهناك رغبة واضحة في التحول الفردي إلى المنصات المشتركة، مما يؤدي أيضًا إلى توحيد البيانات وتوافرها.

الشكل رقم (11) – أربعة نماذج أولية ناشئة لتسويق حلول الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية

ARCHETYPE	Single Bank Business Network	AML Solution Provider Business Network	Jurisdiction - based Business Network	Network-of-Networks
				
PARTICIPANTS	Single bank (multiple branches)	Customers belonging to one AML Solution Provider	Banks & FIU operate nodes within a jurisdiction	Multiple, connected business networks
BUSINESS NETWORK OPERATOR (BNO)	Bank or Trusted Third Party	AML Solution Provider	New Co or Existing Trusted Third Party	Multiple independent BNO's
BENEFITS OF TRUST TECHNOLOGY	Limited benefits for trust tech at a single bank for TBML	DLT enables secure data sharing, data provenance, mutualisation of cost of building and implementing TBML solutions. Confidential computing enables greater protection for data in use.	Greater mutualisation of cost (at a jurisdiction-level) and scale, Encouraging reuse, avoid data siloes, bespoke integration. Easier to have adoption (regulatory-driven)	Most effective means of combatting TBML. Bridges the gap between data availability and privacy/ data residency/ bank secrecy at an international scale.

R3.

المصدر: نُشرت بتصريح من شركة R3

المخاطر

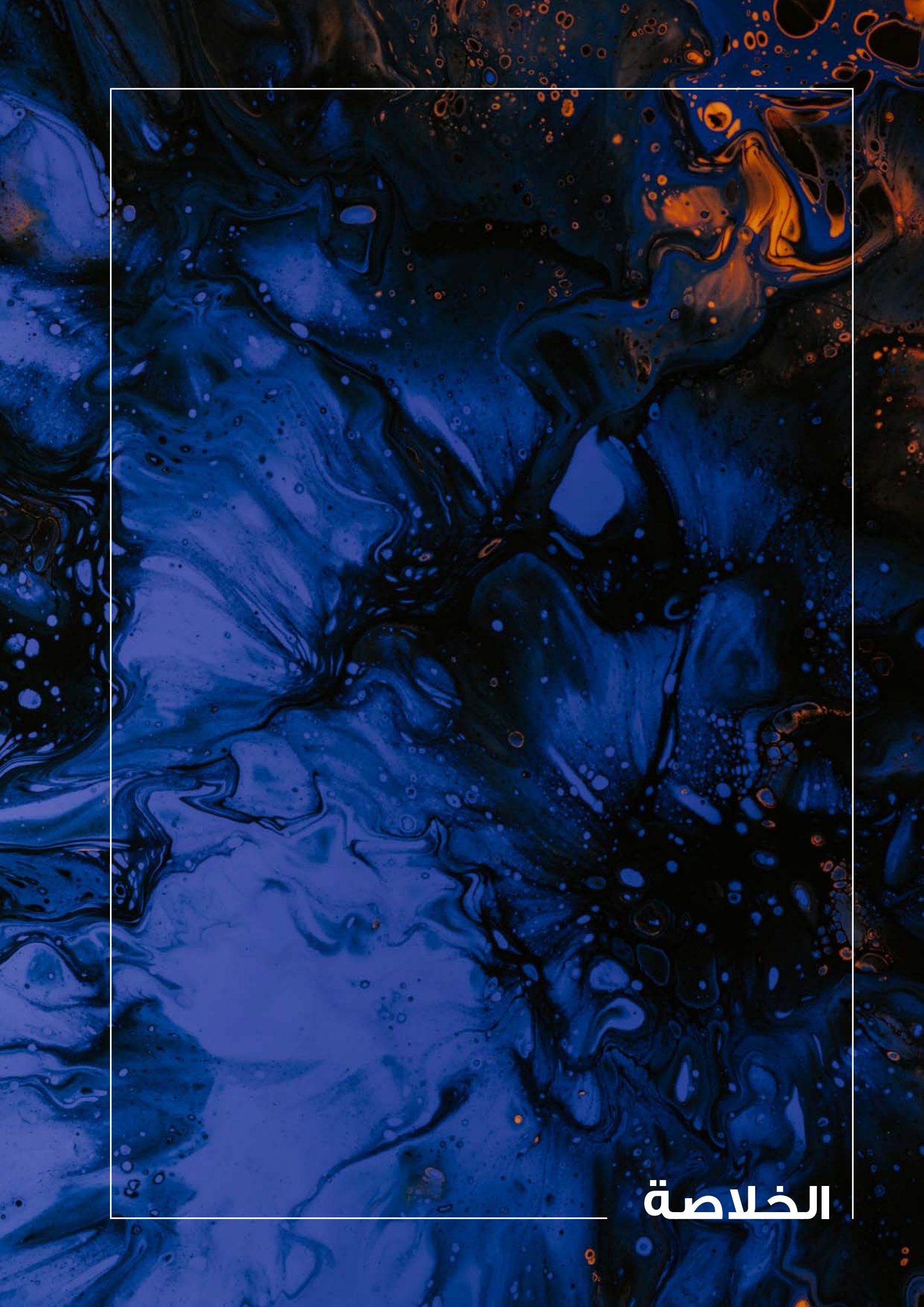
في حين أن تقنيات السجلات الرقمية الموزعة (DLT) يمكن أن تحسن بشكل كبير أطر مكافحة الجرائم المالية في الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، إلا أن الخصوصية و بروتوكولات الأمن والتكامل مع الأنظمة الموروثة لا تزال تمثل مخاطر وتحديات رئيسية. وبدون توحيد المعلومات والبيانات التجارية والاعتماد على نطاق واسع، ستظل القدرة على نقل المعلومات إلى أطراف خارج النظام تحديًا مائلًا. وقد يظل الحفاظ على سلامة البيانات المشتركة عقبة كبيرة؛ إذ يجب وضع ضوابط مصممة جيدًا لضمان مشاركة البيانات، لا سيما في سياق الأنظمة والبيانات التي يتم الوصول إليها عبر الحدود. علاوةً على ذلك، يجب النظر في منع التواطؤ ومخاطر المعلومات التي تؤدي إلى مخاطر تجارية للمؤسسات المالية في سياق اللوائح التنظيمية لمكافحة المنافسة.

وقد أصبحت شركات التكنولوجيا الآن أقرب من أي وقت مضى إلى العالم المالي. مع توفر فرص كثيرة، تنشأ أيضًا مسؤولية كبيرة. وعلى شركات التقنية أن تعي بالقواعد الصارمة القائمة على ركائز التمويل التي أرسيت على مدى عقود، وأن تدعم الحفاظ على هذه الركائز وتحسينها للمساعدة في تحقيق الازدهار المستدام.

مستقبل اعتماد تقنيات السجلات الرقمية الموزعة (DLT)

في حين أنه لا يزال من غير المؤكد كيف يمكن أن تتطور تقنيات السجلات الرقمية الموزعة (DLT) والتقنيات المتقدمة، إلا أن هناك احتمالين قائمين، وهما:

- اعتماد قائم على اللوائح التنظيمية والتي تعتبر أساس تشغيلي محتمل على المستوى المحلي (على سبيل المثال: ربط المنظومة التجارية في البلد).
- يمكن لمطوري تقنيات السجلات الرقمية الموزعة (DLT) الأساسيين العمل مع مزودي البرمجيات والمنصات لبناء حلول مخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية.



الخلاصة

تحتاج كافة الأنشطة الاقتصادية بشكل ما الى التمويل، وتعكس الاقتصادات الوطنية المتنامية النشاط الاقتصادي المتزايد، بما في ذلك التجارة المحلية والدولية. إن معظم هذه الأنشطة مشروعة، جديرة بالثناء ومرغوبة للغاية. ومع ذلك، فإن بعضها ليس كذلك. ومن الواضح أن تمويل الأنشطة غير المشروعة يشكل خطرًا على الدول علما بان القطاع المالي يحتاج الى تقييم هذا الخطر. وبالمثل، قد ينطوي تمويل ورعاية النشاط الاقتصادي المشروع والتجارة المرتبطة به على مخاطر الجرائم المالية التي يجب تقييمها والتخفيف من حدتها.

يركز هذا المستند على الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية؛ وقد يشمل النشاط غير المشروع في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، غسل الأموال، تمويل الإرهاب، الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر، الاتجار بالأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة أو الاحتيال أو السرقة. وقد تشارك العديد من الجهات الفاعلة المختلفة، وبشكل التعرف عليها تحديًا أمام الدول والقطاع المالي على حد سواء. ولكن الخبر السار هنا هو أن العديد من الطرق معروفة جيدًا نسبيًا. ويصف هذا المستند معظم التقنيات المتعلقة بالتجارة، والتي يدور العديد منها حول تزوير الوثائق والمستندات المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك التضخيم والتخفيض في قيم فواتير البضائع، الأوصاف الخاطئة للبضائع، والشحنات الوهمية. يمكن أن تكون الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية معقدة، بحيث تضم أطرًا متعددة ربما في دول مختلفة وبمعايير قانونية مختلفة.

وتقع مسؤولية مكافحة الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والتصدي لها بشكل أساسي على عاتق السلطات في الدول. وهنا تلعب مجموعة العمل المالي الدولية دورًا مهمًا للغاية؛ فقد نشرت معايير عالمية واضحة مصممة لمكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويرتبط العديد منها بالجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية. ويجب على الدول التأكد من سن وإنفاذ تشريعات فاعلة، في حال عدم وجودها، لمكافحة الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية ووفقا لمعايير مجموعة العمل المالي الدولية.

كما تحتاج السلطات إلى نشر إرشادات للقطاع المالي بشأن المعايير المتوقعة من حيث الامتثال والابلاغ، فضلًا عن تبادل المعلومات حول الأنماط المستخدمة. وفي المقابل، يجب على جهات القطاع المالي التأكد من تطبيق إجراءات الامتثال المناسبة لتلبية المتطلبات الرقابية وتدريب الموظفين ووفقًا لذلك. يجب أن تكون تقييمات مخاطر الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية والتي تم ضبطها على مجموعة كاملة من التهديدات المحتملة وتحديثها بانتظام على أساس أفضل الممارسات. ونظرًا لأن معظم التجارة الدولية تتم بطبيعتها عبر الحدود، فقد تمتد المتطلبات الرقابية إلى الدول الأجنبية بالإضافة إلى تلك الخاصة بالجهات المحلية.

وكما هو الحال مع الأنواع الأخرى من الجرائم المالية، تعتمد الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية بنجاح على تبادل المعلومات، وفي الحالات التي لا توجد فيها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ينبغي أن ينظر القطاعان العام والخاص في كل دولة إنشاء آليات فاعلة لتبادل المعلومات. وبذلك، لن تساعد الدول وجهات القطاع الخاص للدفاع عن مصالحها الخاصة من حيث تلبية معايير الامتثال فحسب، بل وستدعم أيضًا جهود المجتمع الدولي بشكل عام لمكافحة الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية.

- US Department of the Treasury. "486. What Is an Example of Goods Otherwise Coming into Contact with Iran?," December 22, 2016. <https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/faqs/486>.
- Affaki, Georges, Karin Bachmayer, Roeland Bertrams, Rolf J. Breisig, Maximilian Burger-Scheidlin, Mohammad M. Burjaq, Carlo Calosso, et al. *Guide to ICC Uniform Rules for Demand Guarantees (URDG758)*. E702E. Paris: International Chamber of Commerce, 2010. https://2go.iccwbo.org/guide-to-icc-urdg-config+book_version-eBook/.
- VinciWorks Blog. "Anti-Money Laundering – a Guide to Customer Due Diligence," June 27, 2018. <https://vinciworks.com/blog/anti-money-laundering-a-guide-to-customer-due-diligence/>.
- Asia/Pacific Group on Money Laundering. "APG Typology Report on Trade Based Money Laundering." Sydney: Asia/Pacific Group on Money Laundering, 2012. http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Trade_Based_ML_APGReport.pdf.
- BAFT. *Combatting Trade Based Money Laundering: Rethinking the Approach*. Washington, D.C.: BAFT, 2017.
- Legal Dictionary. "Bill of Lading." Accessed December 20, 2021. <https://legaldictionary.net/bill-of-lading/>.
- Investopedia. "Blank Endorsement on a Bill of Lading." Accessed December 20, 2021. <https://www.investopedia.com/ask/answers/032615/what-endorsement-blank-bill-lading.asp>.
- Bou Mansour, Mark. "\$427bn Lost to Tax Havens Every Year: Landmark Study Reveals Countries' Losses and Worst Offenders." Tax Justice Network, November 20, 2020. <https://taxjustice.net/2020/11/20/427bn-lost-to-tax-havens-every-year-landmark-study-reveals-countries-losses-and-worst-offenders/>.
- Brewer, Jonathan. *Study of Typologies of Financing of WMD Proliferation*. London: King's College London, 2017. <https://www.kcl.ac.uk/csss/assets/study-of-typologies-of-financing-of-wmd-proliferation-2017.pdf>.
- Byrne, James E., James G. Barnes, and Gary W. Collyer. *International Standby Practices (ISP98)*. E590E. Paris: International Chamber of Commerce, 1998. https://2go.iccwbo.org/international-standby-practices-isp98-config+book_version-eBook/.
- Byrne, James E., and Justin B. Berger. *Trade Based Financial Crime Compliance*. Montgomery Village, MD: Institute of International Banking Law & Practice; London Institute of Banking & Finance, 2017.
- Cassara, John. "Service-Based Money Laundering: The Next Illicit Finance Frontier." Foundation for Defense of Democracies, May 19, 2016. <https://www.fdd.org/analysis/2016/05/19/service-based-money-laundering-the-next-illicit-finance-frontier/>.
- Caves III, John P., and Meghan Peri Crimmins. *Major Turkish Bank Prosecuted in Unprecedented Iran Sanctions Evasion Case*. Iran Watch Report. Madison, WI: Wisconsin Project on Nuclear Arms Control, 2020. <https://www.wisconsinproject.org/wp-content/uploads/2020/04/Major-Turkish-Bank-Prosecuted-Unprecedented-Iran-Sanctions-Evasion-Case.pdf>.
- ACAMS. "Certified Global Sanctions Specialist Certification." Accessed March 22, 2022. <https://www.acams.org/en/certifications/certified-global-sanctions-specialist-cgss#overview-e3b4081f>.
- Corsinie, Tauren. "Counting the Cost (Cost of Compliance vs Cost of Non-Compliance)." 1RS (blog), October 11, 2021. <https://1rs.io/2021/10/11/counting-the-cost-cost-of-compliance/>.
- Dictionary.com. "Definition of Tax." Accessed December 17, 2021. <https://www.dictionary.com/browse/tax>.
- Dunne, Aaron. "The Role of Transit and Transshipment in Counterproliferation Efforts." SIPRI Good Practice Guide. Stockholm: SIPRI, September 2016. https://www.sipri.org/sites/default/files/SIPRIGPG%20Transport%2006_Dunne.pdf.
- European Parliament. Directive (EU) 2018/1673 of the European Parliament and of the Council of 23 October 2018 on combating money laundering by criminal law, PE/30/2018/REV/1 § (2018). <https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2018/1673/oj>.
- European Union. Council Regulation (EC) No 2271/96 of 22 November 1996 protecting against the effects of the extra-territorial application of legislation adopted by a third country, and actions based thereon or resulting therefrom, Pub. L. No. No. 2271/96 (1996). <http://data.europa.eu/eli/reg/1996/2271/2018-08-07/eng>.
- US Bureau of Industry and Security. "Examples of Boycott Requests." Accessed March 21, 2022. <https://www.bis.doc.gov/index.php/enforcement/oac/7-enforcement/578-examples-of-boycott-requests>.
- Executive Office of the Committee for and Goods Subject to Import and Export Control. *Typologies on the Circumvention of Targeted Sanctions against Terrorism and the Proliferation of Weapons of Mass Destruction*. Dubai: Government of the United Arab Emirates, 2021. <https://www.centralbank.ae/sites/default/files/2021-08/Typologies%20on%20circumvention%20of%20Targeted%20Sanctions%20agst%20Terr.%20and%20the%20Prolif.%20of%20WMD%20-%20Ex.Office%20IEC%20May2021.pdf>.

- Financial Action Task Force. "FATF President Juan Manuel Vega-Serrano's Remarks at the Meeting of the UN Security Council, December 15, 2016," December 15, 2016. <http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/speech-vega-serrano-un-security-council-meeting-dec2016.html>.
- Financial Action Task Force. "FATF Steps up the Fight against Money Laundering and Terrorist Financing," February 16, 2012. <https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/fatfstepsupthefightagainstmoneylaunderingandterroristfinancing.html>.
- Financial Action Task Force. *Best Practices on Trade Based Money Laundering*. Paris: Financial Action Task Force, 2008. <https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/bestpracticesontradebasedmoneylaundering.html>.
- . *Combating Proliferation Financing: A Status Report on Policy Development and Consultation*. Paris: Financial Action Task Force, 2010. <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Status-report-proliferation-financing.pdf>.
- . *FATF Guidance on Counter Proliferation Financing: The Implementation of Financial Provisions of United Nations Security Council Resolutions to Counter the Proliferation of Weapons of Mass Destruction*. Paris: Financial Action Task Force, 2018. <http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-Countering-Proliferation-Financing.pdf>.
- . *International Best Practices: Targeted Financial Sanctions Related to Terrorism and Terrorist Financing (Recommendation 6)*. Paris: Financial Action Task Force, 2013. <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/BPP-Fin-Sanctions-TF-R6.pdf>.
- . *Proliferation Financing Report*. Paris: Financial Action Task Force, 2008. <https://www.fatf-gafi.org/media/fatfdocuments/reports/Typologies%20Report%20on%20Proliferation%20Financing.pdf>.
- . *Terrorist Financing*. Paris: Financial Action Task Force, 2008. <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/FATF%20Terrorist%20Financing%20Typologies%20Report.pdf>.
- . *Trade Based Money Laundering*. Paris: Financial Action Task Force, 2006. <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Trade%20Based%20Money%20Laundering.pdf>.
- Financial Action Task Force and Egmont Group. *Trade-Based Money Laundering: Risk Indicators*. Paris: Financial Action Task Force, 2021. <https://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/trade-based-money-laundering-indicators.html>.
- . *Trade-Based Money Laundering: Trends and Developments*. Paris: Financial Action Task Force, 2020. <https://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/trade-based-money-laundering-trends-and-developments.html>.
- Internal Revenue Service. "Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA)." Accessed December 17, 2021. <https://www.irs.gov/businesses/corporations/foreign-account-tax-compliance-act-fatca>.
- Global Compliance Institute. "Certified Compliance Manager Manual." Spring Hill, Australia: Global Compliance Institute, 2020. <https://www.gci-ccm.org/node/4>.
- . "Sanctions Compliance Specialist Manual." Spring Hill, Australia: Global Compliance Institute, 2020. <https://www.gci-ccm.org/certificate/scs-sanctions-compliance-specialist>.
- Eurostat. "Glossary: Transshipment." Accessed December 20, 2021. <https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Glossary:Transshipment>.
- Hong Kong Association of Banks. "Guidance Paper on Combating Trade-Based Money Laundering." Hong Kong: Hong Kong Association of Banks, 2016. https://www.hkma.gov.hk/media/eng/doc/key-functions/banking-stability/aml-cft/Guidance_Paper_on_Combating_Trade-based_Money_Laundering.pdf.
- University of Maine. "Hot Topics: Terrorism in the Middle East: Terrorist Groups." Accessed December 16, 2021. <https://libguides.library.umaine.edu/c.php?g=144444&p=2961556>.
- International Compliance Association. "ICA Specialist Certificate in Trade Based Money Laundering." Accessed March 22, 2022. <https://www.int-comp.org/programme/?title=ICA-Specialist-Certificate-in-Trade-Based-Money-Laundering>.
- Institute for Economics & Peace. *Global Terrorism Impact 2020: Measuring the Impact of Terrorism*. Sydney: Institute for Economics & Peace, 2020. <https://visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2020-web-1.pdf>.
- International Chamber of Commerce. *Uniform Rules for Documentary Credit (UCP600)*. E600E. Paris: International Chamber of Commerce, 2007. https://2go.iccwbo.org/uniform-rules-for-documentary-credits-config+book_version-eBook/.
- Jean, Sébastien, and Cristina Mitaritonna. "Determinants of and Pervasiveness of the Evasion of Customs Duties." CEPII Working Paper Number 2010-26. CEPII, November 2010.
- iContainers. "LCL vs FCL." Accessed December 20, 2021. <https://www.icontainers.com/help/lcl-vs-fcl/>.
- League of Arab States. *The Arab Convention For The Suppression of Terrorism*, Cairo § Council of Arab Ministers of the Interior and Council of Arab Ministers of Justice (1998).

- London Institute of Banking & Finance. *Certificate of International Trade and Finance Manual*. London: London Institute of Banking & Finance, 2019. <https://www.libf.ac.uk/study/professional-qualifications/trade-finance/certificate-in-international-trade-and-finance>.
- Manaadiar, Hariesh. "What Is a Switch Bill of Lading and When and Why Is It Used..??" Shipping and Freight Resource, February 1, 2019. <https://www.shippingandfreightresource.com/what-is-a-switch-bill-of-lading-and-when-and-why-is-it-used/>.
- Menon, Hari. "What Is Seaway Bill in Shipping?" *Marine Insight* (blog), December 21, 2021. <https://www.marineinsight.com/maritime-law/what-is-seaway-bill-in-shipping/>.
- Mills-Sheehy, Jeremy, and James Kane. "Trade: Freeports and Free Zones." The Institute for Government, July 22, 2021 <https://www.instituteforgovernment.org.uk/explainers/trade-freeports-free-zones>.
- Moiseienko, Anton, Alexandria Reid, and Isabella Chase. *Improving Governance and Tackling Crimes in Free-Trade Zones*. London: Royal United Services Institute, 2020. https://static.rusi.org/20201012_ftzs_web_2.pdf.
- Monetary Authority of Singapore. *Guidance on Anti-Money Laundering and Countering the Financing of Terrorism Controls in Trade Finance and Correspondent Banking*. Singapore: Monetary Authority of Singapore, 2015. <https://www.mas.gov.sg/-/media/MAS/News-and-Publications/Monographs-and-Information-Papers/Guidance-on-AML-CFT-Controls-in-Trade-Finance-and-Correspondent-Banking.pdf>.
- Financial Action Task Force. "Money Laundering." Accessed December 13, 2021. <https://www.fatf-gafi.org/faq/moneylaundering/>.
- United Nations Office on Drugs and Crime. "Money Laundering." Accessed December 13, 2021. <https://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/overview.html>.
- Sanction Scanner. "National Risk Assessment | What Is NRA?" Accessed March 22, 2022. <https://sanctionscanner.com/knowledge-base/national-risk-assessment-of-money-laundering-321>.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. "OECD Recommendation on Countering Illicit Trade: Enhancing Transparency in Free Trade Zones," October 21, 2019. <https://www.oecd.org/gov/risk/recommendation-enhancing-transparency-free-trade-zones.htm>.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. *Standard for Automatic Exchange of Financial Information in Tax Matters: Implementation Handbook; Second Edition*. Paris: OECD, 2018. <https://www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/implementation-handbook-standard-for-automatic-exchange-of-financial-information-in-tax-matters.pdf>.
- Reich, Walter. *Origins of Terrorism: Psychologies, Ideologies, Theologies, States of Mind*. Woodrow Wilson Center Press, 1998.
- United Nations Security Council. "Resolution 2231 (2015) on Iran Nuclear Issue." Accessed December 17, 2021. <https://www.un.org/securitycouncil/content/2231/background>.
- SWIFT. "RMA and RMA Plus: Managing Correspondent Connections," July 10, 2018. <https://www.swift.com/news-events/news/rma-and-rma-plus-managing-correspondent-connections>.
- United Nations Security Council. "Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 1718 (2006)." Accessed December 17, 2021. <https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1718>.
- United Nations Security Council. "Security Council Committee Pursuant to Resolutions 1267 (1999) 1989 (2011) and 2253 (2015) Concerning Islamic State in Iraq and the Levant (Da'esh), Al-Qaida and Associated Individuals, Groups, Undertakings and Entities." Accessed December 17, 2021. <https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1267>.
- US Department of the Treasury. "Settlement Agreement between the US Department of the Treasury's Office of Foreign Assets Control and Blue Sky Blue Sea, Inc., Doing Business as American Export Lines and International Shipping Company (USA)," August 17, 2017. https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/recent-actions/20170817_33.
- European Commission. "TARIC Consultation." Accessed March 23, 2022. https://ec.europa.eu/taxation_customs/dds2/taric/taric_consultation.jsp?Lang=en.
- Wolters Kluwer. "Tax Avoidance Is Legal; Tax Evasion Is Criminal," November 6, 2020. <https://www.wolterskluwer.com/en/expert-insights/tax-avoidance-is-legal-tax-evasion-is-criminal>.
- World Bank. "Taxes & Government Revenue." Accessed December 17, 2021. <https://www.worldbank.org/en/topic/taxes-and-government-revenue>.
- Teichmann, Fabian M., and Madeleine Camprubi. "Money Laundering Through Consulting Firms." *Compliance Elliance Journal* 5, no. 2 (2019): 60–72.
- Financial Action Task Force. "The FATF Recommendations," October 2021. <https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/fatf-recommendations.html>.
- Sohatoos. "The Middle East Free Zones." Accessed March 22, 2022. <https://sohatoos.com/en/the-middle-east-free-zones>.

- The Wolfsberg Group. "Monitoring Screening and Searching: Wolfsberg Statement." The Wolfsberg Group, September 2003. https://ms.hmb.gov.tr/uploads/sites/2/2019/04/monitoring_statement.pdf.
- . "The Wolfsberg Frequently Asked Questions on Risk Assessments for Money Laundering, Sanctions and Bribery & Corruption." Ermatingen, Switzerland: The Wolfsberg Group, 2015. <https://www.wolfsberg-principles.com/sites/default/files/wb/pdfs/faqs/17.%20Wolfsberg-Risk-Assessment-FAQs-2015.pdf>.
- . "Wolfsberg Guidance on Sanctions Screening." Ermatingen, Switzerland: The Wolfsberg Group, 2019. <https://www.wolfsberg-principles.com/sites/default/files/wb/pdfs/Wolfsberg%20Guidance%20on%20Sanctions%20Screening.pdf>.
- . "Wolfsberg Statement: Guidance on a Risk Based Approach for Managing Money Laundering Risks." Ermatingen, Switzerland: The Wolfsberg Group, 2006. https://www.wolfsberg-principles.com/sites/default/files/wb/pdfs/wolfsberg-standards/15.%20Wolfsberg_RBA_Guidance_%282006%29.pdf.
- The Wolfsberg Group, International Chamber of Commerce, and BAFT. *The Wolfsberg Group, ICC and BAFT Trade Finance Principles: 2019 Amendment*. Paris: The Wolfsberg Group; International Compliance Association; BAFT, 2019. <https://iccwbo.org/content/uploads/sites/3/2019/03/trade-finance-principles-2019-amendments-wolfsberg-icc-baft-final.pdf>.
- Clyde & Co. "Trade Based Money Laundering (TBML) Risk in the Freight Forwarding and Customs Broking Sectors." Accessed December 20, 2021. <https://www.clydeco.com/insights/2020/12/trade-based-money-laundering-tbml-risk-in-the-frei>.
- Global Financial Integrity. "Trade-Related Illicit Financial Flows in 134 Developing Countries 2009-2018," December 16, 2021. <https://gfindegrity.org/report/trade-related-illicit-financial-flows-in-134-developing-countries-2009-2018/>.
- US Department of the Treasury. "Treasury Sanctions Those Involved in Ballistic Missile Procurement for Iran," January 17, 2016. <https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/pages/jl0322.aspx>.
- UK Financial Conduct Authority. *Banks' Control of Financial Crime Risks in Trade Finance*. Thematic Review TR13/3. London: Financial Conduct Authority, 2013. <https://www.fca.org.uk/publication/thematic-reviews/tr-13-03.pdf>.
- UK Government. "UK Integrated Online Tariff: Look up Commodity Codes, Duty and VAT Rates." Accessed March 23, 2022. https://www.trade-tariff.service.gov.uk/find_commodity.
- United Nations. International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism (1999). https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=XVIII-11&chapter=18&clang=_en.
- . United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (1988). https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf.
- United Nations Security Council. Resolution 1373 (2001), Adopted by the Security Council at its 4385th meeting, on 28 September 2001, S/RES/1373 (2001) § (2001). [https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373\(2001\)](https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373(2001)).
- US Department of State. *Money Laundering and Financial Crimes Country Database*. Washington, D.C.: US Department of State, 2015. <https://2009-2017.state.gov/documents/organization/239329.pdf>.
- US Government Accountability Office. *Trade-Based Money Laundering: US Government Has Worked with Partners to Combat the Threat, but Could Strengthen Its Efforts*. Washington, D.C.: US Government Accountability Office, 2020. <https://www.gao.gov/assets/gao-20-333.pdf>.
- Waerzeggers, Christophe, and Cory Hillier. "Introducing a General Anti-Avoidance Rule (GAAR)." Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2016.
- NYC Supply Chain Solutions Inc. "What Is Bill of Lading?" Accessed March 17, 2022. <https://nycscs.com/what-is-bill-of-lading/>.
- World Customs Organization. "What Is the Harmonized System (HS)?" Accessed February 17, 2022. <http://www.wcoomd.org/en/topics/nomenclature/overview/what-is-the-harmonized-system.aspx>.
- World Trade Organization. *World Trade Statistical Review 2021*. Vienna: World Trade Organization, 2021. https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2021_e/wts2021_e.pdf.
- Yansura, Julia, Channing Mavrellis, Lakshmi Kumar, and Claudia Helms. *Financial Crime in Latin America and the Caribbean: Understanding Country Challenges and Designing Effective Technical Responses*. Washington, D.C.: Global Financial Integrity, 2021. <https://gfindegrity.org/report/financial-crime-in-latin-america-and-the-caribbean/>.
- Yurlova, Aliona. "Switch Bill of Lading: A Complete Manual and Word of Advice." iContainers, October 30, 2018. <https://www.icontainers.com/us/2018/11/01/switch-bill-of-lading-complete-manual/>.
- Zangari, Ernesto, Antonella Caiumi, and Thomas Hemmelgarn. "Tax Uncertainty: Economic Evidence and Policy Responses." Taxation Papers. Brussels: European Commission, 2015. https://ec.europa.eu/taxation_customs/system/files/2017-04/taxation_paper_67.pdf.

الملحق الأول: المراجع الموصى بها

مواضيع متنوعة

- [مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق النقد الدولي، التشريعات النموذجية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب \(2005\)](#)

التمويل التجاري

- ["الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المصرفية \(نشرة رقم 600\)، مراجعة عام 2007 \(نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 600\): تم نشر الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المصرفية في عدة إصدارات منذ عام 1933. دخل الإصدار الحالي \(نشرة رقم 600\) حيز التنفيذ في 1 تموز 2007. وهذه القواعد مخصصة في المقام الأول للاعتمادات المستندية ولكن يمكن استخدامها في اعتمادات الجهور. تصدر بعض البنوك عادة اعتمادات الجهور بحيث تخضع "الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المصرفية \(نشرة رقم 600\). ولم يتم تصميم القواعد لاستخدامها مع الكفالات المصرفية عند الطلب، ولكن قد ترى الجهات أحياناً أن يتم إصدار الكفالات المصرفية عند الطلب خاضعة للنشرة رقم 600 \(الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المصرفية\)، إلا إنه لا ينصح بذلك.](#)
- [الأعراف الدولية لاعتمادات الجهور \(نشرة رقم 590\)، إصدار عام 1998 \(نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 590\): هذه القواعد مخصصة في المقام الأول للاستخدام مع اعتمادات الجهور. كما يمكن استخدامها مع الكفالات المصرفية عند الطلب ولكنها غير مناسبة للاعتمادات المستندية. وتم إعداد القواعد والترويج لها في البداية من قبل معهد القانون والممارسات المصرفية الدولية. ثم تم اعتماد القواعد ونشرها من قبل غرفة التجارة الدولية. لا تزال منصة هذا المعهد نشطة في دعم استخدام الأعراف الدولية لاعتمادات الجهور \(نشرة رقم 590\) في اعتمادات الجهور.](#)
- [القواعد الموحدة للكفالات المصرفية عند الطلب، مراجعة عام 2010 \(نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 758، والمعروفة أيضاً باسم URDG758\): هذه القواعد مخصصة للكفالات المصرفية عند الطلب ولكن يمكن استخدامها في اعتمادات الجهور. وهي غير مناسبة للاعتمادات المستندية. ودخلت الطبعة الأولى من القواعد، URDG 458، حيز التنفيذ في نيسان 1992. ودخلت النسخة الثانية، URDG 758، حيز التنفيذ في 1 تموز 2010.](#)
- [ممارسات المعيار المصرفي الدولي لفحص الوثائق والمستندات نشرة رقم 745 بموجب "الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المصرفية \(نشرة رقم 600\). \(إصدار عام 2013 هو أحدث دليل لفحص الوثائق والمستندات في إطار الاعتمادات المستندية التي تعكس الممارسات التي وافقت عليها اللجان الوطنية في غرفة التجارة الدولية. كما أنها تساعد المستفيد من الاعتماد المستندي في إنشاء الوثائق والمستندات وتقديمها إلى بنك المسمى أو بنك المصدر. ويجب قراءة النشرات دائماً بالاقتران مع "الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المصرفية \(نشرة رقم 600\).](#)
- [القواعد الموحدة للتحويلات - بوالص التحويل المستندية وبوالص التحويل النظيف \(نشرة رقم 522\) \(نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 522، والمعروفة أيضاً باسم URC 522\): نشرت القواعد الموحدة للتحويلات لأول مرة من قبل غرفة التجارة الدولية في عام 1956. صدرت نسختان منقحتان في عام 1967 وعام 1978؛ وقد اعتمد مجلس غرفة التجارة الدولية المراجعة الحالية في حزيران 1995.](#)

تمويل التسلح

- [مجموعة العمل المالي الدولية، تقرير الأنماط المستخدمة بشأن تمويل التسلح \(2008\)](#)
- [مجموعة العمل المالي الدولية، توجيهات مجموعة العمل المالي الدولية بشأن مكافحة تمويل التسلح - تنفيذ الأحكام المالية لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل \(2018\)](#)
- [مجموعة العمل المالي الدولية، التوجيهات بشأن تقييم مخاطر تمويل التسلح والحد منها \(2021\)](#)
- [وزارة الخزانة الأمريكية، التقييم الوطني لمخاطر تمويل التسلح \(2018\)](#)
- [كلية كينجز لندن، دراسة أنماط تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل \(2017\)](#)
- [المعهد الملكي للخدمات المتحدة \(لندن\)، دليل إجراء تقييم وطني لمخاطر تمويل التسلح \(2019\)](#)
- [مركز الأمن الأمريكي الجديد \(واشنطن العاصمة\)، تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل: إجراء تقييمات المخاطر \(2018\)](#)

الإرهاب وتمويل الإرهاب

- [مجموعة العمل المالي الدولية، تمويل الإرهاب \(2008\)](#)
- [مجموعة العمل المالي الدولية، أفضل الممارسات الدولية: العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب \(التوصية رقم 6\) \(2013\)](#)
- [مجموعة العمل المالي الدولية، توجيهات تحريم تمويل الإرهاب \(2016\)](#)
- [مجموعة العمل المالي الدولية، دليل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب \(2019\)](#)
- [تقرير مركز ويلسون: تراجع الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا \(2019\)](#)
- [مجموعة العمل المالي الدولية، مؤشرات مخاطر الأصول الافتراضية والمتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب \(2020\)](#)
- [حكومة الإمارات العربية المتحدة، "الحفاظ على الأمن والسلامة"](#)

الملحق الثاني: معلومات إضافية عن رسائل الدفع ورسائل سويفت (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك) التجارية

وفقاً للمعهد العالمي للامثال، "عندما يصدر (البنك طالب الإصدار) نيابة عن (فاتح الاعتماد او المستورد) اعتماد مستندي للمستفيد (المصدر) من خلال (بنك المستفيد)، فإنه يستخدم نظام الرسائل المصرفية الموثق (سويفت). وهذا يعني أنه إذا كان هناك ربط مؤتمت بين نظام سويفت (على سبيل المثال: نظام SWIFT Alliance Access) ونظام فحص الاسماء، سيتم التحقق من جميع البيانات في رسالة سويفت.¹⁵² وبالتالي وفي حالة وجود أي تطابق محتمل بين البيانات المذكورة في رسالة سويفت ومن هو مدرج على لوائح العقوبات، فسيتم إيقاف هذه الرسالة ليتسنى مراجعة التنبيه".¹⁵³

¹⁵²Alliance Access, SWIFT's market-leading messaging interface, allows banks and market infrastructures to connect to SWIFT.

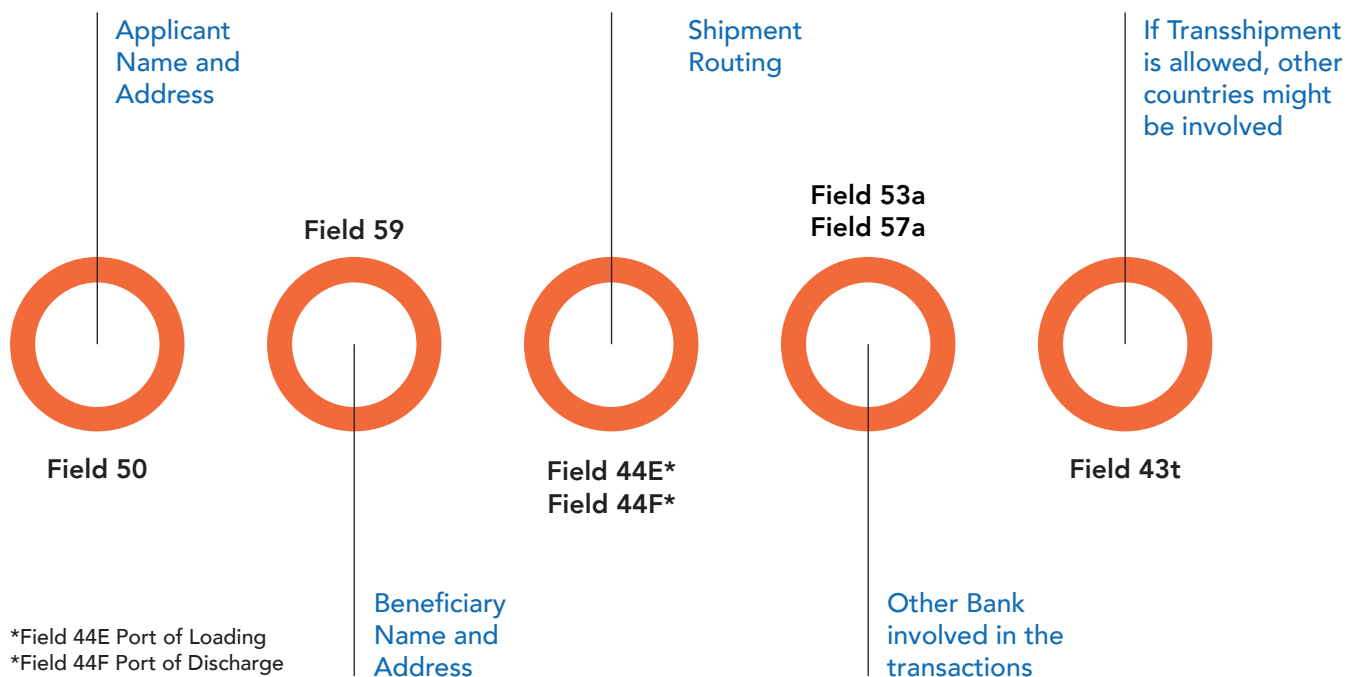
¹⁵³Global Compliance Institute, "Sanctions Compliance Specialist Manual" (Spring Hill, Australia: Global Compliance Institute, 2020), 39-40, <https://www.gci-ccm.org/certificate/scs-sanctions-compliance-specialist>.

وهناك العديد من الأنواع المختلفة لرسائل السويغت للاعتماد المستندية والكفالات المصرفية. ومن الأمثلة على ذلك:

- **MT700**: إصدار اعتماد مستندي - يشير إلى شروط وأحكام الاعتماد المستندي
- **MT720**: تحويل اعتماد مستندي - إبلاغ تحويل الاعتماد المستندي، أو جزء منه، إلى البنك الذي يبلغ المستفيد الثاني¹⁵⁴
- **MT710**: إبلاغ الاعتماد المستندي من طرف ثالث
- **MT760**: إصدار كفالة مصرفية عند الطلب / اعتماد الجهورز

يجب فحص البيانات المتاحة على رسالة السويغت للتحقق من مخاطر العقوبات. يمثل الشكل رقم 12 مثالاً على الحقول الرئيسية التي يجب فحصها في رسالة MT700.

الشكل رقم (12) – الحقول الرئيسية في رسالة MT700



المصدر: المعهد العالمي للامتثال، صفحة 40، "الدليل المتخصص في الامتثال لبرامج العقوبات".

الملحق الثالث. رموز النظام الموحد للبضائع

تقدم منظمة الجمارك العالمية المناقشة التالية حول رموز النظام الموحد للبضائع (Harmonized System):

يُشار إلى النظام الموحد للبضائع وترميزها عمومًا باسم "النظام الموحد للبضائع" وهو مجموعة مصطلحات لمنتجات دولية متعددة الأغراض طورته منظمة الجمارك العالمية.

ويضم أكثر من 5,000 مجموعة من السلع، يتم تحديد كل منها برمز مكون من ست خانات، مرتبة في هيكل معروف لتحقيق التصنيف الموحد.

¹⁵⁴In regards to transferable LC's, Article (38) of UCP 600 states that transferable credit means a credit that specifically states it is "transferable". Transferred credit means a credit that has been made available by the transferring bank to a second beneficiary.

ويستخدم النظام أكثر من 200 دولة واقتصادًا كأساس لتعريفاتها الجمركية ولجمع إحصاءات التجارة الدولية. ويتم تصنيف أكثر من 98% من البضائع في التجارة الدولية من خلال هذا النظام الموحد.

ويساهم النظام الموحد للبضائع في مواءمة الإجراءات الجمركية والتجارية، وتبادل البيانات التجارية غير المستندية فيما يتعلق بهذه الإجراءات، وبالتالي تقليل التكاليف المتعلقة بالتجارة الدولية.

كما أنه يستخدم على نطاق واسع من قبل الحكومات، المنظمات الدولية والقطاع الخاص للعديد من الأغراض الأخرى مثل الضرائب الداخلية، والسياسات التجارية، ومراقبة البضائع التي تحتاج إلى رقابة، قواعد المنشأ، تعرفة الشحن، إحصاءات النقل، مراقبة الأسعار، ضوابط الكوتا، تصنيف الحسابات الوطنية، والأبحاث الاقتصادية والتحليلات. وبالتالي، فإن النظام هو لغة اقتصادية عالمية ورمز للبضائع وأداة لا غنى عنها للتجارة الدولية.¹⁵⁵

وبناء على حجم المخاطر في المعاملات التجارية، قد تحتاج المؤسسات المالية إلى مقارنة الوصف و/أو رمز النظام الموحد للبضائع المتاجر بها إذا كان متاحًا في وثائق ومستندات التجارة والنقل الداعمة مع رموز السلع الموحدة للبضائع. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن رموز النظام الموحد للبضائع (Harmonized System) متوافقة فقط مع المستوى المكون من ستة خانات؛ ولكل دولة أو جهة تصنيفها الخاص لرموز النظام الموحد للبضائع (Harmonized System) المكونة من ثمانية، تسعة و/أو عشرة أرقام (ما يشار إليه أحيانًا بـرموز "مستوى التعريف"). لذلك، عند التحقق من رمز السلع المقدم في الوثائق والمستندات التجارية، من المهم استخدام المصدر الصحيح، والذي يتضمن عادةً مراجعة تصنيفات التعرفة في الدولة. على سبيل المثال، إذا كانت المؤسسة المالية تبحث في الوثائق والمستندات المتعلقة باستيراد البضائع لبلد مثل فرنسا، فيجب عليها التأكد من مراجعة التعرفة الجمركية للاتحاد الأوروبي للحصول على وصف دقيق، مثل زيارة موقع TARIC التابعة للمفوضية الأوروبية.¹⁵⁶ أو إذا تم تصدير البضائع من المملكة المتحدة، يجب على المؤسسة المالية استخدام موقع التعرفة الإلكترونية المتكاملة في المملكة المتحدة.¹⁵⁷

الملحق الرابع: مؤشرات المخاطر الخاصة بالجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية

فيما يلي أهم مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية التي تم جمعها من كل من مجموعة العمل المالي الدولية¹⁵⁸، جمعية المصرفيين للتمويل والتجارة¹⁵⁹، المجلس الاتحادي الأمريكي لفحص المؤسسات المالية¹⁶⁰، مجموعة وولفسبرغ¹⁶¹، هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة¹⁶²، مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لغسل الأموال¹⁶³، وجمعية هونغ كونغ للبنوك¹⁶⁴، هيئة النقد في سنغافورة¹⁶⁵، وغرفة التجارة الدولية¹⁶⁶.

¹⁵⁵ "What Is the Harmonized System (HS)?," World Customs Organization, accessed February 17, 2022, <http://www.wcoomd.org/en/topics/nomenclature/overview/what-is-the-harmonized-system.aspx>.

¹⁵⁶ See "TARIC Consultation," European Commission, accessed March 23, 2022, https://ec.europa.eu/taxation_customs/dds2/taric/taric_consultation.jsp?Lang=en.

¹⁵⁷ See "UK Integrated Online Tariff: Look up Commodity Codes, Duty and VAT Rates," UK Government, accessed March 23, 2022, https://www.trade-tariff.service.gov.uk/find_commodity.

¹⁵⁸ Financial Action Task Force, Best Practices on Trade Based Money Laundering (Paris: Financial Action Task Force, 2008), <https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/bestpracticesontradebasedmoneylaundering.html>; Financial Action Task Force, Trade Based Money Laundering; Financial Action Task Force and Egmont Group, TBML: Trends and Developments; Financial Action Task Force and Egmont Group, Trade-Based Money Laundering: Risk Indicators (Paris: Financial Action Task Force, 2021), <https://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/trade-based-money-laundering-indicators.html>.

¹⁵⁹ BAFT, Combatting Trade Based Money Laundering: Rethinking the Approach (Washington, D.C.: BAFT, 2017).

¹⁶⁰ <https://www.ffiec.gov/>

¹⁶¹ <https://www.wolfsberg-principles.com/sites/default/files/wb/Trade%20Finance%20Principles%202019.pdf>

¹⁶² <https://www.fca.org.uk/publication/thematic-reviews/tr-13-03.pdf>

¹⁶³ Asia/Pacific Group on Money Laundering, "APG Typology Report."

¹⁶⁴ Hong Kong Association of Banks, "Guidance Paper on Combating Trade-Based Money Laundering" (Hong Kong: Hong Kong Association of Banks, 2016), https://www.hkma.gov.hk/media/eng/doc/key-functions/banking-stability/aml-cft/Guidance_Paper_on_Combating_Trade-based_Money_Laundering.pdf.

¹⁶⁵ Monetary Authority of Singapore, Guidance on Anti-Money Laundering and Countering the Financing of Terrorism Controls in Trade Finance and Correspondent Banking (Singapore: Monetary Authority of Singapore, 2015), <https://www.mas.gov.sg/-/media/MAS/News-and-Publications/Monographs-and-Information-Papers/Guidance-on-AML-CFT-Controls-in-Trade-Finance-and-Correspondent-Banking.pdf>.

¹⁶⁶ See Appendix I: Additional Resources

الرقم مؤشرات المخاطر

1	إعادة تقديم الوثائق والمستندات الرسمية المخالفة خلال فترة قصيرة
2	وجود شرط قبول الوثائق والمستندات كما تقدم مع ملاحظة وجود اختلاف في وصف البضائع او الخدمات والتي لا تتطابق مع ما هو مذكور في الاعتماد المستندي، الكفالة المصرفية أو بوالص التحصيل المستندي
3	إصدار اعتمادات تتضمن تقديم احدي الوثائق والمستندات التالية: مذكرة تسليم، أمر تسليم، إيصال استلام بضائع، شهادة استلام من وسيط نقل، شهادة شحن من وسيط نقل، إيصال استلام بضائع من وسيط نقل وشهادة استلام من القبطان او من ينوب عنه
4	بوليصة شحن بحري أو أي مستندات تظهر طرف ثالث (غير مرسل البضاعة)
5	الوثائق والمستندات التي تصدر من شخص اخر غير طالب الاصدار او المستفيد بموجب كفالة مصرفية وتكون باي لغة غير اللغة المنصوص عليها في سويغت الكفالة الصادر
6	شرط مذكور في الاعتماد المستندي او الكفالة المصرفية والذي يسمح بإصدار بوالص الشحن البحري التي تم إصدارها كنسخة مختلفة عن تلك الاصلية (بوالص الشحن المستبدلة)، بوالص الشحن لحاملها القابلة للتظهير لطرف ثالث او صورة من أحد المستنديين المذكورين. كذلك اذا قام العميل بعمل مطالبة على اعتماد الجهورز بعد فترة زمنية قصيرة من اصدار اعتماد الجهورز
7	إشارة الى ان الاخطرا او) تغيير وسيلة النقل لشحنة معينة) تمت في وثائق ومستندات النقل
8	إشارة الى عبارة " Intended Vessel " مذكورة في بوليصة الشحن البحري دون ذكر اسم سفينة واضح على بوليصة الشحن البحري او إشارة الى تاريخ مستقبلي مذكور على بوليصة الشحن البحري
9	ظهور رموز، علامات أو أختام غير عادية على الأدوات النقدية مثل السحوبات أو الكمبيالات (على سبيل المثال: رموز الدول SD, IR, RU, SY تشير الى سوريا، SD تشير الى السودان، IR تشير الى ايران، RU تشير الى روسيا، بالنسبة للاختصار IRISL فمن الممكن ان يشير الى خطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية
10	وجود العديد من الخلافات المستندية في وصف البضائع المذكور على الوثائق والمستندات، (على سبيل المثال: الكميات والأوزان وما إلى ذلك)
11	يحتوي الاعتماد المستندي على شروط غير متعارف عليها أو لها دلالات تدعو للشك
12	تكون الوثائق والمستندات المتعلقة بالتجارة بموجب الاعتماد أو التحصيل المستندي غير منطقية، معدلة، مزورة أو غياب بعض الوثائق والمستندات التي يمكن توقعها نظراً لطبيعة المعاملة
13	عدم اتساق شروط الدفع أو الاستحقاق مع نوع البضائع
14	تعديل الاعتماد المستندي لمرات كثيرة، (على سبيل المثال: تمديد صلاحيته، التغييرات التي تطرأ على اسم المستفيد و/أو التغييرات في موقع وتعليمات الدفع)
15	بناء على تتبع سير السفينة، هنالك إشارة الى إيقاف وتشويش عمل أجهزة إرسال الاشارة الخاص بنظام معلومات التعرف الآلي لتتبع خط سير السفن

16	مؤشرات على تقديم فواتير مكررة
17	مواقع الخدمة أو وصف الخدمات لا يتوافق مع اعتماد الجهوز
18	الإشارة إلى ان الوثائق والمستندات قد اعيد استخدامها لوجود العقوبات
19	يشير الاعتماد أو التحصيل المستندي إلى حركة البضائع ولكنه لم يتم طلب وثائق ومستندات النقل أو يبدو أن وثائق ومستندات النقل غير منطقية، مزورة و/أو معدلة بشكل غير صحيح عن محتواها الأصلي، أو عدم تقديم بعض الوثائق والمستندات المطلوبة بموجب شروط الاعتماد المستندي
20	اظهار العقود، الفواتير التجارية أو الوثائق والمستندات التجارية الأخرى رسوم أو أسعار لا تبدو بانها تتماشى مع المعاملات التجارية، ولا تتفق مع القيمة السوقية للبضائع، أو تختلف بشكل كبير عن المعاملات السابقة المماثلة
21	الوثائق والمستندات التجارية أو الجمركية التي تدعم المعاملات غير متوفرة، أو تبدو وكأنها مزورة أو تحتوي على معلومات مضللة غير صحيحة، أو إعادة تقديم الوثائق والمستندات المرفوضة مسبقاً، أو تم تعديلها بشكل متكرر
22	العقود التي تدعم المعاملات التجارية (المعقدة) تبدو بسيطة بشكل غير اعتيادي
23	يتم لاحقاً تصدير السلع المستوردة إلى بلد بوثائق ومستندات مزيفة
24	تصف بوليصة الشحن البحري شحنات سوف تتم بحاويات دون وجود أرقام لهذه الحاويات
25	ذكر الشرط التالي على بوليصة الشحن البحري المستأجرة "تفريغ البضائع دون وصول الباطرة الى داخل ميناء التفريغ"، في حال وجود هذا الشرط على بوالص الشحن البحري المستأجرة، فيجب تتبع مسار السفينة بعناية

الجدول رقم 8 - مؤشرات المخاطر المتعلقة بالعميل

الرقم مؤشرات المخاطر

1	مشاركة العميل في معاملات لا تتوافق مع ملفه التجاري (على سبيل المثال: شركة لصناعة الصلب تبدأ في التعامل بالمنتجات الورقية) أو هيكل عمليات يتسم بالتعقيد دون غرض تجاري واضح أو مبرر
2	اختلاف مفاجيء في النمط التاريخي لنشاط العميل التجاري
3	ممارسة العميل الأعمال في دول ومناطق ذات مخاطر عالية لغسل الأموال، تمويل الإرهاب، التهرب والتحايل على العقوبات أو الجرائم المالية الأخرى
4	التواصل مع البنك من قبل طرف ليس له هوية واضحة، أو يبدو مراوفاً بخصوص هويته أو اتصالاته، أو ليس له معرفين، أو يقوم بتغيير تعليمات الدفع في اللحظة الأخيرة
5	طلب قبول الخلافات المستندية قبل قيام البنك بتدقيقها أو الحرص الشديد من قبل طالب الإصدار للتنازل عن الخلافات المستندية

6	عدم امتلاك العميل أي خبرة عند سؤاله عن البضائع، أو أن يبدو حجم أو تكرار الشحنات غير منسجم مع حجم أنشطة العميل (على سبيل المثال: زيادة مفاجئة في حجم المعاملات)
7	اختلاف مفاجيء بشكل كبير للنمط التاريخي لنشاط العميل (من حيث قيمة البضائع او تكرارها) مع تسعير يثير الشك في السلع والخدمات
8	العميل أو الأطراف لديها عناوين غامضة؛ (على سبيل المثال: ان يكون للشركات التجارية المختلفة والمشاركة في المعاملة نفس العنوان أو تقدم الشركات عنوان وكيل مسجل فقط)
9	ردود فعل عدوانية للعميل فيما يخص متطلبات "اعرف عميلك"
10	عرض العميل لدفع رسوم مرتفعة لتنفيذ أي من منتجات التمويل التجاري أو الدفع من خلال الحساب المفتوح
11	عدم وضوح الهوية أو العلاقات مع الاطراف
12	تغيير تعليمات الدفع قبل تسديد قيمة المستندات بفترة قصيرة
13	إجراء المعاملات من عناوين أو دول ذات المخاطر العالية لغسل الأموال، أو الدول غير المتعاونة التي حددتها مجموعة العمل المالي الدولية
14	تسجيل الشركة التجارية أو مكاتبها دولة ذات امتثال ضعيف لمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب

الجدول 9 - مؤشرات المخاطر المتعلقة بالشحن

الرقم	مؤشرات المخاطر
1	التحريف الواضح لكمية البضائع التي يتم شحنها: التضخيم في كميات البضائع المشحونة أو تجاوز قيمة الفاتورة التجارية لمبلغ الاعتماد المستندي بشكل كبير
2	تصف بوليصة الشحن البحري الشحنات التي سوف تتم بحاويات دون وجود أرقام لهذه الحاويات، ارقام متسلسلة، ارقام غير صحيحة للحاويات، تشير الى خطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية او ارقام حاويات تابعة لها (أي الأرقام التي تحتوي على البادئات "IRSU" أو "SBAU" أو "HDXU")
3	المعاملات التجارية التي تتجاوز فيها كمية البضائع السعة المعروفة لحاويات الشحن أو الناقلات، أو حيث يتم الاشتباه بوجود أوزان غير طبيعية للبضائع
4	عدم توفر أرقام الحاويات او ذكرها على بوليصة الشحن البحري بشكل غير صحيح، او أن تكون متسلسلة، أو غير متوافقة مع حجم الشحنة، وجود مؤشر على التزوير في الحاوية (الحاويات) والإشارة إلى ارتفاع قيمة وحجم رسوم الشحن البحري
5	تقرير سلبي من المكتب البحري الدولي بشأن معلومات الشحن
6	اصدار اعتماد مستندي بإضافة شرط خطاب التعويض وإشارة الى ان البضاعة سيتم بيعها اكثر من مرة خلال دورة حياة الاعتماد المستندي

7	إجراء عمليات تجارية من ميناء بعيد عن موقع المستورد / المصدر؛ (على سبيل المثال: أن يكون المستورد في موقع ويقوم باستيراد البضائع بغرض إرسالها الى مواقع بعيدة غير معروفة)
8	شحن لبضائع غير منسجمة مع الطبيعة الجغرافية لبلد معين
9	تكرار استيراد وتصدير نفس السلع ذات القيمة العالية
10	عدم توافق منشأ البضائع والشحن مع ما يتم تصديره / استيراده لبلد ما (البلد معروف عنه بأنه يقوم باستيراد هكذا سلع وليس تصديرها)
11	أن يبدو هيكل المعاملات و/أو شروط الشحن معقدة بشكل غير ضروري ومصممة لإخفاء حقيقة المعاملات
12	مواقع الشحن (الموانئ) أو وصف البضائع غير متوافق مع شروط الاعتماد المستندي
13	شحن لبضائع غير مذكورة صراحة بحسب ما ورد أساسا في الفاتورة التجارية
14	الشحن الوهمي، أي عدم شحن أي شيء على الإطلاق بفواتير تجارية ووثائق ومستندات نقل بحري مزورين
15	عدم توريد البضائع خلال الفترة المنصوص عليها
16	اختلاف في رموز النظام المنسق الموحد للبضائع عن نظام التعريف الدولي لهذه البضائع
17	استخدام شروط شحن معقدة لإخفاء الطبيعة الحقيقية للعملية
18	توجيه شحنات السلع من خلال عدد من الدول دون مبرر اقتصادي أو تجاري

الجدول 10 - مؤشرات المخاطر المتعلقة بالبضائع المتاجر بها

الرقم مؤشرات المخاطر

1	العملاء الذين يتعاملون في أنشطة / بضائع يحتمل أن تنطوي على مخاطر عالية لغسل الأموال وجرائم مالية أخرى، بما في ذلك الأنشطة والبضائع التي قد تخضع لقيود التصدير/الاستيراد
2	ارتفاع/ انخفاض سعر الوحدة للمواد بشكل غير طبيعي عن سعر السوق
3	كمية البضاعة أعلى أو أقل من المصرح به
4	الاطعاء المتعمدة لوصف السلع
5	المعاملات بشكل واضح تتضمن سلع ذات الاستخدام المزدوج
6	المعاملات التي تتضمن بضائع حساسة
7	المعاملات المتعلقة باقتناء أو بيع ممتلكات غير ملموسة (على سبيل المثال: البرمجيات المتخصصة وما إلى ذلك)
8	التعبئة والتغليف غير المتوافق مع السلع أو طريقة الشحن

الجدول 11 - مؤشرات المخاطر المتعلقة بالدفع

الرقم	مؤشرات المخاطر
1	استلام ثمن البضائع وعدم تصدير هذه البضائع (دفعة مقدمة للصادرات وتستخدم بشكل رئيسي في الدفع من خلال الحساب المفتوح)
2	إرسال ثمن البضائع وعدم استيراد هذه البضائع (دفعة مقدمة للواردات)
3	الدفعة المقدمة لتوريد البضائع تمثل جزءًا / نسبة مئوية كبيرة من القيمة الإجمالية للبضائع
4	عدم توافق قيمة الدفعة المقدمة مع نوع البضاعة التجارية
5	إجراء الدفعات / التحويلات المالية من خلال شركات الصرافة برغم توفر حساب لدى المؤسسات المالية التي يتعامل معها
6	دفعات غير المقيمين للشركات/ الأشخاص الاعتباريين الذين لديهم حسابات في بنوك الافشور
7	إجراء دفعات الاستيراد مقابل فواتير بتاريخ قديمة بعد انقضاء فترة زمنية طويلة على استيرادها دون مبرر او وجود وثائق ومستندات مناسبة
8	اصدار حوالة (بدل ثمن بضائع) من بلد مختلف عن بلد الاستيراد

الجدول 12 - مؤشرات المخاطر المتعلقة بهيكل الشركة التجارية

الرقم	مؤشرات المخاطر
1	تسجيل الشركة التجارية بعنوان مستخدم لأكثر من جهة، خاصة عندما لا تكون هناك إشارة إلى مكان محدد (على سبيل المثال: المباني السكنية، عناوين صندوق البريد، المباني التجارية أو المجمعات الصناعية)
2	النشاط التجاري لشركة لا يبدو أنه مناسب للعنوان المذكور؛ (على سبيل المثال، ودون مبرر يبدو ان الشركة تستخدم عقارات سكنية، دون أن يكون لها مساحة تجارية أو صناعية)
3	عدم امتلاك الشركة لموقع الكتروني عبر الإنترنت أو أن موقعها الالكتروني لا يشير الى نشاطها التجاري او لا يتناسب مع طبيعة نشاطها الفعلي
4	نقص ملحوظ في أنشطة الشركة (على سبيل المثال: عدم وجود عمليات للرواتب تتناسب مع عدد الموظفين)
5	الملاك أو موظفي الإدارة العليا لشركة يتم اختيارهم لإضفاء الملأك الحقيقيين المستفيدين (المالك النهائي المستفيد)
6	وجود اخبار سلبية عن الشركة، الملأك، او موظفي الإدارة العليا (على سبيل المثال: مخططات غسل أموال سابقة، الاحتيال، التهرب الضريبي، وغيرها)
7	لدى الشركة الحد الأدنى من الموظفين العاملين بشكل لا يتوافق مع حجم السلع المتاجر بها
8	اسم الشركة يبدو مطابق لاسم شركة معروفة أو مشابه جدًا لها

9	فترات سكون غير مبررة للشركة التجارية
10	عدم امتثال الشركة للالتزامات الأعمال، (على سبيل المثال: عدم تقديم الإقرارات لضريبة القيمة المضافة)

الجدول 13 - مؤشرات المخاطر المتعلقة بالأطراف المقابلة

الرقم	مؤشرات المخاطر
1	لكلا من الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية، ان يتم إصدار تنازل عن المستحقات لطرف نشاطه التجاري مختلف عن نشاط المستفيد حيث لا يكون المتنازل له مصرفاً
2	المعاملات التجارية التي تشارك فيها اطراف متعددة (كثيرة)
3	المعاملات التجارية التي تتضمن بلدان متعددة من حيث منشأ البضائع وحركتها
4	اعتمادات مستندية قابلة للتحويل بين نفس الأطراف أو المجموعة
5	اطراف معاملات تجارية تبدو لشركات تابعة لبعضها البعض
6	إجراء الأطراف للمعاملات التجارية من مكان غير المكان المعلن عنه عند فتح الحساب
7	عدم تقديم الأطراف المتعاملة سوى عنوان وكيل مسجل
8	طلب العميل دفع قيمة البضائع إلى طرف ثالث ليس له اي صلة بالمعاملة التجارية
9	المعاملات التجارية التي تنطوي على طرف ثالث لا يكون جزء من العقد
10	معاملات تجارية والتي تتضمن تحويل أسعار البضائع
11	وجود إشارة محتملة الى ان المعاملة التجارية عائدة الى اعتماد مقابل لاعتماد اخر / الاعتمادات المتقابلة
12	عدم توافق المعاملات التجارية مع عمليات التجارة الدولية الاعتيادية لنوع معين من حيث البضائع والأطراف المشاركة
13	يبدو أنه هناك استخدام لشركات الواجهة / شركات وهمية تستخدم لإخفاء الأطراف الحقيقية
14	مشاركة شركة تجارية في صفقات تجارية معقدة تشمل العديد من الوسطاء واطراف أخرى حيث تبدو الاعمال غير منسجمة

الجدول 14 - مؤشرات المخاطر المتعلقة بالحسابات ونشاط المعاملات التجارية

الرقم	مؤشرات المخاطر
1	حساب الشركة التجارية هو حساب "يتم الدفع من خلاله" أو "وسيط" متضمنا حركة سريعة لعمليات كبيرة الحجم ومع نهاية اليوم يصبح رصيده بقيم صغيرة دون مبررات
2	يبين الحساب ايداعات متكررة يتم تحويلها لاحقاً إلى أشخاص أو شركات في مناطق التجارة الحرة أو مناطق الاوفشور دون علاقة واضحة مع صاحب الحساب

3	تجزئة الحوالات الواردة إلى حساب مرتبط بالتجارة وإرسالها إلى حسابات متعددة ليس لها أي علاقة بالنشاط التجاري
4	سداد قيم السلع المستوردة والتي تتم من قبل شركة أخرى غير الطرف المرسل إليه (البضائع) دون مبرر اقتصادي واضح
5	الایداعات النقدية لشركة تجارية تقل بكثير عن حدود قيم التبليغ
6	ازدياد نشاط المعاملات لشركة تجارية بشكل سريع وبحجم كبير، ثم يصبح خاملاً بعد فترة زمنية قصيرة
7	إرسال الاموال أو استلامها بقيم متقاربة نسبياً حيث تعطي هذه القيم المتقاربة مجالاً للشك
8	تحويل الاموال بشكل دائري، أي إرسال الأموال من دولة ليتم إعادة إرسالها إلى الدولة نفسها بعد تحويلها (عبر دولة أو دول أخرى)
9	احتواء المعاملة على شرط المقاطعة
10	تتضمن المعاملات حذف شرط العقوبات من الشروط المذكورة في منتجات التمويل التجاري

الجدول 15 - مؤشرات المخاطر المتعلقة بالنشاط التجاري

الرقم	مؤشرات المخاطر
1	إظهار الشركة باستمرار لهوامش ربح منخفضة بشكل لا يناسب عملياتها التجارية (على سبيل المثال: استيراد سلع الجملة بسعر التجزئة أو بسعر أعلى، أو إعادة بيع هذه السلع بنفس سعر الشراء أو أقل منه)
2	شراء الشركة للسلع، وزعم شرائها من حسابها الخاص مع تجاوز المشتريات لحجم أعمال الشركة (على سبيل المثال: تمويل المعاملات من خلال الايداعات النقدية بشكل مفاجيء أو التحويلات من طرف ثالث إلى حسابات الشركة)
3	مشاركة شركة تم تأسيسها حديثاً أو أعيد تنشيطها مؤخراً بنشاط تجاري كبير الحجم وعالي القيمة (على سبيل المثال: ظهور شركة غير معروفة ومشاركتها في أنشطة تجارية فيها عوائق كبيرة أمام دخول السوق لقطاعات معينة)

الجدول 16 - قائمة المتطلبات فيما يخص التحقق من اصدار الاعتماد المستندي

الملحق الخامس: قوائم التحقق لبعض منتجات التمويل التجاري

الرقم	البند
1	هل يغطي الاعتماد المستندي حركة بضائع دون طلب لمستندات النقل؟ (على سبيل المثال: تغطي وثائق الاعتماد المستندي شحنة من الحديد ولكنها تسمح بشهادة استلام من وسيط نقل)؟
2	هل تم حظر حساب أي طرف مذكور في الاعتماد المستندي (طالب الإصدار، المستفيد أو أي من البنوك المشاركة) أو تم إدراجهم على القوائم الدولية؟

3	هل تم إجراء الفحص من قبل دائرة مراقبة الامتثال؟
4	هل المعاملة التجارية محظورة؟
5	هل يتضمن الاعتماد المستندي بشرطاً فيما يخص قبول تقديم بوالص الشحن التي تم إصدارها كنسخة مختلفة عن تلك الاصلية (بوالص الشحن المستبدلة)؟ (على سبيل المثال: السماح بتبديل البضاعة في عرض البحر)؟
6	هل يبدو تسعير البضائع التجارية غير عادي (تضخيم أو تخفيض أسعار السلع) والذي ممكن ان يشير إلى تلاعب بالغاتورة التجارية؟
7	هل يخلو الاعتماد المستندي من وصف للبضائع او الخدمات ؟
8	هل تُظهر شهادة المنشأ بضائع منشؤها دولة خاضعة للعقوبات و/أو عالية الخطورة؟
9	هل يطلب الاعتماد المستندي الشحن / إعادة الشحن من أو إلى دولة خاضعة للعقوبات؟
10	هل تتضمن المعاملات (منتجات / أنشطة عالية المخاطر)؟
11	هل تغطي المعاملات سلعا وبضائع حساسة و/او بضائع ذات الاستخدام المزدوج ؟
12	هل يتضمن الاعتماد المستندي إضافة شرط خطاب التعويض وإشارة الى ان البضاعة سيتم بيعها اكثر من مرة خلال دورة حياة الاعتماد المستندي؟
13	هل يتضمن الاعتماد المستندي شرط "متاح لدى أي بنك"؟ أو شرط "تقبل المستندات كما تقدم"؟
14	هل يتضمن الاعتماد المستندي أي شرط من شروط المقاطعة؟
15	هل الأطراف المشاركة في المعاملات التجارية جزء من مجموعة قابلة للتحديد او شبكة واحدة؟
16	هل تعد الأطراف المذكورة في الاعتماد المستندي ذات سمعة جيدة؟ هل شاركت في أعمال سابقة يمكن التأكد منها؟
17	هل هناك أي معلومات سلبية من جهات إنفاذ القانون، وحدة الاستخبارات المالية أو معلومات متاحة للعامة عن أي من الأطراف المشاركين في الاعتماد المستندي؟
18	هل يتم استيراد السلع بالعادة من دول خاضعة للعقوبات؟
19	هل تشير بوليصة الشحن البحري إلى أن البضائع سيتم شحنها من قبل شركة شحن او على متن سفينة محظورين على قائمة المواطنين المحددة أسماؤهم بصفة خاصة؟
20	هل يسمح الاعتماد المستندي بتقديم وثائق ومستندات متقدمة؟

الرقم البند

1	ما هي البضائع التي سوف يتم شحنها، اين سوف يتم تصنيعها أو إنتاجها؟
2	ما هو مسار الشحن (ميناء التحميل والوجهة النهائية)؟ هل مسار الشحن منطقي او يعطي انطباع لوجود أي اشتباه؟
3	هل تحتوي أي من وثائق ومستندات الشحن على رموز، علامات أو أختام غير عادية على الأدوات النقدية مثل السحوبات أو الكمبيالات (على سبيل المثال: رموز الدول (SY, SD, IR, RU, IRISL))؟ حيث ان SY تشير الى سوريا، SD تشير الى السودان، IR تشير الى ايران، RU تشير الى روسيا، بالنسبة للاختصار IRISL فمن الممكن ان يشير الى خطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية
4	هل يحتوي أي من أرقام الهواتف الظاهرة على الوثائق والمستندات رموز لدول خاضعة للعقوبات؟
5	هل رموز النظام الموحد للبضائع (Harmonized System) صحيح؟
6	هل ترتبط واحدة من الحاويات المستخدمة في الشحنة ببادئات لحاويات إيرانية؟ أو لشركات تابعة لخطوط شحن جمهورية ايران الاسلاميه؟
7	هل رقم الحاوية المذكور على بوليصة الشحن البحري صحيح؟
8	هل تصف بوليصة الشحن البحري الشحنات التي سوف تتم بحاويات دون وجود ارقام لهذه الحاويات، او ان شحن البضاعة سوف يتم بحاويات ذات أرقام متسلسلة أو أرقام غير صحيحة؟
9	هل هناك العديد من الخلافات المستندية في وثائق ومستندات النقل؟
10	من هو الشاحن، الوسيط و/أو وكيل الشحن؟ وما هي علاقتهم مع المشتري / البائع؟
11	هل يتطابق محتوى الشحنة وكلفة الشحن (الرسوم) مع البضائع المشحونة؟
12	هل سعر البضائع قريب لقيمتها في السوق؟
13	هل يتوافق الحجم للشحنة، الوزن، التغليف والتعبئة مع محتويات هذه الشحنة؟
14	كيف ستتم عملية الدفع او السداد (على سبيل المثال: نقدا، دفعة مقدمة، اعتماد مستندي، حوالة بنكية او غير ذلك)؟
15	هل يتم شحن البضائع ضمن جدول منتظم؟ هل يتوافق مع أعمال الأطراف في المعاملات؟
16	هل تشير بوليصة الشحن البحري إلى أن البضائع سيتم شحنها من قبل شركة شحن او على متن سفينة محظورين على قائمة المواطنين المحددة أسماؤهم بصفة خاصة؟
17	هل يظهر في وثائق ومستندات النقل البحري عبارة " Intended Vessel " ؟
18	هل يظهر في وثائق ومستندات النقل البحري تاريخ مستقبلي مؤجل لبوليصة الشحن البحري؟

هل تشير بوليصة الشحن إلى منطقة جغرافية لموانئ التحميل/ التفريغ (على سبيل المثال: الموانئ الأوروبية- موانئ البحر الأسود-بحر قزوين- الخليج الفارسي)؟

المعلومات والتوصيات التالية من دليل مدير الامتثال المعتمد من المعهد العالمي للامتثال.

عند مراجعة الوثائق والمستندات التجارية، يجب أن يكون موظفو العمليات التجارية، ضباط مكافحة غسل الأموال وأخصائي العقوبات على القدر الكافي من المعلومات، مثل، مرسل البضاعة، الشخص المرسل البضاعة له واسم السفينة وغيرها.

بعض هذه المعلومات لن تكون متاحة في رسالة "سويقت اصدار الاعتماد المستندي"، لذلك يوصى بإضافة "شروط العقوبات" إلى الاعتماد المستندي في متن رسالة "السويقت" ينص على أنه لن يتم الدفع في تاريخ الاستحقاق إذا تم إدراج الطرف الآخر (المستفيد مثلا) في قائمة العقوبات (بشكل رئيسي قوائم الأمم المتحدة، وأن لوائح العقوبات ذات الصلة ستطبق إذا تأثر أي من الأطراف).

بالإضافة إلى ذلك، عندما يستلم (البنك المصدر للاعتماد المستندي) تقديم لبوليصة الشحن البحري، فيجب التحقق من اسم السفينة، علم السفينة إلى جانب اسم شركة الشحن. وفي بوليصة الشحن البحري، إذا لم يتم ذكر اسم السفينة؛ سنجد رقم تصنيف البحرية الدولية للسفينة.¹⁶⁷ من خلال استخدام (الإنترنت)، يمكنك بسهولة العثور على معلومات السفينة. كما يمكن أن توفر الطول المخصصة لأغراض مراقبة العقوبات مجموعة من البيانات التي تساعد مدير الامتثال أو أخصائي العقوبات على التحقق من صحة ومخاطر العقوبات المترتبة على المعاملات. وتتضمن القوائم التالية معلومات مهمة ينبغي جمعها وما ينبغي فحصه لتلك المعلومات.¹⁶⁸

الجدول 18 - قائمة التحقق من وثائق ومستندات النقل التجاري فيما يتعلق بمعلومات السفن وملكيته

الرقم مؤشرات المخاطر

اسم السفينة: ما هو اسم السفينة؟ كم مرة تم تغيير اسم السفينة؟ عند الاقتضاء، ما هي الأسماء السابقة للسفينة؟

1

تحاول السفن الخاضعة للعقوبات أو التي تديرها دولة خاضعة للعقوبات تغيير أسمائها باستمرار.

علم السفينة: ما هو علم السفينة الحالي؟ ما هي الأعلام السابقة للسفينة، وكم مرة تم تغييرها؟

2

تحاول السفن الخاضعة للعقوبات أو التي تديرها دولة خاضعة للعقوبات تغيير علمها باستمرار.

صورة ونوع السفينة: تساعد صورة ونوع السفينة في تحديد الغرض منها.

يجب على مديري الامتثال وأخصائيي العقوبات التأكد من توافق نوع السفينة للعملية التجارية التي يحققون فيها. يمكن أن يؤدي التحقق من هذه البيانات إلى اكتشاف بوليصة شحن بحري مزورة أو غير صحيحة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت المعاملات التجارية مرتبطة بنقل الماشية ولكن فئة السفينة هي "سفينة حاويات"، فهذا يشير إلى وجود خطأ ما.

3

¹⁶⁷The International Maritime Organization (IMO) number is a unique identifier for ships and for registered ship management companies. For ships, it consists of the three letters "IMO" followed by the seven-digit number.

¹⁶⁸Global Compliance Institute, "Certified Compliance Manager Manual" (Spring Hill, Australia: Global Compliance Institute, 2020), 346-49, <https://www.gci-ccm.org/node/4>.

4	موقع ومسار السفينة: يجب التحقق من موانئ الشحن والتفريغ، بالإضافة إلى التحقق من الوقت المقدر لوصول السفينة.
5	الموانئ والمرور: يعطي هذا مؤشرًا على الموانئ التي زارتها السفينة في الأيام السابقة (على سبيل المثال: آخر 6 أشهر) وكم من الوقت قضت هناك.
6	ومن شأن هذا أن يعطي مؤشرًا جيدًا على ما إذا كانت السفينة تزور دول خاضعة للعقوبات، وإذا تم فعلا اثبات ذلك، فالمعاملات ستحتاج إلى إجراء المزيد من التحقق.
7	خرق العقوبات: معلومات حول ما إذا كانت السفينة خاضعة لعقوبات أو مملوكة لجهة مستهدفة بعقوبات. بالإضافة إلى معلومات حول ما إذا كانت السفينة مرتبطة بأي خرق للعقوبات.
8	معلومات ملكية السفينة: معلومات عن الملاك المسجلين، المشغل التجاري، المالكين المستفيدين وعدد مرات تغيير أسماء الملاك.
9	معلومات حالة السفينة: معلومات حول ما إذا كانت السفينة قيد التشغيل والخدمة أو تم إيقاف تشغيلها (لانتهاج عمرها التشغيلي)، مفقودة أو تعتبر خردة فقط.

الملحق السادس: مؤشرات تمويل التسلح

تضمنت توجيهات مجموعة العمل المالي الدولية بشأن مكافحة تمويل التسلح لعام 2018 القائمتين التاليين من المؤشرات المحتملة (مع الإشارة إلى أنها "لا تحدد بشكل منفرد عملية تمويل التسلح، وقد تشترك أنشطة تمويل التسلح في سمات مماثلة مع غسل الأموال (خاصة غسل الأموال من خلال عمليات التجارة الدولية وأنشطة تمويل الإرهاب)".¹⁶⁹

القائمة 1 - مؤشرات تمويل التسلح المحتمل بناء على تقرير تمويل التسلح الصادر عن مجموعة العمل المالي الدولية لعام 2008:

- تنطوي المعاملات على شخص أو شركة في بلد أجنبي فيما يتعلق بالتسلح
- تنطوي المعاملة على شخص أو شركة في بلد أجنبي يثير القلق
- العميل، الطرف المقابل أو عناوينهم يشبه أحد الأطراف الواردة في قوائم الأشخاص المرفوضين" أو لديه سوابق في انتهاك ضوابط الصادرات
- لا يتطابق نشاط العميل مع حقل أعماله، أو لا تتطابق معلومات المستخدم النهائي مع حقل أعماله
- تم إدراج وكيل الشحن على أنه الوجهة النهائية للمنتج
- يتم تقديم طلب الحصول على البضائع من قبل شركات أو أشخاص من بلد أجنبي بخلاف البلد الذي يعد المستخدم النهائي للبضائع
- تتضمن المعاملات شحن بضائع لا تتوافق مع المستوى التقني للدولة التي يتم شحن البضائع إليها (على سبيل المثال: شحن معدات تصنيع أشباه الموصلات إلى بلد ليس لديه صناعة إلكترونيات)
- تتضمن المعاملة شركات وهمية محتملة (على سبيل المثال: ليس لدى الشركات مستوى عال من راس المال أو تعطي مؤشرات لشركة وهمية)
- تؤكد المعاملات وجود علاقة بين الشركات التي تتبادل البضائع (أي نفس الملاك أو الإدارة)

¹⁶⁹Financial Action Task Force, FATF Guidance on Counter Proliferation Financing: The Implementation of Financial Provisions of United Nations Security Council Resolutions to Counter the Proliferation of Weapons of Mass Destruction (Paris: Financial Action Task Force, 2018), 32-34, <http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-Countering-Proliferation-Financing.pdf>.

- مسار شحن دائري (إن وجد) و/أو مسار دائري للعمليات المالية
- تنطوي عملية التمويل التجاري على مسار الشحن (إن وجد) من خلال دولة ذات قوانين ضعيفة لمراقبة الصادرات أو ضعف إنفاذ قوانين مراقبة الصادرات
- تنطوي المعاملات على أشخاص أو شركات (خاصة الشركات التجارية) في الدول التي تعاني من ضعف قوانين مراقبة الصادرات أو ضعف إنفاذ قوانين مراقبة الصادرات
- تنطوي المعاملات على شحن بضائع لا تتوافق مع أنماط التجارة لبلد معين (على سبيل المثال: هل تقوم الدولة عادة بتصدير / استيراد هذا النوع من البضائع؟)
- تتضمن المعاملات مؤسسات مالية تعاني من أوجه قصور معروفة في ضوابط مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب و/أو توجد في البلدان التي تعاني من ضعف قوانين مراقبة الصادرات أو ضعف إنفاذ قوانين مراقبة الصادرات
- بناء على الوثائق والمستندات التي تم الحصول عليها في المعاملات، تكلفة الشحن اعلى من قيمة الشحنة
- عدم اتساق المعلومات والبيانات المالية الواردة في الوثائق والمستندات التجارية، مثل الأسماء، الشركات، العناوين والوجهة النهائية وما إلى ذلك
- نمط نشاط تحويل مصرفي يُظهر أنماطًا غير اعتيادية أو ليس له غرض واضح
- عدم وضوح واكتمال للمعلومات التي يقدمها العميل، كما أنه يمانع تقديم معلومات إضافية عند سؤاله
- يطلب العميل الجديد معاملة لاعتماد مستندي في انتظار الموافقة لحساب جديد
- حوالة مصرفية من أو مستحقة لأطراف غير محددة في الاعتماد المستندي أو الوثائق والمستندات الأخرى.

القائمة رقم 2 - المؤشرات المحتملة الإضافية لنشاط التهرب والتحايل على العقوبات المذكور في تقارير أطراف أخرى (على سبيل المثال: تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة، والأبحاث الأكاديمية)

- وجود مواد خاضعة للمراقبة بموجب أنظمة مراقبة صادرات أسلحة الدمار الشامل أو أنظمة الرقابة الوطنية
- تورط شخص مرتبط ببلد معني بانتشار التسليح (على سبيل المثال: شركة مزدوجة الجنسية)، و/أو التعامل مع معدات معقدة يفتقر إلى معرفة خلفيتها من الناحية التقنية
- استخدام النقد أو المعادن الثمينة (على سبيل المثال: الذهب) في عمليات المواد الصناعية
- مشاركة لشركة تجارية، شركة وساطة أو شركة وسيطة صغيرة، وغالبًا ما تقوم بأعمال تتعارض مع أعمالها الاعتيادية
- مشاركة العميل أو الطرف المقابل، معلن عن كونه شركة تجارية، وتشير عملياته إلى شركة لتحويل الأموال
- المعاملات بين الشركات على أساس دفترتي التي تلغي الحاجة إلى المعاملات المالية الدولية
- يوجد علاقة للعمليات بين العملاء أو الأطراف المقابلة (على سبيل المثال: مشاركة عنوان مشترك، عنوان بروتوكول إنترنت أ، رقم هاتف، أو ان أعمالهم منسقة بينهم)
- مشاركة إحدى الجامعات في بلد معين بالتسلح
- وصف البضائع على الوثائق والمستندات التجارية أو المالية غير محدد أو مضللة
- إثبات أن الوثائق والمستندات أو الإقرارات الأخرى (على سبيل المثال: ما يتعلق بالشحن، الجمارك أو الدفع) مزورة
- استخدام الحساب الشخصي لشراء المواد الصناعية.

الملحق السابع: مؤشرات غسل الاموال من خلال الاتجار غير المشروع بالحياة البرية

تضمن تقرير مجموعة العمل المالي الصادر في حزيران 2020 تحت عنوان (غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالحياة البرية) القائمتان الموضحتان ادناه للمخاطر المحتملة والتي تخص الأنشطة التجارية للعملاء (افراد وشركات) / (العمليات ونشاط حساب العميل).¹⁷⁰

القائمة 1: مؤشرات مخاطر الاتجار غير المشروع بالحياة البرية والمتعلقة بالأنشطة التجارية للعملاء (افراد وشركات)

- ان تتضمن الحركة شركات تجارة دولية، بما في ذلك شركات الاستيراد /التصدير، وكلاء الشحن، التخليص الجمركي، الخدمات اللوجستية او أنواع الشركات العاملة في السلع التالية والتي تعد مرتفعة المخاطر: جذوع خشبية خام او مرعبة، نفايات بلاستيكية، غذاء مجمد، اكواخ سمك، أنواع مختلفة من الحبوب، احجار الكوارتز.
- وجود حالات سابقة مشابهة تتعلق بالاتجار غير المشروع بالحياة البرية (كاستخدام حاويات مشتركة، الافراد المرسل إليهم، الناقل، وكلاء التخليص، المصدرين).
- الأنشطة المتضمنة للأشخاص ذوو النفوذ السياسي ورجال الاعمال / سيدات الاعمال، خصوصا إذا كان عمل هؤلاء الأشخاص في مجالات (البيئة، الاشراف على الغابات او اعمال متعلقة بالحياة البرية).
- اشراك كيانات قانونية ذات صلة بالحياة البرية مثل حدائق الحيوان الخاصة، مربي الحيوانات الاليفة، شركات السفاري، شركات الادوية والتي تقوم بصناعة الادوية والتي يعتمد بعضها على الحياة البرية.
- الافراد او المالكون المستفيدون لشركة مقيمة في ولاية قضائية تُعد دولة عبور بارزة أو دولة تطلب فيها حيوانات برية غير قانونية.

القائمة 2: مؤشرات مخاطر الاتجار غير المشروع بالحياة البرية والمتعلقة بالأنشطة التجارية للعملاء (العمليات ونشاط حساب العميل)

- ايداعات نقدية بمبالغ كبيرة تمت من قبل مسؤولين حكوميين يعملون في وكالات حماية الحياة البرية، مراقبة الحدود او مسؤولي الجمارك.
- ايداعات نقدية او ايداعات اخرى، حوالات مالية، ايداعات وسحوبات نقدية متعددة، ثروة غير مبررة لمسؤولين حكوميين عاملين في وكالات تعنى بالغابات، سلطات إدارة الحياة البرية، موظفي حدائق الحيوان، او العاملين في سلطات اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الحيوانات البرية والنباتات المهددة بالانقراض.
- ايداعات نقدية او ايداعات اخرى، ايداعات وسحوبات نقدية متعددة، ثروة غير مبررة لمسؤولين حكوميين عاملين في وزارة البيئة او وزارات أخرى والذين لديهم سلطة إدارة واشراف محددة على العاج المضبوط، وحيد القرن، الخشب او غيرها من منتجات الحياة البرية غير القانونية.
- شحنات قانونية من الحيوانات البرية او النباتات بشهادات صادرة عن اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الحيوانات البرية والنباتات المهددة بالانقراض ولكن تبدو انها غير مكتملة، غريبة او غير ذلك.
- العمليات التي تتضمن استخدام أسماء المكونات او المنتجات في التجارة الطبية التقليدية التي تشير الى أصناف اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الحيوانات البرية والنباتات المهددة بالانقراض.
- معاملات قروض غير منطقية بين الشركات الاستيراد / التصدير التجارية والتي تعتبر بلدان عبور للحياة البرية.
- بوليصة الشحن التي تم إصدارها كنسخة بديلة عن تلك الاصلية (بوالص الشحن المستبدلة) من قبل تجار متورطين في نشاط اجرامي ينطوي على الاتجار بالحياة البرية او محاكمات تتعلق بالاحتيال التجاري.

¹⁷⁰FATF June 2020 "Money Laundering and the Illegal Wildlife Trade" – pages (60-62).

- العمليات التي لديها اختلافات بين وصف او قيمة البضاعة (في وثائق، ومستندات الشحن والفواتير التجارية)، هذه الاختلافات تخص البضائع الفعلية المشحونة، السعر المعلن والقيمة الفعلية في عمليات الدفع المنفذة.
- مشتريات غير منطقية، مدفوعات او عمليات أخرى تتعلق بعمليات المتاجرة بالذهب من حسابات العملاء حيث انه غالبا ما يتم إخفاء مدفوعات الشحن للعمليات التي تتعلق بالحياة البرية على انها مدفوعات للذهب او لأعمال تجارة تتعلق بالذهب.
- عمليات من / والى حسابات وشركات لها نفس المالك الحقيقي على وجه الخصوص لدفع مبالغ شحنات عبر الحدود.
- عمليات من المتاجرين للحياة البرية لأشخاص الذين بالمقابل يتمون عملية الدفع للناقلين او الطرود من خلال البريد.
- عمليات تتم الى مركبات مستأجرة وحجوزات محلية لأعضاء معروفين من جماعات الاتجار بالحياة البرية والذين لا يتواجدون فعليا داخل البلد نفسه.
- تحويلات تتم من طرف ثالث / ايداعات نقدية، او سحبات نقدية تتم من خلال اشخاص معروفين بالصيد غير المشروع او تهريب الحيوانات البرية.
- عمليات بين موردي / مربي الحيوانات الاليفة واشخاص معروفين بالصيد غير المشروع او تهريب الحيوانات البرية.
- عمليات لموردي / مربي الحيوانات الاليفة المرخصين (وأصل توأجدهم خارج البلد) و / او لا يتناسب مع الأنشطة التجارية المذكورة.

فريق مشروع الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا



غراهام بالدوك

مؤلف

ضابط مكافحة غسل الاموال رئيس قسم الامتثال -
بنك التجارة الخليجي - Anglo



تشانينغ مافريليس

المحرر الرئيسي

مديرة قسم التجارة غير المشروعة في النزاهة المالية العالمية
واشنطن - الولايات المتحدة الامريكية



نيشانث نوتاث

قائد المشروع

الفساد وتكنولوجيا المتطلبات الرقابية - نائب الرئيس التنفيذي - رئيس مكافحة غسل الأموال، مكافحة الرشوة و بنك المشرق - الامارات العربية المتحدة



فهد حقي

مؤلف

الرئيس الإقليمي للعقوبات في منطقة الشرق الأوسط، شمال افريقيا وتركيا
بنك اتش اس بي سي (HSBC)



جوناثان بروير

مؤلف

استاذ مشارك
كلية كينجز - لندن - المملكة المتحدة



امجد بطاينة

مؤلف

مدير وحدة التحقيقات الخاصة البنك العربي - دائرة الالتزام بالمطلبات الرقابية

العنوان: الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: هذا المستند دليل مرجعي للمهتمين بمكافحة الجرائم المالية

إعداد: فريق مشروع الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية، التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

www.gcffc.org



info@menafccg.com



secretariat@gcffc.org



جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المستند أو تخزينه في نظام يسمح باسترجاعه أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو التسجيل أو الصوت المتزامن أو الروابط التشعبية أو غير ذلك دون الحصول على إذن مسبق من التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إخلاء مسؤولية: في حين أن التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد بذل كل جهد ممكن لتجنب الأخطاء أو السهو في إعداد هذه هذا المستند، فإن أي خطأ أو إغفال يعد غير مقصود. وتقتصر الاهداف من المعلومات الواردة في هذا المستند على الأغراض المرجعية / التعليمية / التوعوية فقط، وقد تخضع للتغيير دون إشعار مسبق. وتجدر الإشارة إلى أن التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو مؤسسته الأم، التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية أو أي من الجهات التابعة له، لن يتحمل المسؤولية عن أي ضرر أو خسارة، أو أي عواقب أخرى، قد تنتج عن الافعال التي قد يتم القيام بها بناءً على المعلومات الواردة في هذا المستند.

صورة الغلاف: Unsplash licence, Pawel Czerwinski

اللغات: الإنجليزية والعربية

عدد الصفحات: 114

الإصدار: الإصدار الأول

تاريخ النشر - الشهر والسنة: أكتوبر 2022

الشركات الداعمة:



التميمي و شريكوه
AL TAMIMI & CO.

تصميم المستند:

شريبا سانجيف
shriyasanjeev@hotmail.com



برعاية:



الترجمة العربية برعاية:



Attribution-NonCommercial-
NoDerivatives 4.0 International
(CC BY-NC-ND 4.0)

هذا المستند غير مخصص للبيع. يوزع هذا المستند من قبل التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو الجهات التابعة لها على الأفراد والجهات التي تراها مناسبة.



**GLOBAL COALITION
TO FIGHT
FINANCIAL CRIME**



MENA FCCG
Making a Collective Impact

www.gcffc.org • www.menafccg.com